منزله

جوی خط شعر بار ملا محمد امین اول لسکرکش کیم
بولور بو قلاقده جکر سکی فی الحال

باسم امین

کس در جهان ندیده مه از بتان زیبا
گویا که مه خوبان امین است بی همتا

باسم نعمت

جامی ز محنت تو گفت دو حرف
اکنز عمر او در آن شد صرف

باسم پاینده

سرفراز ا پای نه بر گوشه ایوان خویش
ساکنان سدره را بین از در دستان خویش

باسم عرب

ای که هر دم فن خسته تنها داری
جانب بی دل خود گوشه چشمی داری

باسم عمر

قطره می کاورد از ابر باران می فروش
غیر باران گر خورد وان قطره ها در گوش

٤١٥
خ . ط خلاصة الاعراب ،للطوسيه وى ،حاجى بابا بن ابراهيم بن عبدالكريم (من علماء القرن التاسع الهجرى)• كتبت فى القرن الحادى عشر الهجرى تقديرا •

٥٨٦١

٦٤ ق ١٩ س ٣ر١٩×١٤سم

نسخة حسنة ،ناقصة من الآخر،خطها تعليق

عثمانلى مؤلفلرى ١ :٢٧٣ بروكلمان ١ :٢٩٤

١ ــ النحو، اللغة العربية أ ــ المؤلف

ب ــ تاريخ النسخ •

كتاب
خلاصة الاعراب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله لولي الانعام فاطر السموات والارض والانام جاعل الملائكة خداما الامام و
الصلوة على محمد وآله الكرام واصحابه العظام وبعد فهذه حواش كتبها حاجي بابا بن
حاج ابراهيم بن حاج عبد الكريم بن عثمان الطوسي للمصباح وسماها خلاصة الاعراب
قال المص قدس الله روحه اما بعد حمد الله ذي الانعام اعلم انها حرف بلا خلاف لد
لالته على معنى في غيره ويشهد عليه ذكرهم اياها في الحروف دون غيرها في ذلك قولهم باطلاق
لفظ الكلمة عليها دون الحرف لان اطلاق الجنس على شيء لا يخرج عن نوعه فكونها كلمة
لا ينافي كونها حرفا كما لا ينافي كون زيد حيوانا كونه انسانا اولان لعل الشرف ذكرها
حرفيتها من حيث انها علمت في الظروف النصب وليس شيء غيرها من الحروف كذلك وتضمنت
بمعنى وهو اسم حتى فسروها به قال سيبويه في قولهم اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من (مهما)
شيء فزيد منطلق فلم يطلق عليها نوعها كذلك واطلق اسم جنسها لما ظهر انها لم
يخرج عن احد انواعها وصحة اطلاقها على كل منها اعلم انه قيل اصلها اما واختلفوا
في افرادها وتركيبها فقيل هي مفردة اذ كان الاصل هو الافراد وقال الاخرون هي
مركبة واختلفوا هؤلاء فقال قوم اصلها ما ما فالاولى ادات الشرط والثانية زائدة فلما
اجتمعت كلمتان بلفظ واحد قلبت الالف الاولى هاء فصار مهما وقال الاخرون
اصلها النبي بمعنى اكفف ما الثانية هي ادات الشرط والثانية زائدة ثم قلبت الهاء فيهما
همزة نظرا الى الاتحاد في المخرج الحلق ثم الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها ولا يلزم اجتماع (قلبت الهاء همزة م)
الاعلالين الغير الجائزين اذ الاعلالان ليسا من جنس واحد [illegible] ثم اوتي
الالف مكان الميم على قاعدة القلب المكان فصار الالف في مكان الميم وبالعكس ثم حركت (ثم قلبت الالف على مكان الميم ثم)
الالف بالفتح ضرورة امتناع الابتداء بالساكن فصار اما بعد الادغام فان قلت لم

فتحت الالف والاصل في تحريك الساكن الكسرة قلت دفعا للالتباس باما العاطفة فان قلت
ان الالتباس يلزم بالفتح باما المركبة التي في نحو قولك اما انت منطلقا انطلقت قلت (كلمة في)
الفرق يحصل بلزوم الفاء في اما المفردة دون اما المركبة فان قلت هذا الفرق حاصل
على تقدير اعطاء الكسر للاصل فيلزم ترجيح الفتح عليه مع ما فيه من المرجح دون الفتح وهو الاصالة
قلنا ان المرجح في الفتح هو خفتها واقتضاء اما الشرطية اياها لكثرة استعمالها فاعطيت
الفتح لكثرة المرجح فيها بعد اعلم ان بعد من ظروف المكانية لانه من الجهات الست لكن
يقال ههنا انه ظرف زمان وذكر لانه ربما يكون حال المضاف حال المضاف اليه من التذكير والتانيث
كلها فانه ياخذ حكم ما اضيف اليه من التذكير والتانيث وبعد ههنا مضاف الى الزمان تقديره بعد
زمان الفراغ من حمد الله فاتفق حذف المضاف اليه واقيم بعد مقامه وبني باسم المضاف اليه
فيقال انه ظرف زمان لان فيه معنى في وكل اسم فيه معنى في فهو ظرف ثم اعلم ان الظرف ينقسم اولا (وكثير الحذف منه المضاف اليه ويبنى على الضم واعلم الظرف م)
الى الزمان والمكان وكل منهما ينقسم الى متصرف وغير متصرف والمتصرف ما كان اسما وظرفا و
غير المتصرف ما لا يكون الا ظرفا والاول كاليوم والغروب والثاني كتحت وحيث وكل منهما ينقسم الى
المستقر واللغو والمستقر هو الذي يحذف عامله وجوبا فلازما ويكون متعلقه من الافعال العامة
كالحصول والاستقرار والكون وسمي هو مستقرا وغيره ظرف لغو لما غير مستقر لما لم يستعمل الا
للظرف وانما قلنا انه ظرف لغو لان العامل فيه اما وهي ليست من الافعال العامة فان قلت
اليس اما نائبة مناب الفعل الذي هو يكون من الافعال العامة قلت نعم الا ان الظرف لم يستتر فيه
ولابد في المستقر من ان يستتر الظرف مسد الفعل حمد الله حمد مجرور بانه مضاف اليه لبعد و
هو مضاف الى الله واضافة الحمد الى الله اضافة المصدر الى مفعوله وفاعله محذوف اذ تقديره
اما بعد حمدي الله فحذف الفاعل وهو ياء المتكلم لدلالة المقام عليه فاضيف المصدر اليه

ذي الانعام بهو اسم من اسماء الستة المعتلة المضافة يكون بالواو في حالة الرفع وبالالف في
حالة النصب وبالياء في حالة الجر وذو هنا بالياء لانه مجرور على انه صفة الله وهو مضاف الى الانعام
وهو انعيال الخير الى الغير لا للغرض ولا للعوض والجر فيه يكون مضاف اليه لذي جاعل هو مجرور
على انه بدل من الله فان قلت لم لا يجوز ان يكون وصفا له قلت لا يجوز ذلك لعدم الشرط وهو التطابق
بينهما تعريفا وتنكيرا فان قيل لم لم يتعرف جاعل هنا بالاضافة قلنا لانها لفظية غير مفيدة للتعريف
بل للتخفيف بسقوط التنوين لان اصله جاعل النحو لا معنوية حتى يفيده فان قيل لا يجوز ان يكون
جاعل بدلا من الله لانه لو كان بدلا منه لوجب ان يكون موصوفا بصفة لما ثبت من ان النكرة اذا
ابدلت من المعرفة فيجب ان تتصف بصفة فلو لم يكون موصوفا فظهر انه ليس ببدل قلنا ان [illegible]
الموصوف هنا محذوف ولذا عمل اسم الفاعل اعني جاعل اعتمادا على ذلك الموصوف تقديره الله
جاعل النحو ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه في بدء فيه الاعتراض ولا انتصاب جاعل على
الحال او على المدح ولا ارتفاعه على انه خبر مبتدأ محذوف وجه واعلم ان جاعل ههنا من الجعل
وهو بمعنى التصيير وهو من افعال التصيير القلوب المستدعية للمفعولين ومفعوله الاول
النحو وهو مجرور لاضافة جاعل اليه في الكلام في حرف من الحروف الجارة والكلام
مجرور به متعلق بجاعل منصوب محلا على انه مفعول فيه غير صريح لجاعل قاعدة اذا كان
الجار والمجرور بفي يكون مفعولا فيه غير صريح واذا كان باللام يكون مفعولا له غير صريح
واذا كان بغيرهما يكون مفعولا به غير صريح كالملح واعلم ان الكاف فيه يجوز ان
يكون بمعنى المثل وهو ح يكون في محل النصب على انه مفعول ثان لجاعل فان قلت الله
ان متعلق الجار والمجرور انما يكون محذوفا اذا وقع خبرا او صفة او صلة او حالا
وهنا كيف يكون متعلق كالملح محذوفا ولم يقع شيء منها قلت لانم ذلك لان جاعل من

[illegible]

من الافعال القلوب وهي يدخل على المبتدأ والخبر فيكون متعلق الجار والمجرور في الحقيقة
خبرا في الطعام في حرف جر الطعام مجرور به والجار مع المجرور متعلق بجاعل منصوب
محلا على انه مفعول فيه غير صريح لجاعل واعلم ان المعنى شبه النحو بالملح والتشبيه عبارة
عن الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى وهو مقتضى الاشياء الستة المشبه والمشبه به
والمشبه به والمشبه له ووجه التشبيه والغرض من التشبيه والة التشبيه والمشبه هنا
المفرد والمشبه به هو النحو والمشبه له هو الملح والة التشبيه هو الكاف والغرض من التشبيه
المبالغة ووجه النحو وجه التشبيه الصلاح باستعمالها والفساد باهمالها والمراد با
لاستعمال في الملح ان يجعل كما يقتضيه الذوق السليم والطبع المستقيم وبالاهمال على صلح ان
لا يجعل كذلك اما بان لا يجعل اصلا او يجعل اقل من المقتضى او اكثر منه يعني كما ان
الملح اذا جعل في الطعام على الوجه المقتضى صلح ذلك الطعام والا فسد فيكون قليله
وكثيره مفسد الاجل تمكن الاستعمال على الوجه المقتضى لا لنفس القلة والكثرة كذلك النحو
اذا استعمل في الكلام صلح والا فسد والمراد باستعماله في الكلام ان يجري فيه قاعدة بان يرفع
فيما يرفع وينصب فيما ينصب ويجر فيما يجر والاهمال عدم اجراء هذه القاعدة هذا هو
الوجه في التشبيه ومن ظن ان التشبيه في القلة والكثرة فقد سها سهوا عظيما اذ لا
معنى للفساد من جهة القلة والكثرة في النحو والصلوة الواو فيه حرف من حروف
العاطفة الصلوة مجرورة بانها معطوفة على حمد الله اما بعد الصلوة وهي من الله رحمة ومغفرة
ومن عباده دعاء واستغفار على نبيه على حرف جر نبيه مجرور به والجار والمجرور متعلق
بالصلوة منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح للصلوة والضمير فيه مجرور المحل لكونه مضاف اليه
للنبي اصله نبيء على وزن فعيلة قلبت الهمزة ياء لوقوعها بعد ياء زائدة ثم ادغم الجنسية

او نبيوة قلبت الواو ياء لاجتماعهما وسبق احديهما بالسكون فادغمت للخفة محمد
مجرور بانه عطف بيان للنبي سيد مجرور على انه صفة محمد الانام مجرور لكونه مضاف
اليه لسيد اصله سيود او سويد من السودة فان كان سيود قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء
كما ثبت في قاعدة الصرفيين ان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احديهما بالسكون قلبت
الواو ياء وادغمت الياء في الياء وان كان سويدا واعلاله كذلك وعلى آله الواو عاطفة
الآل مجرور بانه معطوف على نبيه والضمير راجع الى محمد والجار مع المجرور متعلق بالصلوة منصوب
محلا بانه مفعول به غير صريح للصلوة واصحابه وهو مجرور بانه معطوف على آله والضمير
مجرور المحل على انه مضاف اليه لاصحاب راجع الى النبي مؤيدي الاسلام وهو من التأييد
وهو الاحكام واصله مؤيدين فحذفت النون لاجل الاضافة لان النون في المثنى والمجموع
بمنزلة التنوين في المفاريد فكما ان التنوين يسقط عند الاضافة في المفاريد لدلالته
على الانفصال ومنها الاجتماعان في محل واحد في حالة واحدة فكذلك النون في المثنى والمجموع
وهو جمع المذكر السالم حالة رفعه بالواو وحالة نصبه وجره بالياء وهو هنا مجرور على انه صفة لاصحابه
لان الاضافة بمعنى اللام لان زمان تأييد الصحابة الاسلام في زمان الماضي فيتعرف بالاضافة
فيصح ان يقع صفة للمعرفة ولا يسقط الياء من الكتابة لئلا يلتبس بالمفرد فان قلت لم لم يجز
تحريكها بالحركة كما حركت ياء التثنية عند التقاء الساكنين نحو مررت بغلامي القوم قلت لانها لو كسرت
لزم اجتماع الكسرات بخلاف ياء التثنية فان ما قبلها مفتوح ولا مساغ الى الفتح والضم وهو ظ
فان الولد الاعز الفاء جواب اما لتضمنها معنى الشرط وان حرف من حروف المشبهة بالفعل
تستدعي الاسم منصوبا والخبر مرفوعا الولد منصوب على انه اسمها والاعز منصوب ايضا على انه
صفة الولد لا زال اي لم يزل مثبتا لان النفي وهو لا اذا دخل على ما فيه النفي وهو زال

فهو مجرور على الاضافة آل اليه طجيم م

والدلالة الاضافة على الاتصال م

زال يفيد الاثبات ولا زال فعل من الافعال الناقصة وهي يدخل على المبتدا والخبر فيرفع
الاول فيكون اسمه وينصب الثاني ويكون خبره تشبيها لهما بالفاعل والمفعول في الناقصة مثل
كان زيد قائما وكذا غيره فالضمير في لا زال مستتر فيه مرفوع المحل راجع الى الولد كاسمه والجار
والمجرور فيه متعلقة بخبر لا زال اي كاينا كاسمه فيجوز ان يكون الكاف بمعنى المثل ليكون خبر لا زال (وحده)
اي لا زال مثل اسمه مسعودا فهو بدل من كاسمه بدل الكل من الكل او بدل الاشتمال وما قيل
ان مسعودا خبر لا زال وكاسمه حال من الضمير المستكن في لا زال ليس بسديد لان الحال قيد بعامله
وهو دعاء للمولود والقيد ينافيه لان الدعاء المطلق افصح واولى من المقيد واعلم ان جملة
لا زال كاسمه مسعودا جملة معترضة بين اسم ان وخبره وهو قوله اردت ان المعترضة لا محل لها
من الاعراب والجملة المعترضة هي التي تتوسط بين اجزاء الجملة المستقلة لتقييد معنى يتعلق بها او
باحد اجزائها وهي التنبيه والتعزية والتخصيص والدعاء والجملة المعترضة هنا تتوسط بين
اجزاء الجملة المستقلة وهي اسم ان وخبرها لتقييد معنى وهو الدعاء يتعلق باحد اجزائها وهو
اسم ان والى اهل مجرور بالى الخير مجرور باضافة اهل اليه والجار والمجرور متعلق بقوله
مودودا وهو معطوف على قوله مسعودا بتقديره وهو مودودا الى اهل الخير فان قلت لم لا
الظرف اللغو الذي يجيء ابدا لكونه فضلة وحق الظرف المستقر التقديم اعلاما لكونه عمدة و
محتاجا اليه فههنا قدم اللغو وهو قوله الى اهل الخير على قوله مودودا قلت لامر السجع
لا المستظهر ونقل عن صاحب الكشاف انه قال في عجب الكلمة كلمة لما اذا دخل على الماضي يكون
ظرفا واذا دخل على المضارع يكون حرفا جازما نحو لما يخرج ويكون فعل مثنى من لم لما و
بمعنى الا كما في قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ اي الا عليها حافظ وفي قوله تعالى وان كلا
لما ليوفينهم على قراءة التشديد وهي ههنا بمعنى حين لدخولها على الماضي وهو المستظهر

والعامل فيه اورثت فان قلت لم لا يجوز ان يكون العامل فيه لستظهر قلت لانه مضاف اليه ولا يجوز
ان يعمل المضاف اليه في المضاف فلامتناع تقديم المضاف اليه على المضاف وامتناع كون الشيء
عاملا في عامله ولبطلان الاضافة لنقض الغرض منها ولوجوب ان يكون العامل في الاجواب
ولستظهر فعل ماض فاعله مستتر فيه عايد الى الوالد ومحل الجملة جر لكونها مضاف اليه الا فان
قلت الجملة التي وقعت بين اسم ان وخبرها لا يكون لها محل من الاعراب وههنا جملة لستظهر
وقعت بين اسم ان وخبرها فكيف تقول انها في محل الجر قلت لا نم ذلك لان جملة لما استظهر مؤخر
من خبر ان رتبة وان كانت مقدما لفظا لان العامل في لما اورثت والعامل مقدم على المعمول
فلا يكون جملة لستظهر واقعا بين اسم ان وخبرها واعلم ان لما في هذا المقام اسم مبني فان قلت
ما علة بناء لما فيه قلت علة بنائه الاتحاد في الصورة بين كونه اسما وبين كونه حرفا كما
فانه مبني حال الاسمية لمجيئه اسما على صورة الحرفية كذلك لما مختصر منصوب على انه مفعول به
لستظهر وهو مضاف الى الاقناع واضافة المختصر الى الاقناع اضافة المسمى الى الاسم كسعيد
كرز اي المختصر الذي هو الاقناع وكشف اي ازال على عنه اي عن المختصر الواو في وكشف للعطف
وكشف فعل ماض فاعله مستتر فيه عايد الى الوالد ومحله جر لكونها معطوفة على جملة لستظهر
بحفظ الباء فيه للاستعانة اي لستعين عنه كالاستعانة بحفظ وهو حرف جر وحفظ مجرور بها و
الجار مع المجرور متعلق بكشف والضمير في بحفظ مجرور المحل لكونه مضاف اليه بحفظ ويجوز
ان يكون عايدا الى الوالد فيكون من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول متروك تقديره
بحفظ الولد المختصر ويجوز ان يكون عايدا الى المختصر فيكون من اضافة المصدر الى المفعول
والفاعل متروك تقديره بحفظ المختصر الولد فضلة منصوب بانه مفعول كشف وهو مضاف الى
الفناء واحاط واعرابه كاعراب كشف من غير فرق بفرقانه الجار والمجرور فيه متعلق باحاط

باحاط اي بجانبه وابحاثه والضمير فيه مجرور المحل لكونه مضافا اليه للمفرد ان عايد الى المختصر حفظا
منصوب على التمييز وصوفا عارف المعنى لان المعنى احاط حفظه واتقن اي احكم واثبت وهو
الجملة الفعلية معطوفة على جملة احاط واستظهر وباقي اعرابه كاعراب كشف ما وهي موصولة
لا بد لها من صلة مشتملة على الضمير العايد الى الموصول لان الموصول مع صلته لا تتنزل منزلة الشيء
الواحد فلا بد من شيء يصل بينهما فيه في حرف جر الهاء مجرور المحل به والجار والمجرور متعلق بحصل و
الجار مع المجرور مع متعلقه صلة الموصول والضمير المستكن في فيه المنتقل من حصل بعد حذفه
لان تقديره واتقن ما حصل فيه فاعل الظرف عايد الى ما والضمير البارز في فيه راجع الى المختصر والموصول
مع صلته منصوب المحل على انه مفعول اتقن ومن في من النحو بيانية فان قلت ان من البيانية في اي موقع يكون صفة لما قبلها
وفي اي موقع يكون حالا من ما قبلها قلت ان من البيانية مع مدخولها صفة لما قبلها ان
كان ما قبلها نكرة نحو رايت رجلا من قبيلة قريش وحال ان كان ما قبلها معرفة كما في ما
في من النحو لان الموصول مع الصلة معرفة فان قلت كيف يمكن ان يكون الموصول مع الصلة
معرفة وكل منهما نكرة وانضمام النكرة الى النكرة لا يفيد التعريف قلت يمكن ان يحصل من الاجتماع
والانضمام هيئة مفيدة للتعريف وان كان كل منهما نكرة او نقول ان الصلة يجب ان يكون معلومة
عند المخاطب فجاز ان يعرف ويخصص المبهم الذي هو الموصول لفظا ومعنى منصوبان
على التمييز بمعنى المفعول اي اتقن معنى ما فيه ولفظه فان قلت ما الفرق بين التمييز بمعنى الفاعل
والتمييز بمعنى المفعول قلت ان التمييز يكون بمعنى الفاعل ان افردته واضفته الى فاعل فعل ويكون
بمعنى المفعول ان افردته واضفته الى مفعول فعل اردت فعلا وفاعلا ان مصدرية اظ هو
فعل مضارع منصوب به فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب المحل لانه
مفعول اظ وهو عايد الى الولد واظ منصوب المحل على انه مفعول اردت واردت

فيه قاعدة يعرف بها التمييز
بمعنى الفاعل والتمييز بمعنى
المفعول وهي هو

فيه مرفوع المحل على انه خبر ان تقديره فان الولد الذي مراد مني تلميظ او مريد انا تلميظ فان قلت
ما الداعي الى هذا التقدير قلت الداعي الى هذا التقدير وهو ان الاصل في الخبر الافراد او التحقيق
كونها مرفوعة المحل من كلام مجرور بمن والجار والمجرور متعلق بالمنقطع منصوب محلا على
انه مفعول به غير صريح للفظ الامام مجرور بانه مضاف اليه المحقق مجرور على انه صفة الامام
والحبر مجرور لانه معطوف على المحقق ومعنى الحبر العالم المحقق المتيقن وقيل هو مقلوب
من البحر فان قلت ما وجه التشبيه على تقدير كون الحبر مقلوبا من البحر بين العالم والبحر قلت
وجه التشبيه بينهما هو ان العالم يجمع العلم كما ان البحر يجمع الماء وايضا بين العلم والماء
مناسبة في كونهما سببان للحيوة فكما ان الماء سبب لحيواة البدن كذلك العلم سبب لحيوة
الروح وفي هذا المعنى قال الشاعر من صار بالعلم حيا لم يمت ابدا المدقق وهو من دقق
الشيء اذا علم على وجه اليقين واطلع فيه على سر خفي وهو مجرور على انه صفة الحبر ابي مجرور
بانه بدل من الامام وبكر مجرور لكونه مضافا اليه لابي وابي بكر كنية الامام وهي من اقسام
العلم لان العلم اما ان يصدر باب وام اولا فالاول كنية ابي بكر وابي عمرو وام كلثوم والثاني
اما ان يقصد به الذم او المدح اولا فالاول اللقب والثاني العلم عبد القاهر مجرور لانه عطف بيان
لابي بكر بن سقطت الهمزة منه لوقوعه بين العلمين وهو مجرور لكونه صفة لعبد القاهر وهو
مضاف الى عبد وهو مضاف الى الرحمن الجرجاني صفة نسبية للامام لان المراد معرفته لا
معرفة ابائه سقى فعل ماض فاعله الله ومفعوله ثراه اي قبره ومنزله منصوب تقديرا
والهاء مجرور المحل لانه مضاف اليه لثرا راجع الى الامام وجعل الواو فيه عاطفة جعل فعل
ماض من الجعل وهو من افعال القلوب يتعدى الى مفعولين وامتنع الاقتصار على احدهما و
فاعله مستتر فيه عائد الى الله الجنة مفعوله الاول مثواه اي مكانه مفعوله الثاني وضميره كضمير ثراه

من لام

ثراه فان قلت من اين عرف ان جعل من افعال القلوب مع ما ذكروه ونصوا عليه من افعال القلوب
منحصرة في السبعة وهي ظننت وحسبت وخلت وعلمت ورايت ووجدت وزعمت ولم يعدوا
جعلت منها قلت انما ذكروه هو الذي اشتهر استعماله كما في افعال الناقصة فانهم حكموا وصرحوا
بانها ثلاثة عشر فعلا مع ان الزيادة على ذلك متحققة وهو ان الفعلان اعني سقى وجعل خبران
لفظا وانشاء ان معنى لانهما في معنى الامر فان قلت لم عبر بلفظ الماضي عن الامر قلت للتفاؤل
كانه قد جعل الله تبارك وتعالى مكانه في الجنة وهو اخبر عنه بالماضي فان قلت ما محل هذين الجملتين
اعني سقى وجعل من الاعراب قلنا لا محل لهما من الاعراب لعدم وقوعهما موقع المفرد
حوط حتى يعلق اي يثبت من علق الشيء اذا ثبت فان قلت ان دخول حتى ممتنع على
الفعل لانه من حروف الجارة وهي مختصة بالاسم فكيف دخل هنا على الفعل قلت نعم الا ان
الفعل بعده في تقدير المصدر بتقدير ان تقديره حتى ان يعلق فيدخل على الاسم تقديرا فان قلت
ان من الواجب في حتى ان يكون ما بعدها جزءا لما قبلها ليفيد قوة او ضعفا وما بعد حتى
هنا ليس بجزء مما قبلها قلت نعم الا ان ما بعدها في قوة الجزء مما قبلها لان التعلق من لوازم
التلميظ فيفيد قوة هنا لان التعلق بالطبع اقوى منه بطبعه والجار والمجرور منه متعلق منصوب
المحل بانه مفعول به غير صريح ليعلق والضمير فيه مجرور الجارة لفظا مجرور به والجار والمجرور متعلق
بكائنا منصوب محلا على انه حال من فاعل يعلق اي ما ينبغي والضمير في من لفظا مجرور المحل لاضافة
اللفظ اليه اضافة المصدر الى الفاعل عائد الى الامام الحلو مجرور بانه صفة اللفظ ما وهو
الموصول وينابيع مرفوع بانه فاعل ينبغي وهو جمع ينبوع وهو عين الماء النحو مجرور بانه
مضاف اليه لينابيع ومحل الموصول مع الصلة رفع على انه فاعل يعلق وهو مع ما عمل
فيه مجرور المحل بحتى والجار مع المجرور متعلق بارددت منصوب المحل على انه مفعول به غير صريح

المحل لاضافة الطبع اليه عائد
الى الولد من لفظ من جرحه من جرحه ثم

موصول ينبغي اي يسيل صلة منه
متعلق بينبغي والضمير المجرور لمن عائد الى الامام

لاردت فان قلت لم قدم الحال ههنا وهو قوله من لفظ على ذي الحال وهو ما يتعوق قلت انما جاز ذلك لما في الظروف من الاتساع فاجازوا فيها ما لا يجوز في غيرها وقيل انما قدم الحال ههنا على ذي الحال للتسجيع فان قلت هل يجوز ان يكون من لفظ حالا من الضمير المجرور في منها قلنا لا يجوز ذلك لوجوه الاول ان الحال لبيان هيئة الفاعل او المفعول وهذا الضمير ليس بفاعل ولا مفعول فلا يكون حالا منه والثاني اذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديمه على الحال وهذا الضمير معرفة فيجوز تقديمه على هذه الحال وهو من لفظ المتوفيكون تقديره حتى يتعلق بطبعه منه من لفظ المحلو فهذا التقدير غير جائز لانه يلزم منه تقديم ما في حيز الصلة وهو منه على الموصول وهو ما والثالث ان من لفظ مقدم على هذا الضمير والحال لا يتقدم على صاحبه المجرور في الاصح فنظرت وهو ههنا بمعنى تفكرت لان النظر اذا عدي بفي صار بمعنى الفكر واذا عدي بالى صار بمعنى الرؤية واذا عدي باللام صار بمعنى الرحمة واذا عدي بعلى يصير بمعنى الغضب واذا استعمل بين يصير بمعنى الحكم والقضاء وهذه الجملة مرفوعة المحل لكونه معطوفة على اردت بالفاء فيجوز ان يكون جواب الشرط محذوف تقدير الكلام اذا كان لولد مستحفظ المختصر ومحيطا بمفرداته فنظرت فيكون الجملة مجزومة المحل على انها جواب الشرط غير جازم لا يكون بها محل من الاعراب فكيف يقال ههنا مجزومة المحل في مختصرات في حرف جر وفي الجارة مختصرات مجرور به والجار مع المجرور متعلق بنظرت والكم فيه مجرور المحل لكونه مضاف اليه المختصرات لعدم شرطها وهو التطابق بينها وبين الموصوف لان الموصوف جمع والصفة ليس بجمع قلنا فالجواب عنه مبني على معرفة قاعدة وهي ان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع كان حكمها حكم الفعل في جواز الوجهين الافراد والجمع كما ان الفعل في قولنا النساء جاءت او جئن على صورة الجمع والواحد كذلك جاز ان يقول نساء جائية

لا يتقدم

كذا في شرح الدباجة ولقائل ان يقول ان الجملة التي وقعت جواب الشرط صح

عائد الى الاسم [illegible] المضبوطة وهو مجرور لانها صفة المختصرات فان قلت ان المضبوطات لا يجوز ان يكون صفة للمختصرات صح

او جانبات

٧

او جانبات واذا عرفت تلك القاعدة عرفت الجواب فان قلت فلم اختار المطابق الواحد ومع الواحد والجمع جائزان قلت اختيار المطابق المفرد او لكونه اصلا واخصر دون وهو منصوب على الظرفية والعامل فيه فنظرت كتبه وهي جمع كتاب مجرورة للاضافة دون اليها المبسوطة مجرورة على انها صفة كتبه فان قلت ان المبسوطة لا يجوز ان يكون صفة الكتب لعدم الشرط وهو التطابق بينهما قلت وجوابه ما قلنا آنفا فلا نعيده والفاء في قوله فوجدت للعطف على قوله فنظرت وهو ههنا يجوز ان يكون بمعنى علمت وهو حينئذ يتعدى الى مفعولين مفعوله الاول اكثرها والهاء مجرور المحل لكونه مضاف اليه لاكثر عائد الى المختصرات تعاورا اي تداولا ولا يستعملا الا منصوب على التمييز من اكثرها بين وهو منصوب على الظرفية والعامل فيه تعاور الايمة وهي جمع امام مجرورة للاضافة بين اليها والمفعول الثاني لوجدت قوله والمائة ووجدت ويجوز ان يكون بمعنى صادفت فحينئذ يتعدى الى الواحد ويكون المائة بدلا من اكثرها بدل البعض من الكل والتتمة معطوفة على المائة وكذا قوله والجمل وهذه الثلثة اعني المائة والجمل والتتمة اسم كتاب للشيخ عبد القاهر فاستطلت اي وجدته طويلا او رايته او عددته طويلا وهو فعل وفاعل والفاء فيه كالفاء المذكورة في فنظرت وهو ماخوذ من طال يطول فيتعدى بالنقل الى باب الاستفعال كاستكرمته ان حرف مصدرية اكلفه هو فعل مضارع منصوب بان وفاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب محلا على انه مفعول اول لاكلف وهو عائد الى الولد ويتعدى الى المفعولين ومفعوله الثاني قوله حجمها والهاء فيه مجرور المحل للاضافة الجمع اليها عائد الى الكتب الثلثة والجملة الفعلية اعني اكلفه مع ما عمل فيه منصوبة المحل على انها مفعول استطلت واحجمه منصوب معطوف على

الكلمه وهو يتعدى الى مفعولين ايضا الاول الضمير البارز المتصل والثاني قوله ذكرها
والهاء فيه مجرور المحل لكونه مضاف اليه لترجع عايدا الى الكتب كراهة مصدر منصوب لانها
مفعول له من استطلت وهو مضاف والمفعول لما وهو ما موصول فيهما صلته والموصول
مع الصلة مجرور المحل لاضافة كراهة اليه وذكر الفاعل متروك تقديره كراهتي فيها اي في الكتب
الثلثة والضمير فيها كليا ما تقديره كراهتي ما فيها من الاشياء والجار والمجرور فيه متعلق
بكاينا منصوب محلا بانه حال من الموصول وبيان له المعاداة وهو اسم مفعول من الاعادة
مجرورة على انها صفة الاشياء والكلام فيه كالكلام في المضبوط من جهة السوال والجواب
وان كانت الواو فيه للحال وان للشرط في الاصل كانت فعل من الافعال الناقصة يستدعي
الاسم مرفوعا والخبر منصوبا واسمه مستتر فيه عايد الى الاشيا لا تخلوا وهو فعل مضارع
منفي بلا جزاء الشرط ومحل هذه الجملة النصب لانها خبر كانت وفعل الشرط وجزاء الشرط
مسلخ بمعنى الشرط وقعت حالا من الاشيا فان قلت هذه الجملة لا يجوز ان تقع
حالا لانها لم يبين هيئة الفاعل ولا المفعول قلنا لا لانه ذكر الا انه عبارة عن ما في الموصول
في كراهتي ما فيها وهي مفعول لكراهتي من الافادة من جهة الافادة مجرورة به والجار
والمجرور متعلق بلا تخلوا منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح له كتصنيف وهو فعل
وفاعل والجملة معطوف على استطلت منها اي من الكتب الثلاث متعلق باستصنيف
هذا وهو اسم من اسماء الاشارة مبني على الفتح لشبهه الحرف من حيث الاحتياج الى
المشار اليه كما ان الحرف محتاج الى متعلقه لكن محله النصب لانه مفعول التصنيف
المختصر وهو منصوب لانه صفة هذا فيكون تابعا للمبني وتابع المبني تابع بالمحل
وهو معطوف على التصنيف عن حرف جر كالمجرور بها والجار والمجرور متعلق

بنفيت

1

بنفيت والتنوين فيه عوض عن المضاف اليه اي عن كل واحد منها اي من الكتب الثلاثة ما وهي مصدرية
تكرر وهو فعل ماض والضمير عايد الى كل وهو في تقدير المصدر وانه محل النصب بانه مفعول نفيت تقديره
نفيت عن كل تكرره فان قلت لم لا يجوز ان يكون ما نافية قلنا لانه يلزم نفي المتكرر وهو غير صحيح
فان قلت هل يجوز ان تكون ما موصولة ههنا قلنا نعم بتقدير الحذف المضاف ويكون التقدير
نفيت عن كل واحد منها تكرار ما تكرر استثقالا وهو منصوب على انه مفعول له من نفيت او منصوب
على انه حال من الضمير نفيت بمعنى مستثقلا للمعاد واللام فيه حرف من حروف الجارة المعاد مجرور به
والجار والمجرور متعلق بالاستثقالا منصوب محلا بانه مفعول له غير صريح والمعاد ههنا مصدر بمعنى
الاعادة والتكرار واستعلالا معطوف على استثقالا وفيه الوجهان ايضا للمعاد واللام
فيه حرف جر المعاد مجرور به والجار والمجرور متعلق باستثقالا منصوب محلا بانه مفعول له غير صريح
وهو اسم مفعول من افاد يفيد واللام فيه اما للعهد والمعهود وهو الولد المذكور او بمعنى الجنس
والمراد كل من استفاد من هذا المختصر فان قلت ان الالف واللام في المفاد لا يجوز ان يكون
للعهد ولا للجنس لان الالف واللام في الصفة بمعنى الذي فلا نحمل الالف واللام في الصفة للعهد
او للجنس كما نقال الذي لا يكون للعهد لانه مبهم ولا للجنس المعين معنى بل الجنس اعم من ان
يكون مستفيدا او غيره قلت هذا السوال غير وارد لان الفرق بين الذي وبين الالف
واللام ظ وهو ان الذي يعرف بالصلة دون الالف واللام بل هو وضع للتعريف واذا
كان التعريف يصلح ان يكون الالف واللام في المفاد للصيغ للمعهود وللجنس معين وهو ممن يستفيد
ولان حال الصفة في الموصوف معهودا او جنسا معينا كان الصفة كذلك غير وهو منصوب
على انه حال من الضمير في المستفيد فان قلت لا يجوز ان يكون غير حالا لانه من شرط الحال ان
يكون من المشتقات وغير ليس من المشتقات قلنا ان الغير ههنا بمعنى المغاير وهو من المشتقات

باعتبار و

قلنا وقوع غير حالا باعتبار اضافته الى المشتق وهو مدخر وهو مجرور لكونه مضافا اليه
فضل منصوب بانه مفعول مدخر لانه اريد به الحال والاستقبال فان قلت اعمال اسم الفاعل
مشروط عند البصريين بالاعتماد على احد الاشياء الستة الاول حرف النفي وحرف الاستفهام
والمبتدا والموصول والموصوف وذو الحال وههنا لم يعتمد على احد الاشياء فكيف يعمل
قلنا اسم الفاعل اعتمد على غير فان قلت غير ليس من احد الاشياء الستة قلت ان غير حرف
النفي ولهذا استوى فيه المثنى والمجموع والمذكر والمؤنث لانه لما كان فيه معنى النفي صار بمنزلة
حرف النفي لا يثنى ولا يجمع ويذكر ولا يؤنث وكذلك غير فضل النصيحة مجرورة لاضافة فضل
اليها في حرف جر ورعاية مجرورة به وهو ظرف لغو متعلق بمدخر ويجوز ان يكون ظرفا مستقرا
في محل النصب على الحالية من النصيحة او على الصفة لها بان يقدر المتعلق معرفة اي النصيحة
الكائنة في رعاية وهو مصدر مضاف الى المفعول وهو عبارات ويذكر الفاعل وكل فعل وكل تقديره
في رعايتي عباراته والضمير البارز مجرور المحل لاضافة العبارات اليه وهو عائد الى الامام
النصيحة وهي مجرورة بانه صفة العبارات فان قيل لم يجمع مع ان الموصوف جمع قلت
وجوابه مر في المطبوطة ولم وهي حرف من حروف الجوازم الطو. وهو فعل مضارع مجزوم
وعلامة الجزم فيه سقوط الياء لان اصله اطوي وفاعله مستتر فيه وهو انا والجملة
معطوفة على جملة استقبت ذكره وهو منصوب بانه مفعول لم اطو شيئا وهو مجرور الاضافة
ذكرا اليه من حرف جر مسائلها وهي مجرور بمن والجار والمجرور متعلق بلم اطو وها فيه
مجرور المحل لاضافة المسائل اليه الا وهي حرف من حروف الاستثناء ما وهي موصولة ندر فعل
ماض صلته وفاعله مستتر فيه عائد الى ما وهي محل الموصول اما منصوب على الاستثناء او على البدلية
من ذكر شيئ بحذف المضاف اي لم اطو ذكر شيئ الا اطو ذكر ما ندر واما مجرور على انه بدل

شيئ الا الطو ذكره

من شيئ في يكون تقدير الكلام ولم اطو ذكر ما ندر الخ من مسائلها فتقدير الكلام الطو
ذكر شيئ من مسائلها الا اطو ذكر شيئ التي ندرت فان قلت لم لا يجوز تقدير ان يكون بدلا — موصول مجرور ان يكون محلا
من الضمير المتصل بالمسائل قلت لفساد المعنى لان الضمير المتصل بالمسائل راجع الى الكتب
الخلفية فيصير تقديره ولم اطو شيئ من مسائل الكتب الخلفية الا الكتب النادرة وهذا فاسد
او شاع وهو معطوف على ما ندر فيها في حرف جر ها موصولة بينهم بين منصوب على
الظرفية وهم ضمير متصل مجرور المحل لاضافة البين اليه عبارة عن النحاة و
فاعله محذوف وهو حصل والضمير فيه عائد الى ما والعامل مع المعمول جملة ظرفية
صلة الموصول والموصول مع صلته مجرور المحل بفي والجار والمجرور متعلق بشاع منصوب
محلا بانه مفعول فيه غير صريح لشاع وانتشر وهو معطوف على شاع او على ندر
ولم وهي حرف من حروف الجزم آل د فعل مضارع مجزوم بلم اصله ازيد سقط
الياء لالتقاء الساكنين وهو الياء والدال وفاعله مستتر فيه وهو انا فيه اي
فيه اي في المختصر متعلق بلم ازد والجار والمجرور منصوب محلا بانه مفعول فيه غير
صريح له شيئا وهو منصوب لانه مفعول لم ازد اجنبيا وهو منصوب لانه صفة
شيئ الا حرف من حروف الاستثناء ما وهو موصولة كان وهو فعل من افعال
الناقصة صلتها اسم مستتر فيه عائد الى ما بالزيادة والجار والمجرور متعلق بحريا — منصوب محلا بانه مفعول
منصوب بانه خبر كان فان قلت ان حق الظرف اللغو التاخير اي انا لكونه فضلة — بنزع جار له وحرفا جر
وههنا تقدم اللغو وهو بالزيادة على قوله حريا قلت وجوابه مر في قوله ولا
اهل الخير مودودا وحمل الموصول اما منصوب على الاستثناء او على البدلية من
شيئا اجنبيا وترجمته اي سميت هذا المختصر الواو فيه للعطف ترجمت فعل فاعل

ضمير بارز متصل والهاء منصوب المحل بانه مفعول تدرجت وهو عايد الى المختصر وهذه الجملة معطوفة على جملة التصنيف بكتاب وهو مجرور بالباء متعلق بتدرجت المصباح وهو مجرور باضافة الكتاب اليه وهي من قبيل اضافة العام الى الخاص ليستضيء اي ليستنير فان قلت اد خل اللام ممتنع على الفعل لانه من حروف الجارة وهي مختصة بالاسم فكيف دخل عليه قلت وجوابه قد مر في قوله تعلق وليستضيء فعل مضارع وهو منصوب بان مقدرة وفاعله الضمير المستتر فيه عايد الى الولد بانواره والجار والمجرور فيه متعلق ليستضيء والضمير مجرور المحل لاضافة الانوار اليه ليستفق اي ينعتق وهو منصوب بنزع الخافض تقديره بمعالم اثاره اي من معالم اثاره والضمير فيه راجع الى المختصر وكسرته اي طويته وجمعته مشتملا وهو فعل وفاعله والهاء منصوب المحل بانه مفعول كسرته وهو عايد الى المختصر وهذه الجملة معطوفة على جملة تدرجت على خمسة على حرف جر خمسة مجروره بها والجار والمجرور متعلق بكسرت منصوب محلا لانه مفعول به غير صريح بكسرت ابواب وهو مجرور لاضافة الخمسة اليها الباب وهو مرفوع بانه مبتدا الاول وهو مرفوع على انه صفة الباب في حرف جر الاصطلاحات وهي مجرورة بفي والجار والمجرور متعلق بكاين مرفوع محلا بانه خبر المبتدا فان قلت ان المصدر لا يثنى ولا يجمع فكيف جمع ههنا قلت المراد من قولهم المصدر لا يثنى ولا يجمع هو المصدر الذي لا يكون بمعنى الغير فيجوز ان يثنى ويجمع والاصطلاحات ههنا بمعنى المصطلحات او نقول المراد من قولهم المصدر لا يثنى ولا يجمع هو المصدر الذي لا يقصد به الانواع اما اذا قصدت فيجوز ان يثنى ويجمع والمراد منه الانواع المختلفة النحوية وهي مجرورة محلا على انه صفة الاصطلاحات فان قلت ان النحوية لا يجوز ان يكون صفة الاصطلاحات لعدم شرط وهو التطابق لان الموصوف تمام

[illegible]

الموصوف ههنا جمع والصفة ليست كذلك قلت لان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع جاز فيه الوجهان الافراد والجمع فان قلت هذه القاعدة انما يجوز اذا كانت الصفة من المشتقات وههنا ليست كذلك قلت ان الياء فيه ياء النسبة فيكون بمعنى الفعل فيكون تقدير الكلام الباب الاول كاين في الاصطلاحات المنسوبة الى النحو والنحو في الاصل مصدر نحا ينحو اذا قصد فان قلت لم سمي هذا العلم نحوا قلت قيل انه سمع ابو الاسود الدئلي قاريا يقرء ان الله بريء من المشركين ورسوله بالجر فذهب الى امير المؤمنين وحدثه ذلك فقال امير المؤمنين كرم الله وجهه لمحافظة العجم واقسام الكلام ثلثة اسم وفعل وحرف الاسم ما انبا عن المسمى والفعل ما انباء عن حركة المسمى والحرف ما اوجد معنى في غيره والفاعل مرفوع وما سوى فرع عليه والمفعول منصوب وما سوى فرع عليه والمضاف اليه مجرور وما سوى فرع عليه وقال انح ولذا سمي هذا العلم نحوا الباب مرفوع بانه مبتدا الثاني وهو مرفوع تقديرا على انه صفة الباب في حرف جر العوامل وهو مجرورة بفي والجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر مبتدا اللفظية وهي مجرورة على انها صفة العوامل القياسية وهي مجرورة بانها صفة بعد صفة العوامل الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية واعرابه كاعراب الباب الاول الباب الرابع في العوامل المعنوية واعرابه الباب الخامس الباب مرفوع بانه مبتدا وخامس مرفوع بانه صفة في فصول والجار والمجرور فيه في محل الرفع الخبرية من حرف من حروف الجارة العربية مجرورة والجار والمجرور متعلق بكاينة مجرور محلا على انه صفة فصول قوله كلها وهي مرفوعة بانه مبتدا لفظا وهي مجرورة لاضافة كل اليه وهو لازم الاضافة فانه يكون مذكرا ان كان المضاف اليه مذكرا ويكون مؤنثا ان كان المضاف اليه مؤنثا فان قلت لم يلزمها الاضافة قلت لانها لا معنى لها الا في الاحاطة يستدعي محاطا به فان قلت هذا للاحاطة ... الكلام منقوض بجواز تقادم

اعلم انحوي [illegible]

الباب الاول في الاصطلاحات النحوية

لان الكل ههنا لم يضف قلت وقد يحذف ما يضاف اليه كل للعلم به وتقدير الاية لكل قوم
درجات فان قلت لفظ الكل هل هو مفرد ام جمع قلنا ان الكل في اللفظ مفرد وفي المعنى
جمع وعلى هذين الاعتبارين يعود الضمير اليها قوله تعالى وكلهم اتيه يوم القيامة وقوله
تعالى وكل اتوه داخرين فان قلت هل يجوز دخول الالف واللام على كل ام لا قلت لا يجوز ذلك
لان تعريفها بالاضافة والالف واللام يبطل ذلك فان قلت هذا الجواب منقوض بقولهم
الكل وان الكل وانهم ادخلوا الالف واللام على الكل قلنا لا يجوز ادخال الالف واللام
عليه الا اذا كان عوضا من المضاف اليه نحو الكل وان الكل تقديره هم كلهم وان كلا اوراد
لفظ كما يقال فان الكل لاحاطة الافراد المراد فيه لفظ كذا ذكره ابو البقاء في المتبع شرح اللمع
دلت وهو فعل ماض وفاعله مستتر فيه راجع الى اللفظ وهذه الجملة فعلية مجرورة
المحل على انها صفة للفظ فان قلت الجملة التي وقعت بين المبتدا والخبر لا يكون لها محل
من الاعراب قلت لانم وقوعها بين المبتدا والخبر بل هي من تتمة المبتدا على معنى
على حرف جر معنى مجرور به تقديرا والجار والمجرور متعلق بدلت منصوب محلا على انه مفعول فيه
غير حال مفرد وهو مجرور بانه صفة لمعنى بالوضع والجار والمجرور فيه متعلق بدلت
قوله فهي مرفوعة المحل بانها مبتدا ثانية وقوله كلمة مرفوعة بانها خبر المبتدا الثاني
والمبتدا الثاني مع خبره محلها كلمة مرفوعة على انها خبر للمبتدا الاول فان قلت لم دخل الفاء
في قوله فهي قلت لان المبتدا اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره وذلك اذا كان
اسما موصولا صلته فعل او ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية
فلهم اجرهم وقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله او نكرة موصوفة باحدهما نحو كل رجل يأتيني
فله درهم او في الدار فله درهم وقوله كل لفظ من قبيل المبتدا النكرة الموصوفة بالفعل فان

فكيف تقول انها في محل الجر م

فان قلت لم توسط الضمير بين المبتدا والخبر ههنا قلت للحصر الا يرى انك اذا قلت زيد عالم
لا يلزم نفي العلم من غيره واذا قلت زيد هو عالم بمنزلة قولك ما عالم الا زيد فان قلت
لم قدم تعريف الكلمة عليها مع ان المقصود من التعريف المعرف قلنا لان معرفة المعرف اقدم
من معرفة المعرف طبعا فقدم وضعا اتباعا للموافقة بين الوضع والطبع فان قلت
لم قدم الكلمة على الاعراب والبناء مع ان المقصود من علم النحو الاعراب والبناء قلنا انهما عارضان
على الكلمة وهي معروضة فيه والعارض لا يتصور بدون المعروض فيكون اهم ولهذا قدمها
عليها جمعها ان جمع وهي مرفوع بانه مبتدا والضمير فيه مجرور المحل لاضافة الجمع اليه راجع الى الكلمة
كلمات وهي مرفوعة بانها خبر المبتدا وكلم وهي مرفوعة لانها معطوفة على كلمات فان قلت
لم بين الجمع مع انه من وظيفة التصريفيين قلت اما تنصيصا لقوله غير منذكر في فصل النحو
اولدفع وهم من يتوهم ان الكلام جمع كلمة كالكلمات فان قلت قوله وجمعها الكلمات صحيح وقوله وكلم
ليس بصحيح على نوعين صحيح وهو ما كان في المذكر بالواو والنون وبالياء والنون ومن
المؤنث بالالف والتاء ومكسر وهو ما تغير نظم واحده وبناؤه والكلم ليست منهما قلت ان
الكلم اسم جنس واحده كلمة كقولك تمر وتمرة والمصنف جعله وجمعها الكلمات والكلم باعتبار معناه
لان في الكلم معنى الجمع فان قيل ما الفرق بين الكلم والكلام قيل الفرق بينهما ان الكلم يطلق على المفيد
وغير المفيد فالكلام لا يطلق الا على المفيد خاصة قوله وهي مرفوعة المحل بانها مبتدا
راجع الى الكلمة ثلثة وهي مرفوعة على انها خبر المبتدا انواع وهي مجرورة بالاضافة ثلثة
اليه كلم وهو مرفوع لانه خبر مبتدا محذوف تقديره الاول اسم فان قلت من اي شيء
يشتق الاسم قلت وهو مشتق من سما يسمو عند البصريين وقد يكون اصله سمو فحذف الواو
وعوضت منها الهمزة في اوله فصار اسم على وزن افع فان قلت لم سمي الاسم اسما عندهم قلت

لان الجمع

والمسمى فيسل ووضع الاسم فيخ عند الاذهان فاذا سمع بان دعلى فظهر ولهذا سمي الاسم اسما وعند الكوفيين
هو مشتق من الوسم وهو العلامة فحذفت واوه وعوضت منها الهمزة فصار اسم على وزن
اعل فان قلت لم سمي الاسم اسما عند الكوفيين قلت لانه علامة على المسمى وفعل وهو مرفوع بانه
خبر مبتدا محذوف تقديره والثاني فعل فان قلت لم سمي فعلا الفعل لان المصدر للالة عليه و
للمصدر سمي فعلا فان قلت فالفعل يدل على الزمان فهلا سمي به قلت تسميته بالمصدر اولى
لوجهين احدهما ان الفعل يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بحركاته فالحروف اصل واقوى
من الحركات والثاني ان الزمان الذي يدل عليه الفعل مختلف فيكون تارة ماضيا ومستقبلا
اخرى وحالا والمصدر لا يختلف وحرف وهو مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف تقديره والثالث
حرف فان قلت لم سمي الحرف حرفا قلت لان اصل الحرف طرف الشيء والحرف طرف الجملة وليست
منها الا يرى ان قولك هل زيد قائم ان زيدا خارج الجملة اذ لو حذفتها بقي الكلام صحيحا ولهذا وهو قائم
سمي حرفا فالاسم مرفوع بانه مبتدا ما جاز ما موصول لا بد له من صلة جاز فعل ماضي
ان يحدث ان مصدرية يحدث فعل مجهول منصوب بان عنه عن حرف والضمير المجرور المحل
به راجع الى الموصول والجار والمجرور متعلق بيحدث مرفوع المحل على انه قائم مقام فاعل يحدث
وهو مرفوع محلا بانه فاعل جاز وجاز مع ما عمل فيه صلة الموصول والموصول مع صلته مرفوع
محلا بانه خبر المبتدا والمبتدا مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها جملة مستانفة فان
قلت ما الفرق بين الاسناد والحديث والاخبار قلت ان الاسناد اعم من الاخبار والحديث لصدق
الاسناد على المستكن في فعل الامر والنهي بخلاف الاخبار والحديث فانهما لا يصدقان عليه لان
من لوازمهما احتمال الصدق والكذب وهو لا يحتملها فان قلت يلزم من قوله فالاسم ما جاز
ان يحدث عنه لان لا يكون المستكن في فعل الامر والنهي اسما لان من لوازم الاخبار والحديث

والحديث احتمال الصدق والكذب والمستكن في فعل الامر والنهي لا يحتملهما ولو قال الاسم ما يقع
مسندا اليه لكان اصوب فيه قلت يمكن ان يجاب عنه بان يقال الاسم المسند اليه اما فاعلا او اما
مبتدا واذا كان كذلك فالحديث اولى من الاسناد لان اكثر فعل الفاعل وخبر المبتدا محدث
عنهما والمسند اليه مما ليس بمحدث وخبر كالامر والاستفهام والنهي قليل مع انه ليس باصل كزيد
فالكاف فيه حرف من حروف الجارة زيد مجرورة به والجار والمجرور متعلق بكاين مرفوع محلا
على انه خبر مبتدا محذوف تقديره وهو كزيد ويجوز ان يكون الكاف فيه بمعنى المثل فيكون
مرفوع المحل بانه خبر مبتدا محذوف تقديره مثاله مثل زيد والعلم والجهل فانهما مجروران
لانهما معطوفان على زيد في قولك في حرف جر قول مجرور به والجار والمجرور متعلق بكاينا
منصوب محلا على انه حال من زيد والكاف فيه مجرورة المحل لاضافة قول اليه وهو من قبيل
اضافة المصدر الى فاعله خرج فعل زيد وهذه الجملة فعلية منصوب محلا بانه مفعول القول
والعلم وهو مرفوع بانه مبتدا حسن وهو مرفوع لانه خبر المبتدا والمبتدا مع
خبره جملة اسمية منصوبة المحل على انه معطوفة على خرج زيد والجهل قبيح وهذه الجملة
معطوفة على جملة والعلم حسن فانك اخبرت عن زيد بالخروج وعن العلم بالحسن وعن
بالقبيح فان قلت ما الفايدة في تمثيل المصنف الاسم بثلث امثلة مع ان قوله كزيد يكفي
في التمثيل قلت ان المصنف اشار بذلك الى ان الاسم ينقسم الى قسمين عين وهو الدال على معنى قايم
بذاته كزيد والاسم معنى وهو الدال على معنى غير قايم بذاته وهو على قسمين احدهما و
جودي كالعلم والاخر عدمي كالجهل ثم لما علم ان من الاسماء ما لا يجوز الحديث عنه اراد
بقوله او كان في معنى ما يحدث عنه او حرف من حروف العاطفة كان فعل من الافعال
الناقصة يستدعي الاسم مرفوعا والخبر منصوبا والضمير ان كان هنا قاصمة بمعنى وقع و

ما يحدث عنه

مستتر فيه راجع الى الاسم وخبره الجار والمجرور مع متعلقه في قوله في معنى وكان مع اسمه وخبره
جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لانها معطوفة على صلة الموصول وهو جائز في قوله الاسم
ما جاز وما هو موصول لا بد له من صلة يحدث فعل مجهول عنه عن حرف جر والضمير المتصل مجرور
المحل به راجع الى الموصول والجار والمجرور متعلق بيحدث مرفوع محلا بانه قائم مقام فاعله [illegible]
وجملة يحدث صلة الموصول مع صلته مجرور المحل لاضافة معنى اليه كاذ والظاني فيه معنى المنتظر
مرفوع لانه خبر مبتدا محذوف تقديره مثاله مثل اذ وهو مجرور المحل لاضافة المثال اليه واذا
ومتى مجروران محلا بانهما معطوفان على اذ ونحوها نحو حيث نحو مجرور بالعطف على الهاء
مجرور محلا لاضافة نحو اليه راجع الى اذ واذا ومتى فانك الفاء يجوز ان يكون جوابا للشرط
المحذوف تقديره اذا كان كذلك اي اذا كان اذ واذا في معنى ما يحدث عنه فانك انها ويجوز ان
يكون للتفسير ان حرف من حروف المشبهة بالفعل يستدعي الاسم منصوبا والخبر مرفوعا والضمير
المتصل الا حرف نفي يحدث فعل مضارع مبني به فاعله مستتر فيه وهو انت وهذه الجملة
الفعلية مرفوعة المحل بكونه خبر ان عنها عن حرف جر والضمير المتصل راجع الى اذ واذا ومتى ونحوها
للزوم اللام فيه حرف جر لزوم مجرور به والجار والمجرور متعلق بقوله يحدث منصوب محلا بانه
مفعول له غير صريح ليحدث ظرفيتها اي ظرفية اذ واذا ومتى ونحوها فان قلت لم لا يجوز الاخبار
عن الاسماء اللازمة للظرفية قلنا وجعل الاسماء اللازمة لها منصوبة ابدا ولو احدث عنها
للزم ان يكون مرفوعا فيلزم ان يكون الشيء الواحد منصوبا ومرفوعا في حالة واحدة وهو
ممتنع ولكنها والضمير المتصل فيه منصوب محلا بانه اسم لكن راجع الى اذ واذا ومتى ونحوها
في معنى والجار والمجرور فيه متعلق بكاين مرفوع محلا على انه خبر لكن الوقت وهو مجرور لاضافة
معنى اليه وهو الواو فيه ابتدائية هو مرفوع محلا بانه مبتدا راجع الى الوقت مما يحدث من

من حرف جر وما موصول وصلته يحدث وهو مع صلته مجرور المحل بمن والجار والمجرور متعلق
بكاين مرفوع محلا بانه خبر المبتدا عنه عن حرف جر والهاء مجرور المحل به والجار والمجرور متعلق
بيحدث مرفوع محلا بانه قائم مقام فاعله راجع الى ما في قولك والجار والمجرور فيه متعلق بكاين
منصوب محلا لانه حال من الوقت مضى وهو فعل ماض الوقت وهو مرفوع بانه فاعله مضى
وهذه الجملة الفعلية منصوبة المحل بانه مقول القول وقابه وهو فعل ماض فاعله مستتر فيه
راجع الى الوقت وانتهى وهو فعل ماض وفاعله مستتر فيه راجع الى الوقت فان قلت عد المصنف
اذ واذا ومتى من هذا القبيل نظرا لانهما لا يلزمان الظرفية ويدل عليه قولهم ان اخف مقوله تعالى
واذكروا اذ انتم قليل الاية منصوب المحل لوقوع الفعل عليه ولو كان لازما للظرفية يكون
الفعل واقعا فيه لا عليه وقولهم اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو ويعني وقت قيام زيد وقت قعود
عمرو ويوقع اذا ههنا مبتدا وخبرا قلنا انما عد المصنف اذ واذا من الاسماء اللازمة للظرفية
اعتمادا الى الكثير استعمالهما لانهما يكونان في اكثر مواضع مفعولا فيه واما كونهما مفعولا به
والمبتدا وخبرا او بدلا فقليل ولا يعتبر فان قلت ما الفرق بين اذ واذا قلت ان اذ
اذا ظرفان للزمان واما اذ لوقت ماض واذا الوقت المستقبل تقول جئتك اذ زيد راكب
وجئتك اذا الشمس طالع قال الله تعالى والليل اذا يغشى فاعلم فاعلم ان اذا قد يجعل ماضيا واذ للمستقبل
في المعنى كقوله تعالى اذ يقول المنافقون والمعنى اذا يقول المنافقون ومن علامة الواو
فيها الابتدائية من حرف جر علامة مجرورة به والجار والمجرور متعلق بكاين مرفوع محلا
بانه خبر المبتدا المؤخر والضمير فيها مجرور المحل لاضافة العلامة اليه راجع الى الاسم اللفظية
وهو مجرورة بانه صفة العلامة فان قلت ان اللفظية لا يجوز ان يكون صفة للعلامة
لعدم شرطها وهو التطابق بينهما لان الموصوف ههنا جمع والصفة ليست بجمع قلنا

وجوابه تقدم في قوله الباب الاول في الاصطلاحات النحوية فلا تنسه دخول لب وهو مرفوع بانه
مبتدأ مؤخر الالف وهي مجرورة بالاضافة دخول اليه واللام وهو مجرور لانه معطوف
على الالف عليه الجار والمجرور متعلق بالدخول نحو وهو مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف
الغلام وهو مجرور لاضافة النحو اليه والفرس وهو مجرور على انه معطوف على الغلام
فان قلت لم اورد المصنف المثالين قلت ليكون فيه من ذوي العقول وغير ذوي العقول ولك
ان تقول ان المصنف قال من علامات حرف التعريف لكان اولى ليدخل فيه ميم التعريف فان اهل
حمير قد جعلوا مكان اللام الميم من قوله ليس من امبر امصيام في امسفر وعكس الجواب
عنه بان يقال ان الميم في هذه الكلمات لام في الاصل اذ الاصل من البر الصيام في السفر قلت
اللام مجاز في الجمهور فان قلت لم قدم المصنف الالف واللام على حرف الجر وقال ومن علامات
اللفظية دخول الالف واللام ولم يقل دخول حرف الجر والالف واللام قلت ان الالف واللام
علامة متصلة وحرف الجر علامة منفصلة وتقديم المتصلة على المنفصلة اولى فان قلت
لم اختص دخول الالف واللام بالاسم دون الفعل لانهما يفيدان التعريف ويدخلان
فيما هو صالح له وهو الاسم لان الفعل غير م
صالح له اذ وضعت للتنكير فان قلت قد جاءت الالف واللام في الفعل فيما انشد ابو زيد
تقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع ويستخرج اليربوع من نافقائه
ومن حجره بالشيخة اليتقصع هذا شاذ وتاويله انه جعل الالف واللام في موضع الذي
فان قلت ان الالف واللام قد دخل على هل وهو حرف الاستفهام في قول ابو الدقيش
انشد المهلب في جواب من قال هل لكم في ثريد كان ودكها عيون الضياون قلت انما
جعله على جعل هل اسما ولذلك زاد لام وذلك لان الكلمة الثنائية اذا جعلت علما للفظ
وقصد اعرابها يضعف حرف الثاني منها ليكون على اقل اوزان المعربات وحرف وهو مجرور

مجرور لانه معطوف على الالف واللام الجر وهو مضاف لحرف نحو بزيد وهو مرفوع بانه خبر
مبتدأ محذوف وهو مضاف الى بزيد والجار والمجرور ههنا متعلق بالمقدر اي مررت بزيد فان
قلت لم قال ومن علامات اللفظية دخول الالف واللام وحرف الجر ولم يقل علامة اللفظية
دخول الالف واللام والجر بغير تقييد بالحرف قلنا انما قال حرف الجر ولم يقل الجر لئلا يشتمل
جر المضاف اليه فان جر المضاف اليه بالاضافة والاضافة ليست من علامات اللفظية بل هي من
العلامات المعنوية واجاب بعضهم وقال جعل حرف الجر من علامة الاسم لا الجر ليكون والافعال الظاهرة
نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فان قلت لم كانت حرف الجر علامة الاسم قلت لان
حرف الجر انما يجئ به ليقوم للفعل حتى يصل الى المفعول كان جزءا من الفعل لا يدخل الا على الاسم
فان قلت ان حرف الجر قد دخل على الفعل في قولهم نعم السير على بئس العير قلت انما دخل على حرف
الحكاية وحذف القول تقديره نعم السير على مقول فيه بئس العير وحذف القول كثير في كلامهم واما
عند من جعلهما اسما لا يحتاج الى تاويل في دخول حرف الجر وسيجئ ذكرها ان شاء الله والتنوين وهو
مجرور بانه معطوف على حرف الجر مثال ما دخل عليه التنوين نحو رجل ولواء فقد مر فان قلت
لم اختص التنوين بالاسم دون الفعل وجوابه ما قال سيبويه ومن تابعه وهو ان التنوين
زيد على الاسم ليدل على خفته وانه ليس كالفعل في ثقله ومعنى ذلك ان الاسم اصل وضع دال
على معنى واحد وليس بعامل فيما بعده والفعل ثقيل لانه دال على حدث وزمان ويلزم الفاعل
ويتعدى الى الظرفين والحال والمفعول له والمفعول معه وبه وعند ما يتعدى الى ثلاثة مفعول ايضا
فلما كثر عليه كان ثقيلا لا يزيد عليه شئ لان الزيادة ثقيل واما الخفيف فيحتمل الزيادة كذا
ذكره الفكري في كتابه فان قلت ان التنوين قد دخل على لو وهو حرف الشرط في قول الاخر على لو
ولو كنت عاليا باذناب لعلم تقتني اوائله قلت ان الشاعر جعلها اسما لانه ذكر في ما مر فان قلت

قال المص ومن علاماته دخول الالف واللام ولم يقل ولم يقل لحوق الالف واللام وانفصال
الالف واللام قلت لان اللحوق والانفصال يستعملان في اخر الكلمة غالبا والدخول يستعمل
في اول الكلمة ولهذا قال دخول الالف واللام ولم يقل لحوق الالف واللام وانفصال الالف واللام
واعلم ان المص لو قال ومن خواصه ولم يقل ومن علاماته لكان اولى لان العلامة لازمة
لا ينفك كالرفع للفاعل اذ لا يوجد الفاعل الا مرفوعا اما بالحركة او بالحرف والخاصة قد ينفك
كالضحك للانسان فلو كان الالف واللام علامة الاسم لكان يلزم من وجود الاسم وجود
الالف واللام كما يلزم من وجود الفاعل وجود الرفع لانه علامة له فان قلت لم بين
المص العلامات اللفظية ولم يبين العلامات المعنوية قلنا ان العلامات اللفظية اقوى من العلامات
المعنوية لانه يعرف بالحس والبصر والقلب معا والمعنوية بالقلب فقط فان قلت ما وجه الفرق
بين الحد والعلامة قيل الحد كاشف عن حقيقة الشيء ولهذا يطرد وينعكس والعلامة تعريف
بشيء بامر خارج عن حقيقته ولهذا يطرد ولا ينعكس الا يرى ان قولنا في حد الاسم ما دل على معنى
في نفسه يطرد وينعكس فيما كان بهذا الصفة حكم بانه اسم وكل ما لم يكن بها حكم بانه غير اسم
واما العلامات كالالف واللام وحرف الجر فيطرد ولا ينعكس وكل ما دخل عليه الالف واللام
حكم بانه اسم ولا عكس وليس كل ما لا يدخلان عليه حكم بانه غير اسم الا يرى ان زيدا اسم ولا يدخل
عليه الالف واللام فان الاسم لا يدخل عليه حرف الجر كذا ذكره في شرح اللمع فايدة فاعلم ان قوله
ومن علاماته اشارة الى كثرة علامات الاسم لان من للتبعيض الا ان المص لم يذكر الا ما
هو شهير واكثر استعمالا وهي على ضربين احدهما لفظي والاخر معنوي واما اللفظي فعشرة ثلثة
مخصوصة في اول الاسم وهي الالف واللام وحرف الجر وحرف النداء واثنان يكونان في
اوسط الاسم وهي الف التكسير وياء التصغير وخمسة ملحقة اخر الاسم وهي ياء الاضافة ونون

التثنية

ونون التثنية ونون الجمع وياء التانيث المتحركة نحو طلحة واما العلامات المعنوية فمنها
ان يكون فاعلا او مفعولا او مخبرا عنه او موصوفا او مضافا اليه ومنها كونه في المنبع والقول
وهو مرفوع بانه مبتدا وما موصول لا بد له من صلة دخل فعل ماض والضمير فيه منصوب المحل
بانه مفعول به قد وهي مرفوعة المحل على انه فاعل دخل وهو مع فاعله صلة للموصول
والموصول مع صلته مرفوعة المحل لانه خبر المبتدا والمبتدا مع خبره جملة اسمية لا محل لها
من الاعراب لانها جملة مبتداة مستانفة والسين وهي مرفوع لفظا لانه معطوف على
قد وسوف وهي مرفوعة المحل بانها معطوفة على السين ونحو مرفوع بانه خبر مبتدا محذوف
قد هي حرف التحقيق خرج وهو فعل ماض وفاعله مستتر فيه والفعل مع فاعله جملة فعلية مجرورة
المحل لاضافة نحو اليه تقدير الكلام مثال دخله قد مثل قد خرج وسيخرج وسوف يخرج وهما
مجروران محلا لكونهما معطوفتين على جملة قد خرج ولقائل ان يقول ان ترتيب المص غير مستقيم
لانه ذكر حد الاسم ثم ذكر علاماته وههنا ذكر علامات الفعل ولم يذكر حده والاولى ان يذكر
حده ثم علاماته فان قلت لم اختص دخول قد بالافعال قلنا انما اختص دخول قد بالافعال
لانه وضع لتحقيق الفعل في المستقبل نحو ان الكذوب قد يصدق اي بالحقيقة يتصور منه
الصدق وان كان قليلا وللتقريب من الحال والتوقع في الماضي قد قامت الصلوة فيمتنع
دخوله اذا الا على الماضي والمضارع فان قيل لا يتوقع الا المنتظر والماضي قد وقع فلا ينتظر
فكيف يقال ان قد في الماضي للتوقع قلنا اريد بالتوقع انه كان متوقعا ثم صار ماضيا
نحو قد قامت القوم كانوا قد قاموا كان الامام ينتظرون قول المؤذن قد قامت الصلوة
فعلى هذا اصل انتظار الاخبار بجزء يفيد المتكلم انه متوقع عند المخاطب كذا قيل في بعض شروح
اللب فائدة ويجوز فصل بين قد وبين فعلها بالقسم كقوله لقد احسنت ولقد احسن الله

كانوا قد قاموا خلف الامام نح

اوذكر لان القسم السين بالجنبيتي لا نه تاكيد للمصدر بقدر فان قيل لم اختص السين وسوف بالفعل
قلنا لانه لما دلالة على الزمان المخصوص والمختص بالزمان الا الفعل فان قلت ما الفرق بين السين
وسوف قلنا ان السين اقرب الى الحال من سوف زيادة تنفس في تاخيره وقد جاء في القران بمعنى
واحد كقوله تعالى وسيصلون سعيرا وقوله تعالى فسوف يلقون غيا والزمان فيهما واحد فان
قلت لم ذكر المصنف السين معرفا دون سوف قلنا لان السين اسم جنس كغلام ودار فيصح اضافته
كما يقال سين الطلب وسين الاستقبال فيصح ادخال الالف واللام للعهد وسوف اسم علم مبني وبسبب
بنيانه مجيئه على صورة الحرفية فلا يصح ادخال الالف واللام عليه وحرف الجزم وحرف مرفوع بانه
معطوف على قد الجزم مجرور لاضافة الحرف اليه مثال ما دخله حرف الجزم نحو لم يخرج ولعل ابقدرم
فان قلت لم اختصاص حرف الجزم بالفعل دون اللام قلت ان حرف الجزم في الفعل بمنزلة حرف
الجر في الاسم فاعطى الجزم بالفعل والجر بالاسم ولم ينعكس للتعادل واتصال الواو فيه عاطفة اتصل
فعل ماض البار في به حرف جر والمتصل مجرور والجار والمجرور متعلق باتصل منصوب محلا على انه
مفعول غير صريح راجع الى الفعل الضمير وهو مرفوع لانه فاعل اتصل المرفوع وهو مرفوع بانه
صفة الضمير وهذه الجملة معطوفة على جملة قد واعلم ان المصنف احترز بالمرفوع عن المنصوب
والمجرور فان المنصوب والمجرور ليس مختص به بل يتصل بالفعل والحرف وبالاسم عند الشيخ عبد القاهر
والضمير المجرور لا يتصل بالفعل اصلا ويتصل بالحرف وبالاسم نحو مررت بكر وغلامكم فان قلت ان اتصال
الضمير المرفوع ليس من خواص الفعل لانه لو كان من خواص الفعل لما اتصل بغيره وهو يتصل بنحو انه
ضارب اي ضارب هو فوجب عليه ان يزيد قيدا آخر وهو البارز للاحتراز عنه قلنا المراد من
الاتصال اللفظي دون النحوي والضمير المرفوع المستكن في الاسم لا يتصل به لفظا لعدم ظهوره في
الملفوظ فان قلت لم اختص اتصال الضمير المرفوع البارز بالفعل قلنا لان هذا الضمير فاعل والفاعل

نظ الخفية

والضمير

فاعل لا يتصل الا بالفعل فان قلت لم مثل المصنف اتصال الضمير المرفوع البارز بالفعل بثلثة امثلة
وهي قوله نحو اكرمت واكرمنا واكرموا قلت للاشارة الى ان آخر الفعل عند اتصال الضمير المرفوع
البارز قد يكون ساكنا كالاول ومفتوحا كالثاني ومرفوعا كالثالث واما اعراب هذه الامثلة
الثلثة فكاعراب قوله قد خرج وسيخرج وسوف يخرج وتاء التانيث وتاء مرفوعة بانها معطوفة
على الضمير بتقدير الكلام والفعل ما اتصل به تاء التانيث الساكنة وهي مرفوعة لانها صفة التاء نحو نصرت
ونعمت وبئست ومحل هذه الافعال الثلثة جر لاضافة نحو اليها فان قلت لم اورد المصنف
نعم وبئس بعد قوله ونصرت قلت لان في فعليتهما خلافا والصحيح فعليتهما فادخلها ما هو من
علامة الفعل وهو تاء التانيث الساكنة للتنبيه على مذهب الاصح واعلم ان المصنف قد احترز بالساكنة
عن المتحركة لان المتحركة مختص بالاسم نحو قائمة فان قلت لم اختصت التاء التانيث الساكنة بالفعل
قلنا ان الساكنة في الفعل بمنزلة المتحركة في الاسم فاعطي الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم ولم
ينعكس للتعادل بينهما وله الواو فيه ابتدائية لوقوعها في ابتداء الكلام واللام حرف جر والضمير
المتصل مجرور المحل راجع الى الفعل والجار والمجرور متعلق بكاينة مرفوع المحل بانه خبر المبتداء
مؤخر ثلثة وهي مرفوعة لانها مبتداءة مؤخرة امثلة وهي مجرورة لاضافة ثلثة اليها المفتوح
وهو مرفوع لانه خبر مبتداء محذوف تقديره الاول المفتوح الآخر وهو مجرور لاضافة المفتوح
اليه فان قلت لا يجوز اضافة الاسم بالالف واللام وههنا يجوز قلنا ان الالف واللام في اسم
الفاعل والمفعول بمعنى الذي ويجوز اضافتهما بالالف واللام فان قلت لم انحصر الفعل على ثلثة
امثلة قلنا ان الفعل لا يخلو من ان يكون اخبارا او لم يكن فان كان الثاني فهو الامر فان كان
الاول فلا يخلو من ان يكون معناه موجودا اولا الاول الماضي والثاني المستقبل مثال
المفتوح الآخر من الثلاثي المجرد نحو نصر ومثال من الرباعي المجرد دحرج ومثال من الثلاثي المزيد فيه

نحو اكرم ويحل هذه الافعال الثلثة جر لاضافة نحو اليها وبني الماضي الواو فيه ابتدائية [illegible]
في الابتدا الكلام مبني فعل مجهول يتعدى الى مفعولين ومفعوله الاول مستتر فيه تحته لانه قام
مقام فاعله راجع الى المفتوح الاخر ومفعول الثاني قوله الماضي فان قلت لم بني الماضي قلنا لان موجب
الاعراب مفقود فيه فان قلت لم بني على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون قلنا لمشابهته الاسم
بوجه ما وهي قيامه مقامه تقول مررت برجل ضرب كما تقول مررت برجل ضارب فان قلت لم بني
على الفتح قلنا للخفة والكل وهو مرفوع بانه تقدير الا انه مبتدا ما وهو موصولة يتعاقب هو
فعل مضارع على اوله على حرف جر لقوله جوده به والجار والمجرور متعلق بيتعاقب الضمير المنفصل مجرور
المحل بالاضافة اوله اليه راجع الى ما الزوايد وهي مرفوعة لانها فاعل يتعاقب وهو مع فاعله في
صلة الموصول والموصول مع صلته مرفوع المحل على انه خبر المبتدا والمبتدا مع خبره جملة اسمية لا محل
لها من الاعراب الاربع وهو مرفوع على انه صفة الزوايد وفي عبارة المص تسامح لانه لا يتعاقب
الزوايد بل بعض الزوايد فالاولى ان يقول والثاني ما يتعاقب على اوله احدى الزوايد الاربع و
يمكن ان يجاب عنه بان يقال انه حذف المضاف كثير جايز فصيح في كلام العرب خصوصا قد وقع
في كلام المجيد في مواضع كثيرة منها قوله تعالى واسئل القرية التي اي اهل القرية وعبارة المص
من هذا القبيل وهي الياء الياء مرفوع بانها خبر هي للغايب اللام فيه حرف جر الغايب
مجرور به والجار والمجرور متعلق بكاينة مرفوع المحل بانه خبر مبتدا محذوف تقديره هي كاينة
للغايب المذكور وهو مجرور لانه صفة الغايب والتاء وهي مرفوعة بانها معطوفة على الياء
للمخاطب المذكر والغايبة المؤنث والالف للمتكلم الواحد واعراب هذا التركيب قد مر والنون
وهي مرفوعة بانها معطوفة على الالف لما فوقه واللام حرف جر وما موصولة لا بد لها من صلة
فوق ظرف مستقر صلة والضمير المستكن فيه المنتقل من حصل بعد حذفه فاعل الظرف عايد الى ما

الى ما والموصول مع صلته مجرور المحل باللام والجار والمجرور متعلق بكاينة مرفوع المحل بانه خبر
مبتدا محذوف في تقدير الكلام هي كاينة لما حصل او كان فوق المتكلم الواحد مذكرا وهو منصوب
لانه خبر مقدم لكان واسمه مستتر فيه راجع الى ما او مؤنثا وهو معطوف على قوله مذكرا تقول وهو
فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وهو انت يفعل وهو فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وهو مرفوع
محلا لانه تاكيد للضمير المستكن في يفعل وهو مع فاعله مفعول تقول وقس عليه اعراب وتفعلان ثم
اوهي وافعل انا ونفعل نحن وهذه الكلمات مثال لما يتعاقب على اوله احد الزوايد الاربع
فان قلت فلم اعتقبت هذه الزوايد الاربع على اول المضارع قلت لان الفعل لما كان صادرا
عن الغايب او عن المخاطب او عن المتكلم الواحد او عنه مع غيره طلبوا ان ينصبوا علامة
من الحروف ليستدل بها على ذلك فاختاروا منها الياء والواو والالف لكثرة دورها في الكلام
ولقائل ان يقول ان المص لو قال ان الياء للغايب المذكر والجمع المؤنث الغايبة والتاء للمخاطب
المذكر والغايبة المؤنث لكان اولى من قوله الياء للغايب المذكر والتاء للمخاطب المذكر
والغايبة المؤنث وبني المضارع واعرابه كاعرابه قوله وبني الماضي ومعنى المضارع المشابهة
يقال ضارعه اي شابهه ووجه المشابهة بين هذا الفعل وبين الاسم مذكور في النحو وهو اي المضارع
مشترك بين وهو منصوب على الظرفية والعامل فيه مشترك وهو مضاف الى الحال والاستقبال
فانك اذا قلت زيد يضرب جاز ان يكون زيدا اخذ في الضرب متشاغلا به وجاز ان يكون لم يضرب
الا ان الحال اولى به من الاستقبال لوجهين احدهما ان قولك يضرب خبر والاصل في الخبر ان يكون بعد
العلم والثاني ان خلوص الفعل للاستقبال يحتاج الى سين او سوف يعني اذا قلت زيد يضرب
لم يكن دليلا على الاستقبال او للحال لم يوضع حرف يدل عليه فكان هو الاصل فاذا دخلت وهذه
الجملة محلها الجر لاضافة اذا اليها عليه الجار والمجرور فيه متعلق بادخلت والضمير المتصل فيه راجع

الى المضارع لام وهو منصوب بانه مفعول له دخلت للابتداء وهو مجرور لاضافة اللام اليه خلص
وهو فعل ماض فاعله مستتر فيه راجع الى المضارع وهو مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الاعراب
لانها وقع جوابا بالشرط غير جازم وهو اذا للحال اللام فيه حرف جر للحال مجرور به والجار والمجرور
متعلق بخلص منصوب محلا بانه مفعول له غير صريح لقال وهو فعل ماض اته وهو مرفوع بانه
فاعل تحكما وهو فعل ماض فاعله مستتر راجع الى لفظ الله وهو مع فاعله جملة فعلية لا محل لها
من الاعراب لانها معترضة بين قال ومقوله اني ليحزنني ان تذهبوا به ان حرف من حروف المشبهة
بالفعل والضمير المتصل به منصوب محلا على انه اسمه واللام فيه لام الابتداء يحزن فعل
مضارع والياء المتكلم فيه منصوب محلا لانه مفعول له والنون فيه للعماد يعني ان الياء المتكلم
اذا كان ضمير منصوب يلحق قبلها نون تخفيفا ويغيرني صيانة للفعل عن دخول الجر
ان مصدرية تذهبوا منصوب به وعلامة النصب فيه سقوط النون ما فاعله مستتر فيه
وهو انتم به الجار والمجرور متعلق بتذهبوا منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح راجع
الى يوسف والفعل مع فاعله مرفوع محلا بانه فاعل ليحزنني فهو مع ما عمل فيه جملة
فعلية مرفوع المحل لانه خبر ان وهي مع اسمه وخبره منصوب المحل على انه مقول القول
فان قلت ان اللام في هذه الاية ما كان خالصا للحال لان الذهاب ليس بموجود في الحال
قلنا ان المضاف محذوف فيه تقدير الكلام اني ليحزنني تصور ذهابكم بيوسف والتصور
موجود في الحال فلا اشكال فان قلت ان اللام لا يخلص للحال لانه لو كانت للحال فكيف
جامعت مع حرف الاستقبال في قوله ولسوف يعطيك قلنا ان اللام يفيد التاكيد والحال
وفي هذه الاية تجرد لمعنى التاكيد واذا دخلت عليه اي على المضارع السين او سوف
خلص للاستقبال واعرابه كاعراب قوله فاذا دخلت عليه لام الابتداء خلصه للحال

للحال والثالث اي من الامثلة الثلثة وهو مرفوع بانه مبتدا نحو الموقوف وهو مرفوع
بانه خبره الآخر مجرور لاضافة الموقوف اليه فان قلت لم قال المص الموقوف الآخر
ولم يقل المجزوم الآخر قلنا ان المص اشار الى مذهب الاصح وهو البصرة وهو عندهم مبني
موقوف وعند الكوفية معرب مجزوم ويسمى الموقوف الآخر امرا واعرابه كاعراب قوله و
يجي المضارع لحوانصر واعرابه نظام وكذا الواو فيه ابتدائية والجار والمجرور فيه متعلق بمحذوف
مرفوع محلا بانه خبر للمبتداء المؤخر وهو نكرة وهو مضاف الى ما وهو موصول لابد له من صلة
كان وهو فعل من الافعال الناقصة واسمه مستتر فيه راجع الى ما مشتقا وهو خبر كان وهو
وهو مع اسمه وخبره صلة للموصول والموصول مع صلته مجرور المحل لاضافة كل اليه على طريقة
الجار والمجرور فيه متعلق منصوب محلا على انه وقع حالا من اسم كان افعل وهو مجرور
محلا لاضافة طريقة اليه نحو عدو جرب وعلب وضع واعراب هذا الكلام ظاهر قوله مشتقا
احتراز عن صه ومه وقوله على طريقة افعل احتراز عن تدلل وتراك فانهما مشتقان
فيدلان فايدة الامر الا ان اشتقاقهما ليس على طريقة افعل فان قلت لم قال المص
على طريقة افعل ولم يقل على صيغة افعل قلت ليدخل فيه مثل عدو زن فانهما
يكونان على طريقة افعل لا على صيغة افعل والحرف وهو مرفوع بانه مبتدا
خبره ما موصولة وصلته قوله جاء بمعنى فقط ليس وهو فعل من افعال الناقصة
واسمه مستتر فيه راجع الى معنى وخبره قوله بمعنى اسم مع متعلقه المحذوف وهذه
الجملة الفعلية في محل الجر صفة لمعنى ولا فعل وهو معطوف على اسم نحو هل وبل
وهما مجروران محلا لاضافة نحو اليهما ولقائل ان يقول لانا نفصل وقال الحرف ما دل
على معنى في غيره لان اولى من قوله الحرف ما جاء لان الدال على الشي كاشف عن

حقيقة وما جاء تبيين على الجمع وعلة النفي غيره وذلك ان من الحروف بمعنى هما وهو
مرفوع وهو مرفوع محلا بانه مبتدا لان الكلام يكون حديثا ومحدثا عنه اذ ان مع اسمه وخبره
مجرور المحل باللام والجار والمجرور متعلق بكاين مرفوع محلا بانه خبر مبتدا وقال بعضهم
ان اللام فيه غير زايدة غير متعلق بشيء وفي قوله والفعل يكون حديثا ولا يكون محدثا
عنه جاز الرفع والنصب اما الرفع فعلى انه معطوف على محل اسم ان واما النصب فعلى
انه معطوف على اللفظ ومثال كون الفعل حديثا نحو ضرب زيد وضرب مسند الى زيد
ولو ضرب ولا تضرب وهما مسندان الى الضمير المقدر ولو اسندت الى الفعل شيا لم يستقم فلو
قلت ضرب المشتغل على ان يجعل المسند خبر عن ضرب لم يستقم فان قلت ان اكتفوا في قوله
تعالى واذا قيل لهم امنوا مسندا اليه لكونه مفعول ما لم يسم فاعله لقيل مع انه فعل قلنا انه
محمول على هذا القول اي اذا قيل لهم هذا القول فان قلت ان الفعل كان محدثا عنه في قولهم
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وتسمع مبتدا مع انه فعل وخير خبره قلنا هذا محمول على
حذف ان اي ان تسمع فيكون الاسناد في الحقيقة الى المصدر دون الفعل لان ان مع الفعل
في تقدير المصدر فلما حذف بقرينة قوله خير من ان تراه عدل الفعل من النصب لفقد
عامله لفظا الى الرفع الذي هو اول احواله وفي قوله والحرف اداة اي رابطة جاز
الرفع والنصب لكنا بينهما الى بين الاسم والفعل وهو مع متعلقه المحذوف في محل الرفع
على انه صفة اداة لا يكون حديثا ولا محدثا عنه مرفوع المحل بانه وقع تفسير الاداة عند
الشلوبين وعند غيرهم لا محل لها وقيل مع قولهم والحرف لا يكون حديثا ولا محدثا
عنه اي كان العقل لانه لا يوضح اذ لا معنى له في نفسه لانه لا يكون حديثا ولا محدثا عنه
وانما وضع لتقوية الفعل الذي لا يتعدى بنفسه واعلم ان للحروف حدا وعلامة وحده

وهو ما ذكره المصنف واما علاماته فخلوه عن علامات الاسم والفعل جميعا فان قلت
لم جعلوا عدم العلامة للحرف قلنا لامتيازه بهذا العدم الا ترى انه اذا كان معك
ثلاثة اثواب فعلمت اثنين منها لم يحتج الى تعليم الثالث واذ قد عرفت في صدر الكتاب
وهذه الجملة مجرورة المحل لاضافة اذا اليها ان كلا اي كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة
وهي الاسم والفعل والحرف والجار والمجرور فيه متعلق بكاينا منصوب محلا بانه صفة كلمة
كلمة وهذه الجملة مرفوعة المحل على انه خبر ان وهي مع اسمه وخبره منصوبة المحل بانه مفعول
عرفت الفاء في قوله فاعلم جواب لقوله واذ قد عرفت انه اي الشان اذا وهو مفعول
الا يتلف اي تركب منها من اقسام الثلاثة فعل وهو مرفوع بانه قايم مقام فاعل ايتلف
واسم وهو معطوف على فعل او كلمتان وقوله وافاد اي الفعل والاسم او الكلمتان مجرور المحل
لانه معطوف على ايتلف وقوله سميا اي الاسم والفعل والكلمتان وهو مرفوع محلا بانه
خبر ان وهي مع اسمه وخبره منصوبة المحل على انه مفعول اعلم كلاما وهو منصوب بانه
مفعول سميا فان قلت يا زيد مركب من الاسم والحرف مع انه كلام تام ويلزم بطلان الحصر
قلنا ان حرف النداء نايب مناب ادعو في التقدير وهو مركب من الفعل الاتي
والاسم فان قيل الاسناد في ادعو خبري فيحتمل الصدق والكذب فهو خبر لا انشاء قلنا لا ان
ادعو ههنا لا يحتمل الصدق والكذب لكونه منقولا عن الاخبار الى الانشاء كبعت و
شريت كذا قال شهاب الدين في شرح الذهبية وحسين بن عبد الله العسكري رحمة الله عليهم
واعلم ان الكلام اسم المصدر وليس بمصدر حقيقة لان المصادر جارية على افعالها فمصدر تكلم
التكلم وقال الستة هذا وكلم اسم مصدر تكليما ومصدر كالمة المكالمة والكلام ليس واحد منها
فثبت انه ليس بمصدر بل هو اسم للمصدر يعمل عمله ولهذا يقال كلامك زيدا حسن كما تقول تكلمك

ثم هو مصدر كلمت التكليم نخ

زيد احسن كما ذكره ابو البقاء في كتابه وجملة وهو معطوف على كلاما اعلم ان الجملة عن قولك
اجملت الشيء اجزاؤه والجملة كل مشتملة على شيئين فصاعدا وهو ضد التفصيل والتوزيع
فان قلت ما الفرق بين الكلام والجملة قلنا لا فرق بين الكلام والجملة عند ابن
الجني وابي البقاء واما عند المصنف فبينهما عموم وخصوص مطلقا وعنده ان كل كلام
جملة ولا ينعكس وذكر لاشك الموصول والمركبة الواقعة صفة للنكرة وغير ذلك جملة
ليس بكلام فان قلت لم لم يسم على غير المفيد كلاما قلت ان الكلام مشتق من الكلم وهو الجرح
والجرح يؤثر في نفس المجروح ولا يتحقق اشتقاق الكلام الا اذا اثر في نفس السامع فايدة تامة
او تقول ان الكلام يؤكد به التكلم يقال تكلمت كلاما وكلمت كلاما وما يؤكد به الفعل
والفاعل ينوب مناب الجملة فقولك تكلمت كلاما في معنى تكلمت تكلما والفعل والفاعل يحصل
بهما الفايدة لا محالة والواقع موقعهما يجب ان يكون كذلك والجملة اربع لا محل لهن
من الاعراب لانها مستانفة فعلية وهو مرفوع بانه خبر مبتدا محذوف وتقديره الاولى جملة
فعلية ويجوز ان يكون بدلا من اربع واسمية وهو معطوف على فعلية كما الكاف في كما
حرف جر ما بمعنى شيء مجرور المحل به والجار والمجرور متعلق بكاين مرفوع محلا بانه خبر مبتدا
محذوف ويجوز ان يكون الكاف فيه بمعنى المثل فح يكون في محل الرفع ايضا وتقدير الكلام
وهي كاينتان كشيء او مثل ما عندما شيء ذكرنا في الاسم وهو فعل وفاعل ومحلا من الاعراب
لكونه صفة لها ويجوز ان يكون ما في كما موصولا ولا يكون ح جملة وذكرنا صلة وان يكون
مصدرية ولا يجوز كونها زايدة وهو ما والثالثة جملة ظرفية والرابع شرطية ومثال
الجملة الظرفية نحو عندي مال عندي ظرف مال فاعله ومثال الشرطية نحو ان تاتني اكرمك
فان قلت قولكم عندي مال جملة اسمية لان ارتفاع مال بالابتداء والظرف المتقدم مرفوع المحل

على الخبرية فكيف عدها ظرفية قلنا لا نم ذلك لان المجموع جملة ظرفية عند الكوفيين فانهم
لا يشترطون لعمل الظرف الاعتماد كما لا يشترطون الاعتماد لاسم الفاعل والمفعول او لان هذه
الجملة ظرفية عند البصريين فان قلت لم قدم الفعلية على الاسمية قلنا لان الفعل وهو
الاصل في الاسناد عندي الى المبتدا او الخبر فرعان عليه فلهذا قدمها عليها فان قيل لم قدم الاسمية
على الظرفية قلنا لان العامل فيها ظاهر بخلاف الظرفية والاصل الظهور فان قيل لم
قدم الظرفية على الشرطية قلنا ان الظرفية جملة واحدة والشرطية جملتان والواحد مقدم
على الاثنين والتنوين في قوله وكل بدل عن المضاف اليه منها والجار والمجرور مع متعلقه
المحذوف في محل الرفع بانه صفة كل وتقدير الكلام وكل واحد من الجمل الاربع يقوم
مقام المفرد وهذه الجملة مرفوعة المحل بانها خبر المبتدا له فتكتسي اي كل واحد من الجمل
وهذه الجملة معطوفة على جملة تقدم اعرابه اي اعراب المفرد ومحلا وهو منصوب
على انه تمييز ويكون وهو معطوف على قوله تكتسي فيها اي في الجملة التي تقوم مقام المفرد
ضمير وهو مرفوع بانه اسم يكون وخبره مقدم عليه واللام ان يكون تاما عايدا وهي مرفوع
بانه صفة الضمير الى الاسم الاول والجار والمجرور فيه متعلقا بعايد فان قلت لم يجب عود الضمير
اذا وقعت خبرا قلت لان الجملة من الفعل والفاعل والمبتدا والخبر اذا خلت عن الضمير
كانت منقطعة عن المبتدا لان الفعل فيها منسوب الى غير المبتدا وكذلك الخبر منسوب
الى المبتدا فلا بد من رابطة يتعلق بها الجملة بالمبتدا فان قلت هذا اشكل بالجملة
الواقعة خبرا عن ضمير الشان نحو قوله تعالى قل هو الله احد وجملة الله احد وقعت خبرا عن هو
مع انه خال عن الضمير قلنا ان الجملة هنا عبارة عن الخبر والخبر عين المبتدا فلا حاجة
الى الرابطة وكذا الاحتياج الى الضمير في كل موضع يكون عبارة عن المبتدا او الخبر نحو قوله زيد

ولان الفاعل هو الاصل في الا[illegible] عندهم

الخلاء الجملة

مستقلاً وقوله صلى الله عليه وسلم افضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله فذكر
اي قيام الجملة مقام المفرد وهو مرفوع محلا بانه مبتدأ في ستة والجار والمجرور متعلق بالمحذوف
في محل الرفع على انه خبر مبتدأ اولها مواضع وهي مجرورة لاضافة ستة اليها ومخفوضة بانها غير منصرف
يكون بالفتحة في حالة الجر خبر المبتدأ والجار والمجرور فيه مرفوع محلا بانه خبر مبتدأ محذوف
تقديره احدها في خبر المبتدأ سواء كان اسمية نحو زيد قام ابوه او شرطية نحو ان تعطه يشكرك
او ظرفية نحو زيد في المسجد ابوه وثانيها في الخبر في باب ان والجار والمجرور فيه متعلق بالمحذوف
مجرور محلا بانه صفة الخبر نحو ان زيدا اخوه ذاهب او قد ذهب اخوه وان تعطه يشكرك
او في السوق فمحل الجمل الاربع فيهما مرفوع لوقوعها موقع المفرد المرفوع وثالثها في باب
كان نحو كان زيد اخوه قايم او كان قد قام اخوه او ان تعطه يشكرك او في البيت ورابعها
في المفعول الثاني في باب ظننت زيدا ابوه قايم او قد قام ابوه او ان تعطه يشكرك او ان
عندي مال فمحل الجمل الاربع فيها منصوب لوقوعها موقع المفرد المنصوب وخامسها
في صفة النكرة نحو مررت برجل صورته حسن او حسن صورته او ان تراه يحبك
او في حسنه حسن فمحل هذه الجمل الاربع مجرور لوقوعها موقع المفرد المجرور
وسادسها في الحال نحو جاء زيد وغلامه راكب او قعد يكتب غلامه او وجوان تسأل
معطا او على كتفه سيف فمحل الجمل الاربع فيه منصوب لوقوعها موقع المفرد المنصوب
دسترني وهو فعل وفاعل مستتر فيه وهو انت ذلك وهو منصوب محلا بانه مجزوم
لسعرتي وهو مع ما عمل فيه جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لانها لا تعلق لها بما قبلها
ومعناه ستركن خبر المبتدأ في باب ان والخبر في باب كان والمفعول الثاني في باب ظننت
وصفة النكرة والحال الان المعنى يسري وقوع الجملة في هذه المواضع الستة موقع المفرد

المفرد فان لم يكن وقوعها موقع المفرد في المتن فنقصه الاعراب وهو مرفوع بانه مبتدأ
ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل وهو في محل الرفع على انه خبر المبتدأ فان قلت ان
الجملة اذا وقعت خبر المبتدأ فلا بد من عائد وهنا الجملة وقعت خبر مع انه خال عن الضمير
قلنا ان الجملة ههنا في تقدير المفرد بان او نقول ان الخبر ههنا عبارة عن المبتدأ فلا حاجة
الى الضمير وقيل الاعراب منقول بقولهم عربت معدة الفصيل اذا فسدت من كثرة شرب اللبن
لو عربتها اذا اصلحتها واذا لت فسادها فالاعراب في الكلام يزيل عنه الفساد الذي يلحقه
باشتباه الفاعل بالمفعول وقيل هو منقول من قولهم امراة عروب اي متحببة الى زوجها فالاعراب
في الكلام يحسنه حتى يحبب وقيل هو مشتق من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا ابانها فالاعراب
يبين المعاني ولقائل ان يقول ان المص لو بين المعرب اولا ثم بين الاعراب لكان اولى
كما ذكره هكذا صاحب الكافية فان قلت ان المص قال الاعراب ان يختلف اخر الكلمة والحال
انه لا يوجد الاختلاف في اخر الكلمة لانه لا يتبدل حرف بحرف ولا لفظ قلنا ان المضاف محذوف
تقديره الكلام الاعراب ان يختلف صفة آخر الكلمة وهو المضاف في الكلام شايع ولقائل ان
يقول انه في التعريف نظر لان التعريف غير مانع لدخول ما ليس منه فيه كاختلاف آخر
منه في قولك جاءني رجل منو ورايت منا ومررت بمني وينبغي ان يكون التعريف جامعا
ومانعا فالاحسن ان يزيد فيه قيدا اخر وهو في لفظ المتكلم بالعامل احترازا عنه فان
هذه الحروف في الغرض وان كانت بواسطة العامل الا انه ليس في لفظ المتكلم وانما
هو في لفظ غيره واجاب بعضهم هذا السؤال بانه يقول لا نسلم ان الاختلاف بهذه الحروف باختلاف
العوامل بل بالتبعية بلفظ المتكلم لان المتكلم اذا قال جاءني رجل وقال المخاطب
منو بالتبعية وكذلك غيره فان قلت ان من الواجب على المص ان يقول لفظا او تقديرا

المبني المعرب بالاعراب المحل نحو جاء هولاء ورايت هولاء ومررت بهولاء فلا يصدق
على هولاء لان اختلاف اخره باختلاف العوامل وليس بمعرب لكون اختلافه محلا فلنا
ان تقدير الحد الاعراب لما يختلف اخره باختلاف العوامل وليس بمعرب لكون اختلافه
مثل هولاء ليس بمعرب وقد لا يرد بهذا السوال لان قيد لفظا او تقديرا معتبرة ولم يذكر
لشهرته كذا ذكره في بعض شروح المصباح فان قلت لم جعل الاعراب في اخر الكلمة دون اولها
واوسطها قلنا ان الاعراب يدل على المعاني الطارية والكلمة تدل على الذات ولا يحسن الطاري
الا بعد الفراغ عن الذات او نقول ان كان الاعراب في اول الكلمة يلزم الابتداء
بالساكن وان كان في اوسط يلزم بتغير الاعراب تغير الاوزان فلم يبق الا اخر الكلمة فيكون فيه
مثال اختلاف اخر الكلمة باختلاف العوامل نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد واعراب
هذا الكلام ظاهر واما الواو فيه ابتدائية ما موصولة في اخره فهو ظرف مستقر الف وهي
مرفوع بانه فاعل للظرف والظرف مع فاعله صلة للموصول والموصول مع صلته مرفوع محلا
بانه مبتدا وخبره جملة لا تظهر فيه الاعراب مثاله كالعصى والرحى كاعرابه في كزيد والعلم
والجهل فان الاعراب فيهما غير ظاهر مانع نحو هذه عصا ورايت عصا ومررت بعصا وكذلك
رحى لعدم قبول الالف للحركة وما في اخره يا اي الاسم الذي حصل في اخره ذلك الاسم يا
والموصول مع صلته مرفوع المحل بانه مبتدا حكمه وهو مرفوع بانه صفة الياء ما وهو
موصول لا بد له من صلة قبلها وهو منصوب على الظرفية وعامله محذوف والضمير المستكن
فيه المنتقل من حصل بعد حذفه فاعل الظرف عايد الى ما والضمير البارز فيه عايد الى الياء
والظرف مع فاعله جملة ظرفية لا محل لها من الاعراب لانها صلة الموصول وهو مع صلته مرفوع
المحل لانه قايم مقام فاعل المكسور يسكن اخره في حالتي الرفع والجر لكون الضمة والكسرة ثقلا

المصير

واعرابه

على الياء نقيلة وهذه الجملة مرفوع المحل لكونها خبر المبتدا وتحرك اي اخر ذلك الاسم في حالة
النصب لخفة عليها وهذه الجملة مرفوعة المحل لكونه معطوفة على جملة يسكن مثاله مثل
جاءني القاضي ومررت بالقاضي ورايت القاضي قال الله تعالى اجيبوا داعي الله واعراب
هذا الكلام ظاهر واما الواو فيه عاطفة ما موصولة يسكن وهو فعل ماض قبل واوه يا انه
الضمير فيه راجع الى ما اي واو بانه ذلك الاسم وهو منصوب على الظرفية وعامله محذوف
والضمير المستكن فيه المنتقل من حصل بعد حذفه فاعل الظرف عايد الى الموصول المحذوف
وهو ما والظرف مع فاعله صلة للموصول مع صلته مرفوع المحل بانه فاعل يسكن وهو مع
ما عمل فيه صلة للموصول الملفوظ وهو مع صلته مرفوع محلا بانه مبتدا كدلو وظبي و
اعرابه كالعواب قوله كالعصى والرحى فحكمه اي حكم ذلك الاسم وهو مرفوع بانه مبتدا حكم
الصحيح وهو مرفوع بانه خبر مبتدا والمبتدا مع خبره جملة اسمية مرفوعة المحل على انه
خبر المبتدا وهو ما في قوله ما سكن والمبتدا مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب
لانها معطوفة على الجملة السابقة فان قلت لم دخلت الفاء في قوله فحكمه حكم الصحيح
قلت ان المبتدا اذا كان اسما موصولا بصلته فعل جاز دخول الفاء في الخبر وههنا كذلك
فالحق واعلم ان حذف الموصول جائز كما وقع في هذا المقام وفي قولهم من يهجو رسول الله
منكم ويمدحه وينصره سواء من يهجو رسول منكم اي من الكفار والمشركين ومن يمدحه
وينصره من سواه واصل الاعراب فهو مرفوع بانه مبتدا وخبره بالحركات لكونها اخصر من
الحروف واقل على المراد لكنه قد يكون بالحروف وذلك كون الاعراب بالحروف في الاسماء الستة
المعتلة والجار والمجرور مع متعلقه المحذوف مرفوع المحل لكونه خبرا لذلك مضافة الى غير ياء المتكلم
مضافة منصوبة بانها حال من الاسماء الستة وهي كل الاسماء الستة المعتلة المضافة ابوه واخوه

الحذف فيه

ابدعني

اضيف

وهنوه وحموها وذو مال وانا خالع سايره في الضلال احم اقارب زوج المراة فاذا
اضيف الى التانيث وذو مال تقول في حالة الرفع جاءني ابوه وفي حالة النصب رايت اباه
وفي حالة الجر مررت بابيه وكذا الواو فيه ابتدائية والجار والمجرور متعلقة بالمحذوف وفي
محل الرفع خبر للمبتدا موخر وهولاء البواقي اي من اخواته فتبدل الواو فيها على حالة الرفع
وتبدل الالف فيها على حالة النصب وتبدل الياء فيها على الجر ولنعلم ان هذه الاسماء الستة معربة
بالحروف لا بالحركات وليس في الاسماء المفردة معربة بالحروف غيرها فان قيل لم اعربت هذه الاسماء
الستة بالحروف قلنا انما اعربت هذه الاسماء الستة بالحروف لوجهين احدهما ان المعرب
على ان التثنية والجمع لا بد من اعرابهما بالحروف فاعربوا بعض المفردات بالحروف ليكون
للتثنية والجمع نظير في الاحاد لئلا يبقيا كالمستوحشين بلا نظير لهما في الاحاد والثاني ان
التثنية والجمع فرعان ومن الاسماء معربة في حالة اضافتها بالحروف لاستعمالها مضافة فرع
اذ الاصل ان يتم معنى الاسم بنفسه من غير حاجة الى اسم اخر والاسماء الستة لا يتم معانيها الا بالاضافة
فكانت في ذلك فرعا كالتثنية والجمع فجعل اعرابها بالحروف لكونهما فرعين كذلك هذه الاسماء
كذا قال الشيخ العسكري فان قيل لم خصت هذه الاسماء بهذه الحروف الاعراب دون غيره
من المعتلات كيد ودم وغد قلنا هذه الاسماء الستة لا يتم معانيها الا بالاضافة فكانت تشبه التثنية
والجمع بخلاف دم ويد فان معناه يفهم بدون الاضافة فان قيل ان الواو في ابوه والالف
في اباه والياء في ابيه هل هو اعراب ام حروف اعراب قلنا ان الواو في ابوه والالف في اباه
والياء في ابيه حروف اعراب وليست اعرابا على التحقيق لان الاعراب معنى في الكلام المعرب زايد على
حروفه والواو في ابوه وما قلبت عنها من جملة حروفه فكيف يكون اعرابا بل حروف الاعراب من
اللفظ وجعلت هذه الحروف دلالة علامة على الاعراب ولهذا قال المصنف فتبدل الواو على

على الرفع ولم يقل الواو للرفع واعلم ان بعضا من الكوفيين قد ذهب الى انها معربة من
مكانين احدهما في وسط الكلمة والاخر في اخرها وذهب بعضهم الى ان الحركات قبل حروف
المد فيها هي الاعراب وحروف المد نشأت عن اشباع الحركات فايدة فاعلم ان هذه الستة
ينقسم على ثلاثة اقسام احدها يستعمل مفردا او مضافا وهو اربعة ابوه واخوه وهنوه وحموها
ويقال في الافراد اب واخ وحم وهن فتعرب حينئذ بالحركات فاذا اضيفت ردت لامات
هذه الاسماء التي حذفت في الافراد ولامات كلها الواو بدليل قولهم ابوان واخوان وحموان
وهنوات وهنوات ومن العرب من يجعل اب شد عصا فيكون في الرفع والنصب
والجر بالالف ومنهم من يقول في الاضافة انك بحذف حرف المد وقد جمع اب على ابين كسنين
والقسم الثاني يستعمل مفردا على وصف مضافا على وجه اخر وهو فوه فانه في الافراد فم
واصله فوه كقولك في الجمع افواه فحذف منها الهاء وابدلت من الواو ميم لتصحيح تحريكها في الاعراب
فاذا اضيفت ردت الى الاصل فقلت فوه وفاه وفيه ولا يستعمل هكذا الا مضافا والقسم
الثالث ذو ولا يستعمل الا مضافا الى الاجناس ومعناه صاحب فان قيل ما الفرق بين ذو والصاحب
قلنا ان الصاحب يضاف الى الجنس وغير الجنس فذو لا يضاف الا الى الاجناس ولم يجز اضافة
ذو الى المضمر ولا يقال ذوه الا في الشعر ولقائل ان يقول ان الواو جيء به بعد حرف مضافة
الى غير ياء المتكلم مكبرة لانها لو كانت مصغرة لكان اعرابها بالحركات تقول جاءني اخيك بالرفع
ومررت باخيك بالجر ورايت اخيك بالنصب ويمكن ان يجاب عنه بان المصنف لما ذكر امثلتها
مكبرة غني عن ان يذكرها ولسائل ان يعود ويقول ان ما ذكرتم ينتقض بالاستغناء
عن قوله مضافة لان امثلتها مذكورة بالاضافة والجواب عنه انه لو اقتصر على لفظ ابوه
لتوهم انه اضافة الى المضمر فقط فجاء في ابو زيد ليعلم كذلك وليعلم انه لو اقتصر على لفظه

الكبيرة لتوهم ما هو خلاف الواقع فان قلت ان من الواجب عليه ان يقول بعد قوله فيها
طعنوا لانها لو ثنيت او جمعت لكان اعرابها كاعراب ساير الاسماء المثناة والمجموعة قلنا
الجواب عن هذا السوال هو الجواب بعينه عن الاعتراض بان من الواجب عليه ان يقول
حكيرة كذا ذكره في بعض شروح المصباح وفي التثنية وهو معطوف على قوله في الاسماء الستة بالالف
والنون او بالياء والنون والجار والمجرور في متعلق بكائنا منصوب على انه وقع حالا
من التثنية اعلم ان الاصل في التثنية العطف وهي من قولك ثنيت الحبل اذا عطفته عليه فكان
الاصل في قولك قام الزيدان قام زيد وزيد الا ان العرب ارادت الاختصار لا سيما في الجمع الذي
لا نهاية له فاكتفوا بالاسم الاول ثم اتوا بزيادة لتدل على المحذوف وفي الجمع بالواو والنون
او بالياء والنون وقيد ذلك لانه لو جمع بالالف والتاء يكون اعرابه كما بالحركة لا بالحروف و
كلامنا في الاعراب بالحروف مثال التثنية في حالة الرفع نحو جاءني مسلمان ومثال الجمع في
حالة الرفع نحو جاءني مسلمون ومثال التثنية في حالة النصب نحو رايت مسلمين ومثال
الجمع في حالة النصب نحو رايت مسلمين ومثال التثنية والجمع في حالة الجر نحو مررت بمسلمين
ومسلمين واعلم ان الجمع مصدر جمعت اذا اضفت شيا الى شي ومن ههنا كان اصل
الجمع العطف كما ذكر في التثنية والتثنية بالحقيقة جمع لوجود حقيقة الجمع فيها الا ان
العرب خصت التثنية بلفظ والجمع بلفظ اخر لان العطف لا يقع الا على ضم شي الى شي فقط
ولما دعت الحاجة الى ضم الاشيا بعضها الى بعض حصل بلفظ ليدل كل واحد من اللفظين
على معدود لا يدل عليه الاخر فان قلت لم كان اعراب التثنية والجمع مع تفرعهما على الواحد والاعراب
بالحروف فرع الاعراب بالحركات فاعطي الفرع للفرع كما اعطي الاصل للاصل ولهذا اعرب ا
بهذا الاعراب الفرعيين لان للتثنية والجمع ستة احوال الرفع والنصب والجر في كل واحد منهما والحروف

يعلم من قوله ان التثنية والجمع

والحروف التي تصلح لان يكون اعرابا ثلثة الواو والالف والياء ولو جعل اعراب التثنية
بها لبقي الجمع بلا اعراب ولو جعل اعراب الجمع بها لبقي التثنية بلا اعراب ولو جعل اعرابهما بالواو
في حالة الرفع وبالالف في حالة النصب وبالياء في حالة الجر لوقع الالتباس بينهما فاحتاج
الى التوزيع فوزعت هذه الحروف بان جعلوا اعراب التثنية بالالف في حالة الرفع واعراب
الجمع بالواو فيها وجعلوا اعرابهما بالياء في حالة الجر فان قيل لم زيدت الالف في التثنية دون
غيرها قلنا ان التثنية اكثر من الجمع لانها يكون فيمن يعقل وما لا يعقل وللمذكر والمؤنث
فكانت اكثر والالف اخف من اختيها فجعل الاخف للاكثر تعديلا فان قيل لم جعل الالف
للرفع دون النصب الذي هو منشاوها قيل فيه جوابان احدهما ان الالف اصل حروف العلة
اذا كانت لا يفارقها المد ولا تتحرك بحال فالرفع هو الاصل والنصب لو فصلنا فجعل
الاصل للاصل والثاني ان الالف لو جعلت علامة للنصب لاحتيج للرفع الى علامة اخرى
وقد ثبت ان الياء للجر فلو جعلت الواو للرفع التبس المثنى بالمجموع فان قيل ان الالف في
التثنية هل هي حروف الاعراب ام لا قلنا فيها خلاف ومذهب سيبويه انها حرف الاعراب لانها
حرف زيدت على الكلمة بمعنى لو سقط لبطل ذلك المعنى فكانت حرف اعراب كتاء التانيث وياء
النسبة وقال الفراء زيدت الالف علامة للرفع وليست حرف اعراب لان الاعراب ما يدخله
الاعراب فهو يدل على الاعراب فكيف يكون حرف اعراب الشي للفراء وقال في هذا يلزم لان
الشي الواحد قد يدل اشيا كثيرة كالواو في زيدون فانها تدل على الجمع والتذكير وذوي
العقول والعلة وكذلك الالف قلنا ههنا تدل على التثنية وعلى الرفع فجاز ان يكون مع
ذلك حرف اعراب وذهب قوم الى ان المثنى والمجموع مبنيان وليس بشي لان موجب البناء
مشابهة الاسم للحرف ولم يوجد ذلك في التثنية والجمع فان قيل لم دخلت النون في التثنية

اجابته

والجمع قلنا فيه خلافا فذهب بعضهم الى انها بدل من الحركة والتنوين الذين يستحقهما الاسم
لانه كان قبل التثنية يتحرك و ينون ولم يكن التنوين هنا ولا الحركة والنون صالح وهو
قوي من التنوين ان ينوب عنهما فان قيل كيف يمكن ان ينوب الشيء الواحد مناب الشيئين
قلنا ان النون حرف قوي من التنوين وضعيف والقوي يجوز ان يقوم مقام الضعيفين فان قيل
لو كان النون بدلا من التنوين لما ثبت مع الالف واللام نحو الرجلان وما ثبت فيما لا ينصرف
نحو احمران قيل اما ثبوته مع الالف واللام ففيه ثلثة اوجه احدها انهم ادخلوه على الاسم
قبل الالف واللام ثم ادخلا فيه وقد استقر ثبوته فلم يحذف والثاني ان النون بدل من الحركة
ههنا وحده لا من التنوين بدليل سقوطها في الاضافة والاضافة تسقط التنوين لا الحركة فجاز
ان النون في موضع بدل من التنوين وهو في المضاف وفي موضع بدل من الحركات فبان
وهو مع الالف واللام وما لا ينصرف والجواب الثالث ان النون بدل منهما على الجمع ولكن
اذا تقرر ثبوتها بدلا عنهما ثبت بدلا عن احدهما لوجود المانع من ثبوتها بدلا عن
آخر الاترى انك اذا اخليت من تقدم دلت التاء على المضارع والتأنيث فاذا اخليت انت
تقوم بطلت لانها على المضارع فان قلت لم سقطت النون في الاضافة ولم يسقط على التقليلين وبقيت دلالتها
مع الالف واللام قيل فيه جوابان احدهما ان التنوين يدل على انفصال الاسم عما بعده
فلو ثبت النون بدلا عن التنوين لكان منفصلا والاضافة يوجب اتصاله واما الحركة
فلا يبدل منها شيء في الاضافة لئلا يقع الحرف فاصلا في اللفظ والثاني ان النون والاضافة
في موضع واحد وهما ضدان والضدان لا يجتمعان في مكان واحد بخلاف الالف واللام [illegible]
كما انه والاللام والنون في آخره وضدان في مكانين يجوز ان يجتمعان فان قيل اذا كانت الالف
هي علامة الرفع وقد قامت مقام الحركة فلا حاجة الى جعل النون بدلا من الحركة قيل

قيل فيه جوابان احدهما ان الالف تحقق دلالتها على الحركة اذا كانت علامة للتثنية
وحرف الاعراب علامة الرفع فقويت فجعل النون بدلا والثاني ان النون بدل عن مطلق
الحركة والالف عن الضمة فان قيل فكيف ثبت النون في هذان واللذان وهما مبنيان
قيل فيه جوابان احدهما ان كل واحد منهما مبنية على ما كانت عليه في الافراد وانما جعلت
في موضع الرفع بصيغة وفي الجر والنصب بصيغة اخرى ليست صيغتهما في الواحد والجواب
الثاني انهما اعربا في التثنية والجمع لان التثنية والجمع من خصائص الاسماء فيكون الالف علامة
للرفع والنون بدلا عن الحركة والتنوين اللذين يستحقهما الاسم بعد التثنية والجمع فلو قيل
انتم تزعمون ان الالف في تثنية حرف اعراب فكيف جاز ان يقع تاء التأنيث قبلها في موضع
الحشو في قولك حبلتان وشجرتان قيل فيه جوابان احدهما ان الالف حرف الاعراب من
وجه وهي كالحركة من وجه فلما كانت دالة على الرفع فوقعت تاء التأنيث
قبلها من حيث هي دالة على الاعراب لا من حيث محل الاعراب والثاني ان الالف حرف الاعراب
في التثنية وتاء التأنيث حرف اعراب في الواحد وما كان في الواحد ثبت في التثنية ولقائل ان
يقول لم يكون اعراب التثنية في حالة النصب بالياء والنون منقوض بقوله تعالى ان هذان
لساحران كذا ذكره في بعض شروح الباجية كلا والجار والمجرور فيه مع متعلقه المحذوف
مرفوع محلا بانه معطوف على قوله وعلى الجمع مضافا وهو منصوب بانه حال اي حال كونه
مضافا الى مضمر والجار والمجرور فيه متعلق بمضاف الحكم وهو مرفوع بانه مبتدأ والفا فيه
جواب لشرط محذوف اي حكم كلا اذا كان كذا كحكم المثنى وهو مرفوع لان خبر للمبتدأ
ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها وقعت جوابا لشرط غير جازم وهو لفظ المحذوف و
كون حكم كلا كحكم المثنى في كون اعرابه بالحروف الناقصة لشبهه بلفظا كونه افراد لفظا

ثبت تمام

ان في التثنية والجمع بمعنى صيغتهما [illegible]

[illegible] في حالة النصب [illegible]
بالياء والنون [illegible]
بانه [illegible]
وما جاز [illegible]
الثاني [illegible]

وهو الذي يمكن من الاضافة فيصح يتميز عنه لتجرده عن النون ومعنى لكونه مثنى المعنى اولفظا ان
لا انفكاك الا اليه فتكتسب حكم المثنى فان قيل لم جعلوا ان يكون اعرابه بالحروف الى اقتضته
بحالة اضافته الى المضمر قلنا ان كلا اذا كان مضافا الى الغايب فالمغايب ان يقع تاكيدا
للمثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما فجعل موافقا لمتبوعه في الاعراب بها ثم طرد ذلك في كونه
مضافا الى المتكلم والمخاطب وان لم يقع تاكيدا كذا ذكره في شرح اللب تقول في حالة الرفع جاءني
كلاهما وفي حالة النصب رايت كليهما وفي حالة الجر ومررت بكليهما هذا اذا كان مضافا
الى المضمر واذا اضيف الى المظهر الواو ابتدائية اضيف فعل مجهول والضمير المستتر فيه قايم
مقام فاعله راجع الى كلا وهو محل هذه الجملة من الاعراب بجر لاضافة اذا اليها فحكمه حكم المقصور
احترازا عن المعنى والخط والانتصاب على التمييز تقول جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين
ومررت بكلا الرجلين واعراب هذا التركيب كما هو وسيتوى الجر والنصب في خمسة
مواضع لا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها جملة مستانفة وهي التثنية والجمع ولا محل لهذه
الجملة من الاعراب ايضا لانها لا تعلق بما قبلها كما ذكرنا في كون الاعراب بالحروف واعرابه
قوله كما ذكرنا والثالث اي من المواضع التي يستوي فيها النصب والجر وهو مرفوع على انه
مبتدا وخبره قوله جمع المؤنث السالم بالالف والتاء فان قلت لم زادوا الالف
من بين الحروف دون غيرها قيل لان الالف اخفها فان قيل لم اضافوا الى الالف
حرفا اخر قيل لئلا يشتبه بالحروف المد واللين وكان اولى الحروف بالزيادة حروف
المد واللين واختصت الالف لخفتها فان قيل لم اضافوا الى الالف حرفا اخر قيل
لئلا يشتبه المقصود من المثنى فان قيل لم اختاروا التاء قيل لان في التاء دلالة
على التانيث فان قيل لم حمل النصب جمع المؤنث السالم على جره وكان القياس ان يجمع

بفتحة في النصب كما فتحت تاء التانيث في الواحد نحو رايت مسلمة قيل لان العرب كسروها
في النصب استحسانا وذلك لان جمع المؤنث فرع على جمع المذكر فكما سوى بين المنصوب والمجرور
في المذكر كذلك في المؤنث ليكون الفرع على مثال الاصل ولو فتح في النصب لكان اتم حكما
من الاصل واوسع منه وذلك لا يستحق في حكم مثال الجمع المؤنث بالالف والتاء نحو جاءني مسلمات
بالرفع ومثاله في حالة الجر نحو مررت بمسلمات بالجر ومثاله في حالة النصب نحو رايت مسلمات بالجر
ايضا والرابع اي من المواضع التي يستوي الجر والنصب فيها ما لا ينصرف نحو جاءني احمد و
رايت احمد ومررت باحمد بالنصب ايضا لان الجر فيه تابع للنصب لكون الجر ممنوعا منه
بمشابهة الفعل فلما كان الجر ممنوعا منه اتبعوه عليه بخلاف غيره والخامس من المواضع
التي يستوي الجر والنصب فيها وهو مرفوع بانه مبتدا وخبره والضمير ومحل الجر والمجرور في اكرمتك
مرفوع لكونه صفة للضمير والاستواء في الضمير وهو مشترك في الضمير المنصوب والمجرور في معنى
المفعولية والكاف فيه مفعول وكذا الكاف في مررت بك لان التقدير جاوزتك والضمير
في انه مرفوع لفظا وكذا في قوله مع ان الجار داخل فيه وكذا الجمع نحو انهم ولهم ومحله
كاعراب قوله وكذا الباقي فان قيل لم فتحت اللام في لهم مع انها حرف جر وهي اذا كانت
حرف جر لا يكون مفتوحا قيل لانها تجيء لاجل حركة تجانس عليها فاذا دخلت على الضمير يكون
مفتوحا لانها لم يظهر بها عمل وهذا الجواب ضعيف لانها يدخل على الاسماء المبنية وتكون في
قولك المال لهذا فان قيل ان يستوي الجر والنصب في المضمر بسبب البناء فلا ينبغي ان يذكر
فيما نحن بصدده لان كلامنا في المعربات والجواب عنه ان كلامنا في مستحق الجر والنصب
من غير نظر الى انه معرب او مبني كذا ذكره في المقاليد ومن قيام الحروف والجار والمجرور
فيه مرفوع المحل لانه خبر المبتدا مؤخر مقام الحركة وهو منصوب على الظرفية التنوين نحو
حى

مرفوعة لانها مبتدا والخبر مقدم في يفعلان والجار والمجرور متعلق بالمحذوف مرفوع
محلا لكونه صفة للنون وفي تفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين اعلم ان هذه
الامثلة الخمسة معربة وليس لها حرف اعراب والدليل على انها معربة لان المضارع اعربت
قبل اتصال الضماير موجود بعد اتصاله الا انه منع من الاعراب فيها مانع وذلك الضماير
لانها اوجبت كون آخر الفعل على وجه مخصوص فوجب ان يزاد حرف يقوم مقام الحركة
فوجد اولى الحروف بذلك حرف المد واللين لكثرة دورانها ولا يمكن زيادتها فيها
لمانع فان قيل لم لا يجوز ان يكون الضماير حرف اعراب قيل لان هذه الضماير اسماء فهي كالمنفصلة
بانفسها فكيف يكون حرف اعراب للفعل فان قيل لم لا يجوز ان يكون النون حرف اعراب
قيل فيه جواب احدها ان بينها وبين الفعل حاجزا وهو ضماير الفاعلين والثاني ان النون
تقبل الحركة والسكون فلو كانت حرف اعراب لتحركت بحركة الاعراب وسكنت في الجزم
فانها اي النون علامة الرفع فان قيل لم جعل ثبوت النون علامة للرفع قيل ان الثبوت
مقدم على السقوط والرفع مقدم على غيره فناسب ان يعطي المقدم للمقدم ثم نسقط وهو
فعل وفاعل مستتر فيه راجع الى النون والفعل مع فاعله جملة فعلية مرفوعة المحل لكونه
خبر المبتدا لانه في الجزم والنصب فان قيل لم سقطت النون في الجزم والنصب قيل
ان النون جعلت عوضا من الرفع والجزم بسقوط الحركات وكذلك يسقط الحركة القايم
مقام ثم ان النصب حمل على الجزم نحو لم يفعلا ولن يفعلا ولم يفعلوا ولن تفعلوا ولم تفعلي والجار والمجرور
في قوله وهي مثلك مرفوع المحل بانه خبر المبتدا مؤخرا وهو قوله حروف المد واللين والجار
والمجرور في قوله في فعل المعتل اللام مرفوع المحل بانه صفة المجرور فانها اي حروف المد واللين
تثبت وقوله ساكنة في الرفع منصوب لانه حال من الضمير المستتر في تثبت نحو يغزو ويرمي

ويرمي ويخشى ولو تعدد مثالين الاول من الواوي والثاني من اليائي وقوله وتسقط في الجزم
الحركة مرفوع المحل لكونه خبرا لان مثاله نحو لم يغز ولم يرم بسقوط الواو والياء
وبحركة الواو والياء في النصب ولا محل لبعض الجمل من الاعراب لانها لا تتعلق بما قبلها فتقال
لن يغزو ولن يرمي ولا محل ايضا لقوله وتثبت الالف وقوله ساكنة منصوب
بانه حال من فاعل تثبت في النصب وهو متعلق بتثبت مثلها اي مثل الالف في حالة الرفع
وفي بعض النسخ مثلهما وهو يكون الضمير راجعا الى الواو والياء اي مثل الواو والياء في حالة الرفع
وهو منصوب بنزع الخافض مثاله لن يخشاها والجار والمجرور في قوله لامتناعها اي لامتناع
الالف متعلق بتثبت من الحركة لانهم لو حركوها لخرج عن كونها الفا في الاسماء وهو
مرفوع بانه مبتدا قوله على ضربين وقوله معرب مرفوع بانه خبر مبتدا محذوف ويجوز
ان يكون منصوبا على انه مفعول لفعل محذوف ويجوز ان يكون مجرورا بانه بدل ضربين
وهو اي المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل كما ذكرنا وقوله مبني معطوف على
معرب وهو اي المبني ما موصول صلته مقدر وهو كان حركته وهو مرفوع بانه اسم كان المقدر
والضمير فيه راجع الى ما وسكونه وهو معطوف على حركته والجار والمجرور في قوله لا بعامل
منصوب محلا على انه خبر لكان المقدر ولما فرغ من تقسيم الكلم الى القسمين المذكورين شرع
الى تقسيم المعرب فقال ثم المعرب على ضربين واعراب قوله منصرف كاعراب قوله معرب فهو
اي المنصرف ما يدخله اي اسم يصلح ان يدخل الجر مع التنوين فائدة فاعلم ان المنصرف
مشتق من التصريف وهو صوت مثل صريف القلم والباب والبكرة وغيرها فعلى
هذا خبر ان المنصرف صوت حقا اي القالب يكون الصرف في الحقيقة هو التنوين
لانه صوت يلحق آخر الاسم قال قوم هو مشتق من التصريف وهو التقلب في الجهات فعلى هذا

يكون الصرف عبارة عن الجر والتنوين لانه بهما يزداد تمكنه الاسم وقال الشارح اللباب
ماخوذ من الصرف وهو اللبن الخالص فالمنصرف خلص من شبه الحرف وشبه الفعل وقيل
من الانصراف وهو الرجوع والكلمات المعربة على قسمين قسم اختل عنه الفعل فمنع مامنع
من الفعل وقسم انصرف عنه وهو المنصرف وهو معطوف على قوله مختصا وهو اى غير المنصرف
ما لا يدخل الجر مع التنوين الذى للتمكن لفظا اعلم ان فى امتناع الجر فيه مذهبان الاول
ان امتناعه منه ليس مقصود على حدته الا ان الجر لما كان شريكا للتنوين فى اختصاصه
بالاسم ومعاقبته اياه فى الاضافة ابتوا الجر اياه فى المنع وهو الصحيح والمذهب الثانى ان امتناعه منه
مقصود على حدة وحجته ان الجر ركن من اركان الاعراب وغير المنصرف لما شابه الفعل منع التنوين
الذى هو علم التمكن لفظا ومنع بعض وجوه الاعراب وهو الجر واشاره المص الى المذهب
الصحيح بقوله مع التنوين وكان وهو فعل ماض من افعال الناقصة اسمه ضمير راجع الى غير
المنصرف والجار والمجرور فى قوله فى موضع الجر منصوب محلا بانه حال من اسم كان مفتوحا
وهو منصوب لانه خبر لكان فان قيل لم قال المص وكان فى موضع الجر مفتوحا ولم يقل منصوبا
مع ان ذكر النصب احسن من ذكر الفتح لان الفتح من القاب البناء وكلامه فى المعرب
قيل ان المص اشار الى مذهب الاخفش فى غير المنصرف فى حالة الجر فانه عنده دليل ان
الفتح على الجر حركة بناء لان علامة الجر لا يجيء فى الفتح وقال بعضهم هذا الجواب ليس بسديد لان مذهب
الاخفش ضعيف لان الاسم معرب فى حالة الرفع والنصب ثم لم يحدث فى حالة الجر ما يوجب البناء والمص
لا يشير على المذهب الضعيف بل الجواب الصحيح ماذكره صاحب الضوء وهو ولو قال وكان
فى موضع الجر منصوبا لكان فى قوله وكان فى موضع الخبر مفعولا وهذا ممنوع اذ الفتح
فى الحرف فى قولك مررت باحمد ليست بدالة على ما يدل عليه الفتحة فى رايت احمد حتى يصح اطلاق

اطلاق النصب عليها بل هى حركة نائبة مناب الكسرة العلة واجبة فى ذلك والاسباب المانعة ومن جهة
بانها مجتنبة من الصرف وهو متعلق بالمانعة تسعة وهى مرفوعة بانها خبر للمبتدا ولا محل
لمجموع الجملة من الاعراب لانها جملة مستانفة فان قيل فمن اين انحصرت الاسباب فى تسعة قيل
ان النحويين تطردوا فى الاشياء التى يصير بها الاسم فرعا فوجدوها تسعة اصل التعريف وهو فرع
التنكير لان كون الاسم معرفا بعد كونه منكرا والثانى التانيث وهو فرع التذكير اى بجنسه
فى الامر العام مجردا عن الزيادة ويجى المونث فيه مميزا واما بجنسه معها يكون فرعا لما بجنسه
يكون بدونها والثالث وزن الفعل وهو فرع الوزن الاسم لان الفعل فرع الاسم فيكون
وزنه فرعا الوزن الاسم والرابع الصفة وهو فرع الموصوف لانه تابع له وما هو تابع فهو
فرع والخامس العدل وهو فرع المعدول عنه لتاخره عنه والسادس العجمة وهو فرع عرب
لان لغة العجم لصلة بالنسبة اليهم ولغة غيرهم فرع على لغتهم والسابع التركيب وهو فرع
الافراد والثامن الجمع الاقصى وهو فرع الواحد لكون حصوله موقوفا على حصول الواحد
والتاسع الالف والنون وفيه خلاف فقال بعضهم انما يمنع الصرف لمشابهة الف التانيث
فى انه لم يتحول انه فرع لشبه وقال الكوفيون انه يمنع الصرف بالاضافة لا للمشابهة لانه يكون
فرعا على ما زيد عليه المضاف عنان اى المشابهتان لالف التانيث فى انهما زيدتا
زيدتا معا وفى عدم قبول التاء وكون الزائد الاول منهما الفا وثانيا والصدر منهما فى
الوزن فان سكران كحمراء ومثل وهو طرف اجتمع وهو فعل وفى قوله فى الاسم متعلق
موقفا على سياق الفعل موقفا على جملة فعلية جزؤه الحكم الاضافة الى الهاء والجار والمجرور
فى قوله منها مرفوع المحل بانه صفة لسببان ويجوز ان يكون حالا منه قوله او تكرر
واحد منها معطوف على اجتمع منع وهو فعل مجهول والضمير المستتر فيه قائم مقام فاعل راجع

حقه ا

منع مصروف

مبني بانه

والعامل فيها فعل الشرط او جزاء الشرط وهو منع

إلى الاسم فلا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها وقعت جوابا للشرط غير جازم وهي حتى الصرف
وهو منصوب بنزع الخافض وهو من اي منع الاسم من الصرف فان قيل لم لم يمنع الاسم من الصرف
بمشابهة الفعل من وجه واحد قيل ان الاسم اصل من الفعل فلم يخرج الى الفعل الذي هو فرع
عليه بشبه واحد لان الاسم يترجح باصالته فتعارض اصالته السبب الواحد فلا ينبغي بجذبه الى حكم الفرع
من غير مرجح مثاله من الشرع ان الله تعالى خلق الذمم بريئة من كل حق فاذا ادعى عليه حق
لم يثبت الا بشاهدين ولا يثبت بشاهد واحد كذلك الاسم لا يمنع من الصرف بسبب واحد واذا اجتمع
فيه اثنان يترجح جانب الفرع فيمنع الصرف فان قيل فلم جعل حكم الشبه هنا منع الجر والتنوين
ولم يجعل حكمه غير شاهدين منع التعريف ودخول حرف الجر وغير ذلك من احكام الفعل
قيل انما يجعل ذلك على غيره حكم يختلف المحل ولانا قصد معناه ومنعه ولم يجعل الفعل غير الاول
لئلا ينتقض عنه الفعلية بخلاف التعريف وحرف الجر فان الاسم لو منع منهما لبطل الحكم
المختص بالاسم كما ان الفعل لو حمل على الاسم في التعريف لبطل معنى الفعل كما ذكر في اصول النحو وما الواو
ابتدائية ما موصول لا بد له من صلة وجد وهو فعل مجهول وقوله ذلك مرفوع المحل بانه مبتدا
احد وهو مبني على الفتح لكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المعدود عشر وهو مبني على الفتح لكونه
متضمنا للحرف واحد عشر تركيب تعدادي مرفوع المحل على انه خبر للمبتدا والخبر مع جزء جملة
اسمية لا محل لها من الاعراب لا تعلق بما قبلها اسما وهو منصوب بانه تمييز لاحد عشر فائدة
اعلم ان التركيب اربعة اصدها تعدادي نحو احد عشر والثاني اسنادي مثل زيد قايم والثالث اضافي نحو غلام
زيد والرابع مزجي نحو بعلبك والخامس نحو الحيوان الناطق ويسمى ايضا تقييديا والسادس
صوتي نحو سيبويه تسعة وهي مرفوع بانه مبتدا وخبره محذوف حاله وهي منصوبة على
الظرفية والعامل فيه الخبر المحذوف تقدير الكلام تسعة منها لا ينصرف في حالة التنكير وفي حال

افعل فلا محل لهذه الجملة من الاعراب وقوله صفة منصوب على انه حال من افعل وقال
بعضهم انها منصوبة بانه خبر لكان المقدر بتقدير الكلام وهو يمنع الصرف اذا كان صفة
مثاله وهو مرفوع نحو احمد فانه غير منصرف للصفة ووزن الفعل وفعلان الذي
وهو مرفوع بانه معطوف على افعل مؤنثه وهو مرفوع بانه فاعل لفعل محذوف وهو
يجيء وقال بعضهم ارتفاعه بالابتداء وخبره قوله فعلى مثل سكران فان المؤنث يجيء
سكرى وهو غير منصرف للصفة والالف والنون واحترز بقوله الذي مؤنثه فعلى عن
الفعلان الذي يجيء مؤنثه فعلانة نحو سعدان سعدانة وعريان وعريانة فانه منصرف في
النكرة بخروج الالف والنون عن المضارعة لالفي التانيث بدخول التاء عليهما والمعدول نحو
ثلث ورباع واعراب هذا الكلام ظاهر وهما عدلا عن ثلثة ثلثة واربعة اربعة فانهما
غير منصرف فيه حالة النكرة للصفة والعدل وما الواو فيه عاطفة ما موصول لا بد له من
صلة في اخره وظرف مستقر الف التانيث وهو مرفوع بانه فاعل ظرف مع فاعله صلة للموصول
والموصول مع صلته مرفوع المحل بانه معطوف على المعدول او خبر مبتدا محذوف تقدير
الكلام والرابع من الخمسة ما حصل في اخره الف التانيث ممدودة وهي منصوبة بانها
خبر لكان المقدر او مقصورة وهي معطوفة على ممدودة تقديره فان الالف التانيث
يمنع الصرف سواء كانت ممدودة او مقصورة مثال الممدودة نحو حمراء وصحراء و
مثال المقصورة نحو حبلى وبشرى لان الف التانيث فيهما قامت مقام السببين
لان الالف علم التانيث كالتاء في طلحة وبناء الكلمة عليها حيث لم يكن في الكلام حبل
وبشر ضم اليه الالف بل هي صيغة موضوعة عليه جرى مجرى تانيث اخر والجمع الاقصى
وهو معطوف على ما في اخره الف التانيث مثاله كمساجد وجمع جميع اسورة و اساورة

على مثالها اي جمع

بجمع الجوار وانا عيم وهي جمع انعام والانعام جمع نعم واما الواو فيه ابتدائية ما موصول كان وجه فعل من افعال الناقصة فاعله مستتر فيه راجع الى ما على مثال اساور وانا عيم والجار والمجرور متعلق بكان وكان مع اسمه صلة للموصول وهو مع صلته مرفوع المحل على انه مبتدا وخبره محذوف من المجموع وهو متعلق بكان والجار والمجرور في قوله مما بعد الفه بيان للموصول حرفان وهو مرفوع بانه فاعل بعد فنحو كان صفة له او ثلثة احرف وهي معطوفة على حرفان اوسطها وهو مرفوع بانه مبتدا ساكن وهو مرفوع لانه خبر المبتدا والمبتدا مع خبره جملة اسمية مرفوعة المحل على انها صفة ثلثة مثال الجمع الذي كان على مثال اساور بان يكون بعد الفه حرفان كمساجد ومثال الجمع الذي كان على مثال انا عيم بان كان بعد الفه احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح فانهما غير منصرفة وان لم يتكرر فيهما الجمعين لمشابهتهما اياهما من حيث الوزن والامتناع من الجمع مرة اخرى فان كان الجمع متحركا كان الاسم منصرفا كصياقلة لانه صار له نظير في الاحاد وهو رفاهية وكراهية فان كان ثاني الحرفين بعد الالف يا وهو اعني بعد منصوب على الظرفية وعامله محذوف وهو جهل والظرف مع متعلقه مرفوع المحل على انه صفة ثان فهو حذفها بالجزم المحل لانه وقع جوابا الان في الجار والمجرور فيه متعلق بحذفت منصوب محلا بانه مفعول فيه غير صريح له و يجوز ان يكون حالا من مفعول حذفت وح يكون تقديره حذفتها كائنا في الرفع والجر وقوله ونونت الاسم مجزوم المحل لكونه معطوفا على جزاء الشرط واثبتها وهذه الجملة محذوفة المحل بالعطفية في النصب واعرابه كاعراب قوله في الرفع بغير تنوين والجار والمجرور فيه يجوز ان يكون متعلقا باثبت وح يكون ظرفا لغوا ويجوز ان يكون متعلقا بكائنا وح يكون ظرفا مستقرا منصوبا على الحالية من مفعول اثبت فان قيل لم تنكر التنوين في

الرفع والجر

في النصب دون الرفع والجر فقال لان ترك التنوين في النصب على القياس المستمر واما التنوين في الرفع والجر فقال قوم انه يا به حذفت فنقص المثال عن امثلة الجمع فعاد الى الصرف وقال المحققون ان التنوين فيه عوض وليس بتنوين الصرف فان قيل من اي عوض هذا التنوين قلنا ان فيه خلافا وعند سيبويه هو عوض من اليا وعند الزجاج هو عوض من حركة اليا استثقلت الحركة بالضم في الرفع وبالفتح في الجر فحذفت وعوض منها التنوين مثال ما كان ثاني الحرفين بعد الالف يا نحو جاءني جوار ومررت بجوار ورايت جواري واعراب هذا الكلام ظاهر فاعرفه فان قيل ما مفعول اعلم ههنا قلنا مفعول محذوف تقديره فاعلم هذه المسئلة التي هي سئلت جواب فان قيل ما محل هذه الجملة الابتدائية من الاعراب قلنا لا محل لها من الاعراب لانها لا تتعلق بما قبلها قوله ولستة حال التعريف معطوف على قوله تخفة حال التنكير وهي الاسم الاعجمي العلم واعرابه كاعراب قوله وهي افعل مثاله نحو ابراهيم واسمعيل فانهما غير منصرفين للعلمية والعجمة وان سميت نحو لجام او فرند رجلا ام قيل لان العجمة النكرية غير مؤثرة في منع واعراب هذا الكلام ظاهر فان قيل لم لم يكن للعجمة النكرية تاثير في منع الصرف قلنا ان العجمة النكرة ممتزج بكلامهم في دخول التنوين وحرف التعريف و الاضافة ولا يكون لها تاثير في منع الصرف فان قيل ان اللجام اذا سميت بها امرءة هل يكون منصرفا ام لا قلنا لا لانها ح يكون غير منصرفة للتعريف والتانيث واما الواو فيه عاطفة ما موصول وصلته قوله في اخره الف ونون مزيدتان والموصول مع صلته مرفوع المحل على انه خبر مبتدا محذوف تقديره الثالث من تلك ستة التي يمنع الصرف حالة التعريف ما حصل في اخره الالف ونون مزيدتان والمبتدا مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها معطوفة على الجملة السابقة مثال الالف والنون المزيدتين كعثمان

وذكر ان ... الياء

وسفيان فانهما لا ينصرفان للعلمية والالف والنون المزيدتين فاعدة وقد يجيء هذه
القسم الثاني يجوز ان يكون نونهما اصلا وان يكون زايدة واذا حكمت عليها بالاصالة لم يمنع من
الصرف واذا حكمت بالزيادة منعت من الصرف فمن ذلك حسان اذا اشتققته من الحسن
صرفته لانه فعال لا فعلان وان اشتققته من الحس لم تصرفه لانه فعلان وكذلك شيطان ان اخذته
من الشيطن لم تصرفه والثالث من تلك الستة المانعة في حالة التنوين ما فيه وزن الفعل
مثاله كاحمد ويزيد ويشكر فانها غير منصرفين للعلمية ووزن الفعل واعلم ان وزن
الفعل انما يمنع الاسم من الصرف غير متحقق بسبب آخر بشرطين احدهما عدم قبول التاء وكذلك
[illegible] بعمل والثاني ان يختص بالفعل فلهذا انصرف رند واشتد فان قلت ان مثل
ضرب اذا سمي به رجلا هل يكون غير منصرف ام لا قلت اذا سميت بما فيه صيغة الفعل
فانك تقطعه فان كان ماضيا على فعل لتحقق العاري حرفه البتة لان هذا البناء مكثر
في الاسماء والافعال فان قلت ان ضرب بضم الاول وكسر الثاني اذا سمي به رجلا هل يكون
غير منصرف ام لا قلنا ان مثل هذا الوزن انما يكون غير منصرف اذا سمي به لانه لم يات في
الاسماء هذا الا قليلا فان قيل ان قيل وبيع اذا سمي بهما رجلا هل يكون غير منصرف ام لا
قلنا انهما يكونان منصرفين لان بناء فعل [illegible] اوط وكسر اول فعل
فان سميت رجلا بفعل الامر وفيه همزة وصل نزعت الهمزة منه وقطعت الهمزة
مكسورة ولم تصرف فتقول هذا اضرب ورايت اضرب ومررت باضرب وان كان آخر الفعل
تاء التانيث الساكنة وسميت ولا ضمير فيه قلبت التاء في الوقف هاء نحو ضربه وجعلتها
تاء غير كافي الوصل نحو هذا ضربت فجاءت والرابع من تلك الستة التي تمنع الاسم من الصرف
في حالة التنوين المعدول مثاله كعمر وزفر فانهما غير منصرفين للعلمية والعدل [illegible]

حيي الحسن صرفته ... ان اخذته من ... صرفته وان اخذته ...

نحو عامر وزافر ومعنى الجملة في محل الرفع بانه خبر مبتدا محذوف تقديره وهما عامر وزافر
المعرفتين وهي مجرورة بانها صفة عامر وزافر ويجوز ان يكون منصوبة على انه حال عنهما وحق
يكون الالف واللام زايدة واعلم ان اسم الفاعل علما ثم معدل عن لفظه الى الفعل فمنع
الصرف للعدل والعلمية والخامس من تلك الستة التي لا ينصرف حالة التعريف والتانيث لفظا
مثاله كسعاد وزينب فانهما غير منصرفين للعلمية والتانيث المعنوي والسادس من
تلك الستة الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا مثالهما كمعدي كرب وبعلبك فانهما غير منصرفين
للعلمية والتركيب غير منصرفة وفاعدة واعلم ان هذه الاسماء تستعمل العرب على ثلثة اوجه احدها
ان يكون معربة غير منصرفة وان الاسم الاول منهما مبني على الفتح لانه صار بمنزلة وسط الكلمة
والاعراب لا يكون في الوسط فان قلت لم بني على الفتح قلنا لشبه الاسم الثاني بتاء التانيث
فكذلك ان تاء التانيث في حكم المنفصل كما ان الاسم الثاني في حكم المنفصل على هذا هذه حضر
موت [illegible] حضرموت فيفتح الراء بكل حال وضم التاء في الرفع وتفتحها
في الجر والنصب واللغة الثانية ان تعرب الاسمين وتضيف الاول الى الثاني فتقول هذا حضر موت
ورايت حضر موت ومررت بحضر موت وبضم الراء في الرفع وتفتحها في النصب وتكسرها
في الجر والاسم الثاني مجرور بكل حال واللغة الثالثة ان تبنيهما جميعا على الفتح فيكون الراء
والتاء مفتوحتين بكل حال فان قلت ما وجه بناء الجزء الثاني قلت لتضمنه معنى الواو
كخمسة عشر وقس بعلبك على حضرموت في كل حال واما معدي كرب فياؤه ساكنة بكل
حال اعربت او بنيت فان قلت فكان القياس ان يفتح الراء في حضرموت قلنا ان الاسم حال
في التركيب كان الحركة على الياء بعد الكسر مستثقلة فكذلك وهو مرفوع بانه مبتدا او ما
لا ينصرف وهذه الجملة صلة للموصول والموصول مع صلته مجرور المحل لاضافة كل اليه

من عمرو زعامر وزافر ثم يجعل اسم الفاعل ... فانهما منعا من الصرف للعلمية والتانيث اللفظي والمعنوي معا

وانما بني الاول على الفتح

كما فتح

في المعرفة والجار والمجرور فيه يجوز ان يكون متعلقا بلا ينصرف ويجوز ان يكون بكاينا منصوب
المحل على انه حال من الموصول ينصرف وهو فعل وفاعله مستتر فيه راجع الى كل والفعل مع
فاعله جملة مستانفة في النكرة واعرابه كاعراب قوله في المعرفة الاخو اجر ان سميت رجلا
فهذا المستثناء من قوله ينصرف في النكرة فان قيل ما جواب ان سميت فيه قلنا جوابه محذوف
تقديره ان سميت به رجلا فلانه يكون غير منصرف في النكرة ايضا هذا عند سيبويه واما عند
الاخفش فانه منصرف في النكرة وحجتهما ظاهر وكذا الجار والمجرور فيه مع متعلقه المحذوف
مرفوع المحل على انه خبر مقدم للمبتدا المؤخر وهو الموصول مع صلته في قوله ما فيه الف التانيث
والمبتدا مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها لا تعلق بما قبلها مقصورة وهي مرفوعة
بانها خبر لكان المقدر او ممدودة وهي معطوفة على مقصورة وفعلان وهو مرفوع بانه معطوف
على فعلى المحل الموصول الذي وهو مرفوع المحل بانه صفة فعلان مونثه فعلى لعرابهما قدم
والجمع وهو معطوف على فعلان الاقصى وهو مرفوع بتقدير الاانه صفة للجمع والتانيث وهو
مرفوع بانه مبتدا الساكن وهو مرفوع بانه صفة الثلاثي الخفيف وهو مرفوع بانه فاعل
للساكن فان قيل هل يجوز اضافة الساكن الى الاوسط ام لا قلنا لا يجوز ذكره لان الفاعل
لا يجوز لا يضاف الى الفاعل بحال فلا يقال جاء ضارب زيد عمرا ولان اسم الفاعل صفة للمعنى
والصفة لا يضاف الى الموصوف اذا كانت عيناه في المعنى والشيء لا يضاف الى نفسه قوله
يجوز فيه الصرف وتركه اي ترك الصرف مرفوع على انه خبر المبتدا وهو قوله والثاني
وهو موضع مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها جملة مستانفة مثاله نحو
هند ودعد ونوح ولوط اما جواز ترك الصرف فلوجود السببين فايدة وقد قيل
ان اسماء الانبياء والملائكة كلها لا ينصرف الا ستة نظمها الشاعر في قوله فاسمعوها نوح وهو

وانما جاز الصرف فلمقاومة سكون الاوسط احد السببين

وجود ولوط وشعيب وصالح ومحمد وما فيه سبب ثالث والموصول مع صلته مرفوع المحل على
انه مبتدا كماه وجور اعرابهما ظاهر لم ينصرف وهذه الجملة مرفوعة المحل على انه خبر
المبتدا وهو ما البنت وهي منصوبة على انه مفعول مطلق وفعله محذوف وهو بتع
قطع فانه في الاصل بتت فادخلوا الالف واللام عليه وسقط التنوين فصار البتت
فان قيل لم يجوز فيقطع لهمزة مع ان همزتها همزة وصل قلنا ان قطع الهمزة
فيه مخالف للقياس ولكنه مستعمل عند الفصحاء وقال بعضهم ان سيبويه حكم وكتابة بان
اللام فيه لازمة ولزم من ذلك قطع همزته كذا في شرح اللباب وقال بعضهم اشتقاقه من البتت
ثالبتت البت فاذا قصدوا ان يعرفوه وجدوا فادخلوا اللام فزادوا عليه الالف حركوا
الباء بحركة اللام ثم ادغموا التاء واسقطوا التنوين المتحرك الاوسط العلمية فاذا قلت
فكان في البتة وهو بمعنى جدا كذا في شرح التسهيل لمالكي فان قلت جاز ان يقال يكون الاوسط
العلمية فاذا زالت العلمية زال اعتبار التانيث واعتبار العجمة ايضا لانهما مشروطان بالعلمية
قلنا ان سكون الاوسط انما ابطل العلمية بسقط تاثير العلمية في منع الصرف لا وجود العلمية
والمعتبر تاثير العلمية العجمة والتانيث وجود العلمية لا كونها معتبرا في منع الصرف فيكون
الاوسط تاثير العلمية في منع الصرف لا وجوده بشرط التانيث والعجمة وجود العلمية لا تاثيرها
كذا في شرح الكافية وكذا الثلاثي المتحرك الاوسط نحو سقر اسم امراة لم ينصرف البتة وان لم يجتمع
فيه الاسباب والفاء في قوله فان حكمه للتعليل اي لان حكمه حكم الرباعي كسعاد وزينب لتنزل
حركة الاوسط منزلة الحرف الرابع فان قلت ان سميت رجلا بنحو سعاد وزينب فهل
يكونان غير منصرفين ام لا قلنا لا اذا سمي بنحو سعاد وزينب رجلا لا يكون منصرفين بل
غير منصرفين فان قيل اذا سميت المذكر المؤنث فقد زال التانيث فكيف منع من الصرف

قبل الايراد بالتانيث في باب الصرف بقاء التانيث للمعنوي اذ لو كان كذلك لصرفت طلحة
اسم رجل وانما بقي تاء التانيث هنا لحاق اللفظ علامة التانيث كطلحة او ما غلبت
اسمية المونث كسعاد اذ لا يجري مجرى العلامة فان قيل يلزم على هذا ان اسميت بثلاثي
مونثا ساكن الاوسط كانت او متحركة ان يكون غير منصرف قلنا لا يلزم ذلك المذكر
اخف من المونث والثلاثي الساكن اخف من الرباعي وان تحرك الاوسط فيرد الى الاصل وهو
الصرف وانفق البتة بخلاف الرباعي لا ينقل لفظا بالحرف الزايد على الثلاثي فصار كالذي
فيه تاء التانيث فاعرفه انما سميت مع تانيثه بمذكر كان حكم سمي المونث بمونث
نحو ذلك كامراة سميتها عمرا فان جعلا فيها الصرف وتوكيدا وان سميتها علم بمعرفة الموقوفة
البتة فو تعلمه هذا من اصول النحو ونحو الواو فيه ابتدائية نحو مرفوع بانه مبتدا لاجل م
وهو مجرور الاضافة نحو البها فيه ظرف مستقر منه صبانا وهو مرفوع بانه فاعل الظرف و
الظرف مع فاعل جملة ظرفية مرفوعة المحل على انه خبر المبتدا والمبتدا مع خبره جملة
اسمية لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة الاعراب وهو مرفوع بانه مبتدا خبر محذوف
تقديره الاول الاعراب فان قيل هل يجوز ان يكون قوله الاعراب بدلا من نحو صبانا
ام لا قلنا لا يجوز ذلك لانه فيه ما يحصر بدلا على من جملة او لب مع مع الظرف مع
منصوب على الظرفية وعامله محذوف وهو حصل والظرف مع عامله مرفوع المحل على انه صفة
منه صبانا قيل عامله الاعراب لكونها معدولة الجار والمجرور فيه متعلق لنبع منصوب
محلا لانه مفعول له غير صريح عن جازمة والجار والمجرور فيها متعلق بمعدولة والاخر
مرفوع بانه مبتدا او البناء وهو مرفوع على انه خبر المبتدا على الكسر والجار والمجرور فيه
مع متعلقه المحذوف مرفوع المحل على انه صفة البناء او خبر مبتدا محذوف او منصوب المحل

الحال بانه حال منه وعليه اي على البناء على الكسر والجار والمجرور مع متعلقه مرفوع المحل
لانه خبر مقدم للمبتدا المؤخر وهو قوله والضمير فيه مجرور المحل بالاضافة قوله اليه راجع الى
الى ان ترو ولا محل لهذه الجملة من الاعراب اذ اطرح بمعنى الوقت قالت وهو فعل بمعنى
تقول لان اذا يجعل الماضي مستقبلا جزاء وهو مبني على الكسر ومحله رفع لكونه فاعل لقالت
وهو مبني على جملة فعلية مجرور المحل بالاضافة اذ اليها فصرفوها لا محل لها لهذه من الاعراب
لانها وقعت جوابا الشرط غير جازم وهو اذا والعامل فيه مجوف فان القول مما قالت حزام
ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها جملة مستانفة واعلم انه هذه البيت من اوله الى
اخره منصوبة المحل على انه مفعول القول وكذا بني على الكسر فعال التي تختص بنداء المونث
مثاله نحو يالكاع ويافساق ويا خباث تشبيها بفعال التي وقعت موقع المبني وكذا بني
على الكسر فعال التي كانت بمعنى الفعل اي الامر مثالها نحو نزال وترك فانهما بمعنى انزل
اترك ومحل وهو مرفوع بانه مبتدا حالا يتفرق والموصول مع صلته مجرور المحل بالاضافة
كل اليه اذا وهو منصوب محلا على انه مفعول فيه لفعل موخر وهو جواب اضيف وهذه
الجملة مجرورة المحل بالاضافة اذ اليه او دخل الالف واللام وهذه الجملة مجرور المحل لكونها
معطوفة على جملة اضيف الجر وهو فعل وفاعل مستتر فيه راجع الى كل والفعل مع فاعله
جملة فعلية مرفوع المحل على انه خبر الكل فان قيل ان الجملة التي وقعت جوابا الشرط غير جازم
لا يكون لها من الاعراب وهنا ان جملة الجر وقعت جوابا لاذا فكيف يقول انها في محل
الرفع قلنا ليس معنى قولهم ان الجملة التي وقعت جوابا الشرط غير جازم لا يكون معمولا
لشرط غير جازم فلا يكون في محل جوابه جزم واما اذا كان قبله عامل يقتضي اعرابه حتى يكون
جوابه انه محل من الاعراب وههنا كذلك فان قيل يلزم على هذا الشيئان وهو المبتدا

او مسلطين على شي ولو سوي الجزء قلنا لا يلزم ذلك لان الجزء معتدم على الاول رتبة لان عامل
تقدير الكلام وهل حال لا ينصرف الجر وقت اضافته او دخول الالف واللام بالكسر الجار والمجرور
فيه متعلقا بالجر فان قيل لم اختص بالكسر ولم يكتف بقوله الجر قلنا لو فيع التوهم لان الاغا
المنصرف يكون في موضع الجر مفتوحا واما اذا دخل الالف واللام او اضيف لا يكون في موضع
الجر مفتوحا بل يوجد الكسر فان قيل لم قال المصنف الجر ولم يقل انصرف قلت انما قال الجر انصرف
اشارة الى الاختلاف لان انصرفه مختلف والجاره متفق ولهذا قال الجر ولم يقل انصرف
تعلق عند دخول الالف واللام عليه مررت بالاحمر والحمراء وعند الاضافة مررت باحمركم وحمرائكم
ولهذا لو قدم مثال الاضافة على مثال ما دخل عليه الالف واللام لكان احسن نظرا الى اللف
والنشر مرتب فائدة وهو ان جميع اسماء القبايل والاحياء البلدان ان قصدت به مذكر
قصد به مؤنث لقبيلة او ام او ارض او بقعة لم ينصرف وان قصدت به مذكر كالحي وبلد
انصرف ولما فرغ عن بحث المعرب شرع في المبني فقال والمبني ضربان احدهما لازم والثاني عارض
ولابد قبل الشروع من تمهيد قاعدة تنص على البناء وعلى اي سبب يجب ان يكون للبناء
عاملا وللبناء فهو واحد وهو شبه الاسم بالحروف ووجوه الشبه تعدد فتارة يشبه في
النقصان كشبه الذي بالحروف في انه لا يفيد الا بصلة وتارة يشبه بتضمن معناه كاين وكيف
فانهما متضمن معنى حرف الاستفهام وتارة يشبه من جهة وقوعه موقع المبني كالمنادى المفرد
المعرفة وكحذف ونزال فانهما وقعا موقع اكفف وانزل فالاسم وهو مرفوع بانه مبتدا الذكر
ما وهو موصول تضمن وفعل وفاعله مستتر فيه راجع الى ما وهو مع فاعله صلة للموصول
والموصول مع صلته مرفوع المحل على انه خبر للمبتدا ويجوز ان يكون موصوفا فيكون جملة تضمن
مرفوع المحل لكونه صفة لما واما على التقدير كونها صلة فلا يكون لها محل من الاعراب فهو منصوب بتقديرانه

الا متضمن النقص كاين فاعرف وهي انك اذا وجدت اسما مبنيا على الحركة فعليك ان
تجد له ثلث علل علة البناء اذ كان الاصل في الاسماء الاعراب فالبناء عدول عنه
لابد له من علة وعلة التحريك اذ كان الاصل في البناء السكون وعلة تخصيص الحركة
بالفتح او غيره وان كان مبنيا على السكون سالت عن علة البناء فقط فمن ذلك كيف
فان قلت لم بنيت قلنا لانها تضمنت معنى همزة الاستفهام فان قيل لم بنيت على الشرط
قلنا لانها تضمنت معنى ان الشرطية فان قيل لم بنيت على الحركة قلنا لانه لو بنيت على السكون
لالتقت هي والبناء قبلها وذلك ممتنع فان قيل لم بنيت على الفتح قلنا لثقل الضم والكسر
مع الياء والفتح معها حقيقة وحقي فان متضمن حرف الاستفهام او حرف الشرط ففي الاول
اذا قلت متى التقينا كانك قلت اليوم ام غدا او بعد غد واذا قلت متى تخرج اخرج
فمعنا ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا اخرج غدا او بعد ذلك وكيف فانه متضمن
معنى الاستفهام فقط لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم فان قيل لم يدخل على الاسماء
على كيف كيف يكون اسما قلنا لان عدم دخول علامات الاسم عليه لا ينافي قولهم على كيف تبيع
الاحمرين فانظر الى كيف ما تصنع قد دخل على كيف وهما من علامات الاسم وقيل ان يجاب
عنه بوجه اخر وهو انه يجاب عنها بالاسم واذا قلت كيف زيد فالجواب صحيح ام سقيم ونحو ذلك و
لشيء لا يجاب عنه الا عنه ويقال على كونها اسما فانها مع الاسم ولو كان حرفا لما افادة مع الاسم
والحرف مع الاسم لا يفيد في غير النداء فان قيل لم لا يجوز ان يكون كيف فعلا لكونه في جهة
في الوزن قلنا لا يجوز ذلك لان الفعل يليها فاصل نحو كيف صنعت والفعل لا يلي
الفعل حكما فان قيل فما الجد في وضع الاسم موضع الحرف قيل للاقتصار بالعموم في
السوال كذلك كان اين سوالا عن عموم الامكنة بحيث يلزم للسؤال ان يجيب بالمطلوب

وصف المعنى لا يحصل من الهمزة الا بين اذ لو قلت ازيد في الدار يقال لا فيقول اعمرو
في المسجد في قصور الادبا الكثرة من تكرير المسئلة ولم يلزم اجابتك بمكانه بخلاف قولك
اين زيد فانه سوال واحد يوجب الجواب بمكان زيد وهكذا كيف الا انها سوال عن عموم
الاحوال او ما تشبه والموصول مع صلته مرفوع المحل على انه معطوف على الموصول المتقدم
تقديره او المبني اللازم ما تشبه ويجوز ان يكون ما هنا موصولا ايضا كالذي والتي ونحو
ذلك تشبيه بالموصولات في الافتقار الى الغير كما ان الحرف مفتقر الى غيره وهو المتعلق
كذلك الموصولات مفتقر الى غيره وهو صلته فان قيل ان التعريف الذي والتي ونحوهما
هل يكون بالالف واللام او بالصلة فان كان بالالف واللام واي حاجة الى الالف واللام
قلنا ان تعريف الذي والتي بالصلة لان التعريف يحصل بذكر الصفات والصفة كالصلة
والدليل على ذلك ان تعريف من وما بالصلة اذ ليس فيهما الف ولام كذلك التي والذي وانما
زيدت الالف واللام تحسينا للفظ فان قيل ان التي يجب ان يكون الذي بكونها تانيث
الذي قلنا لا نسلم ان التي تانيث الذي على القياس بل هي صفة وضعت على المونث فان قيل
ان لام التعريف يكتب مع ما ادغم فيه حرفان سواء كان المدغم فيه لا نحو او غيرها نحو
الرجل يكون اللام من كلمة والذي ادغم من كلمة اخرى وله في الذي والذين والتي لم
يكتب بلام واحد مع انها كذلك قلنا ان اللام فيها لا ينفصل فصار كالجزء فان قيل لم
يكتب في الذين في التثنية بلامين قلنا فرقا بينه وبين جمع نحو الذين فان قيل
لم لم يعكس قلنا ان الجمع اولى بالتخفيف فان قيل المحذوف اي لامين قلنا ان المحذوف هو
اول اللام لا حرف التعريف لان حرف التعريف يجي به لغرض فحذفه يخل بالمقصود وكذا قيل
في شرح الشافية والمبني العارض مخصوص بالاستقراء في خمسة اشياء احدها المضاف الى ياء المتكلم

المتكلم عند البعض نحو غلامي فانه مبني بناء عارضا اذ الغلام قبل اضافته الى ياء المتكلم
كان معربا وعند اضافته اليها صار مبنيا لتنزلها منزلة وسط الكلمة والثاني من المبني
العارض المنادى المفرد المعرفة نحو يا غلام ويا زيد فانه مبني بناء عارضا لمشابهته كاف
الخطاب من حيث الافراد والتعريف فان قيل لم بني المنادى على الحركة قلنا ليعلم ان له
الحركة التي هي عارضة اذ الاصل في البناء السكون البناء العارض فان قيل لم بني على الضم
قلنا ليكون حركة البنائية مخالفة لحركة الاعرابية وهي الفتح والكسر نحو يا عبد الله ويا زيد
والثالث من المبني العارض النكرة المفردة مع لا لنفي الجنس فانما بني ذلك لتضمنه معنى من
اذ قولنا لا رجل في الدار مبني على سؤال السائل فقال هل من رجل في الدار فحذف من [illegible]
التكرار واعتمادا على العلم فان قيل لم بني على الحركة قلنا وجوابه قد مر فان قيل فلم بني على
الفتح قلنا فلمناسبته عمل لا لان عمل النصب لكونها محمولا على ان ولا فرق بين الفتح والنصب
من جهة اللفظ والرابع من المبني العارض المركب مثاله نحو خمسة عشر فان قيل فلم بني جزء
الاول منه قلنا لكونه بمنزلة الجزء الاول من الكلمة الواحدة فان قيل لم بني جزء الثاني
منه قلنا انما بني جزء الثاني لكونه متضمنا للواو اذ الاصل في ذلك خمسة عشر خمسة وعشرة
فعدل عن اتيانه للتخفيف فان قيل لم بني جزءان معا على الفتح قلنا انما بني الجزء الاول على
الفتح لان الجزء الثاني منه مشابهة بتاء التانيث من حيث الزيادة فكما ان ما قبل تاء التانيث
يكون مفتوحا ابدا كذلك يكون المشابهة به واما الجزء الثاني فللمناسبة والخامس من المبني
العارض ما حذف اي اسم حذف منه المضاف اليه فانه على الحركة قلنا لما مر فان قيل لم بني على
الضم قلنا فليجبر المحذوف باقوى الحركات وهو الضم وقوله وهو مرفوع محلا بانه مبتدا وخبره
قوله قبل وبعد وفوق وتحت ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها لا تعلق لما قبلها وكذا

وهو خبر مقدم للمبتدأ المؤخر وهو قوله وباقي الجهات الست أمام ويسار ويمين تعقل
عند عدم حذف المضاف اليه جئتك من قبل زيد بالجر وهذه الجملة منصوبة المحل على
انه مفعول لتعقل وهو ما عمل فيه جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة ثم
تترك وهو فعل وفاعل مستتر فيه وهو انت ومفعول قوله الاضافة لا محل لهذه الجملة
من الاعراب لانها معطوفة على جملة تعقل وتنويها اي تلك الاضافة واعرابه كاعراب
تترك فتقول اذا حذف المضاف اليه جئتك من قبل بالضم وتنوي وهو فعل مجهول والقائم
مقام فاعله قوله هن اي قبل وبعد وفوق وتحت وباقي الجهات الست غايات و
هي مجرورة بانها مفعول يسمى نصب جمع المؤنث بالالف والتاء محمولا على الجر كما مر في صدر
الكتاب ولا محل لهذه الجمل من الاعراب والتسمية بالغايات على معنى ان غاية المضاف
اي تمام المضاف بالمضاف اليه قوله فلا منصوب محلا لانه مفعول فيه لفعل مؤخر وهو
جوابه قوله انقطع اي المضاف اليه وهذه الجملة الفعلية مجرورة المحل للاضافة اذا اليها
عنهن اي قبل وبعد وتحت وباقي الجهات الست من قبل وبعد وفوقا وتحت و
باقي الجهات حدود وهي منصوبة لانها خبر من ينتهي الكلام عندها اي عند تلك الحدود
وهذه الجملة منصوبة المحل لكونها صفة لحدود وهما فرغ من المبني اللازم والعارض
من الاسماء شرع في المبني اللازم والعارض من الافعال فقال المبني اللازم من الافعال
الماضي والامر بغير اللام واحترز بغير اللام عن الامر باللام فانه معرب مجزوم بالاجماع
والمبني العارض من الافعال المضارع اذا وهو ظرف وعامله العارض لانه اذا
لم يكن لها جواب فيما بعدها عمل فيها ما قبلها اتصل به اي بالمضارع ضمير جماعة النساء غائبة
كانت او مخاطبة وهذه الجملة مجرورة المحل للاضافة اذا اليها واذا اتصل نون التاكيد خفيفة

كانت او مشددة قوله نحو يفعلن بالياء والتاء مثال المضارع الذي اتصل به نون جماعة
النساء غائبة كانت او مخاطبة وقوله هل يفعلن بالتشديد والتخفيف مثال المضارع الذي
اتصل به نون التاكيد مطلقا وانما كان بناؤه عند اتصالهما عارضا لانه معرب [illegible]
بسبب مشابهته قد مر فان قيل لم بني عند اتصال نون جماعة النساء قلنا لانه يوجب
سكون ما قبلها تا للجزئية بالفعل فتعذر الاعراب لا يقع في وسط الكلم فان قيل
لم لا يجوز ان يكون الاعراب مقدرا او الجواب التقدير انما يكون في المعربات والاصل
في الافعال البناء فان قيل لم بني المضارع عند اتصال نون التاكيد مطلقا قلنا
لانه يجعل نحو بعلبك في التركيب فان قلت لم بني على الفتح قلت للخفة كما بني هي على الفتح للخفة
واما الحروف وهي مرفوعة بانها مبتدأ الثاني في قوله فلا يكون جواب اما بناءها وهو
مرفوع بانه اسمه وخبره قوله الا اذ ما الفضح لانه ضمير الشان لا حفظ لها اي للحرف من
الاعراب وهذه الجملة مرفوعة المحل على انها خبر ان وهي مع اسمه وخبره مجرور المحل باللام والجار
والمجرور متعلقا بهذا يكون منصوب محلا بانه مفعول له غير صريح له واعلم ان هذه الكلمة
بجر الكلمة كما مر في قوله ويسمى غايات منها اي من الكلمة والجار والمجرور فيه مرفوع على انه خبر
مقدم للمبتدأ المؤخر وهو الموصول مع صلته في قوله ما يعمل مبتدأ والمبتدأ وهو وخبره
مرفوع بانه خبر ان وهي مع اسمه وخبره ستدمت مفعول اعلم ويعمل فيه وهو صيغة المجهول
دون الاول مثاله كعامة الاسماء المتمكنة نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
والمضاف والاسم التام فانها يعمل فيها والفعل المضارع بجر الفعل لانها معطوف على قوله
كعامة الاسماء ومنها اي ومن تلك الكلمة ما يعمل فيه والكلام فيه كالكلام الذي قبله من جهة
المعلومية والمجهولية والاعراب مثاله هذه كالحروف العاملة في الاسماء والافعال مثال

لحرف فی کمیة وعن وقوله الفعل الماضی فی الفعل ایضا لان معطوف علی قوله کالحروف العاملة
والامر بغیر اللام فی الاعراب و والاسماء المتضمنة یعنی ان فی الاسماء قوله غیر ای الا بالمستثنا من قوله
والاسماء المتضمنة یعنی ان ای الاسم المتضمنة یعنی ان یعمل والا یعمل منها الا ایا فانه یعمل فیه کقوله تعالی
ایا ما تدعو فله الاسماء الحسنی فان ایا جازمة لتدعوا وما زایدة و لتدعوا ناصبة ایا فان
قیل یلزم الدور ح تعلقا الا یلزم ذلک من ثلثة اوجه احدها ان ایا لا یعمل الجزم لانها اسم وانما
ولانها للاسم فیه عن الحروف وکان عاملا بطریق النیابة ومعمولا فیه بطریق الاصالة
والثانی ان العمل هنا مختلف فاحدها یعمل النصب والاخر الجزم والثالث ان الجزم عدم الحرکة
والعدم فی غایة الضعف بخلاف غیره وقد قیل ان قوله غیر ای مستثنا من قوله والاسماء المتضمنة
یعنی ان یعنی الاسماء المتضمنة یعنی ان عزم المضارع وقد بنیت لتضمنة الحروف الا ایا فانه لم یبن و
ان تضمن معنی الحروف اما لا ایذان بان الاصل فی الاسماء الاعراب واما للحمل علی نظیرها و
نقیضها وهما جزء وکل وهذا القول ضعیف لانه غیر مناسب للمقام ومنها ما لا یعمل ولا یعمل فیه
وهذه الجملة مرفوعة المحل علی انه خبر ان ما العطفیة مثال هذه القسم کغیر العوامل من الحروف
والمضمرات وغیرها وقوله العامل مرفوع بانه مبتدا وعندهم وهو منصوب علی الظرفیة
والعامل فیه العامل ما وهو موصول ولا یجوز ان یکون موصوفا لانه یعمل العوامل المعنویة
او وجب فیه وهو فعل وفاعله مستتر فیه راجع الی ما وهو موصلة مرفوع المحل علی انه خبر المبتدا
وهو مع خبره جملة اسمیة لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة ومبتدا ومفعول اوجب
قوله کون انه الکلمة والجار والمجرور فی قوله علی وجه مخصوص متعلقا بقوله کون من الکلمات
والجار والمجرور مع متعلقة المحذوف مجرور المحل علی انه صفة لوجه مخصوص والعامل ضربان لا
محل لهذه الجملة من الاعراب الاول لفظی والثانی معنوی فاللفظی ای العامل اللفظی

ای العامل اللفظی ضربان احدهما قیاسی والثانی سماعی قوله فالقیاسی مرفوع بانه مبتدا وهو
ذو قوله وهو مرفوع علی انه خبر مبتدا ثان ما صح ان یقال فیه والموصول مع صلته مرفوع المحل
علی انه خبر المبتدا الثانی وهو مع خبره جملة اسمیة مرفوعة المحل بانه خبر للمبتدا الاول وکل وهو مرفوع
بانه مبتدا وما وهو موصول لکان کذا وهو مع اسمه وخبره جملة اسمیة صلة الموصول وهو مع
صلته مجرور المحل الاضافة کل الیه فانه یعمل کذا ان مع اسمه وخبره مرفوع المحل علی انه خبر کل مثال
کقولنا غلام زید لما فهو ظرف والعامل صح به ایت اثر الاول فی الثانی وهذه الجملة مجرورة
المحل الاضافة لما الیه وعرفت علة تاثیره فی الثانی وهذه الجملة مجرورة المحل بالعطفیة وقوله
فقس علیه دار عمرو و ثوب بکر جواب لما فالسماعی فهو ان یقال فیه هذه یعمل کذا وهذا یعمل
کذا ولیس لک ان تتجاوزه واعراب هذا الکلام ظاهر مثاله کقولنا ان الباء تجر ولفظ لن
تنصب واما المعنوی فنذکره فی موضعه وهو جواب لقوله ان اما لم یذکر المعنوی فی
موضع الباب الثانی فی العوامل اللفظیة القیاسیة قدمنا القیاسیة لاطرادها ولا محل لهذه
الجملة من الاعراب لانها مستانفة وهو لان الفعل منها ای من القیاسیة وهو الاصل فی العمل
وهذه الجملة منصوبة المحل علی انه حال من الفعل وان مع اسمه وخبره مجرور المحل باللام
والجار والمجرور متعلق بقدمنا منصوب المحل علی انه مفعول له غیر صریح له وجملتها ای
جملة القیاسیة سبعة ولا محل لهذه الجملة من الاعراب ایضا الاول الفعل علی الاطلاق
متعدیا کان او لازما والثانی اسم الفاعل والثالث اسم المفعول والرابع الصفة المشبهة بالفعل
المصدر والسادس اسم المضاف والسابع اسم التام اما الفعل وهو مرفوع بانه خبر للمبتدا الا
فان یعمل الرفع والنصب فی الاسماء ان مع اسمه وخبره مرفوع محلا بانه خبر للمبتدا اما
الرفع فعام ولا محل لهذه الجملة من الاعراب ایضا لانها لا تعلق بما قبلها لان کل فعل

ای علة

رفع الفاعل واحدا ان مع اسمه وخبره مجرور المحل باللام والظاهر والجار والمجرور متعلقا بالعامل منصوب
محلا على انه مفعول له غير صريح له اذ هو علة للعامل فيه برفع المسند اليه اي الاسم الذي هو
وهي لجملة مجرور المحل للاضافة اذ اليها مضاف حال كون ذلك مقدما عليه لا على ذكر الكلام
الواحد وهي الجملة مجرورة المحل للاضافة اذ اليها مضاف نحو فعل زيد وهو الجملة الفعلية
مجرورة المحل للاضافة نحو اليها فان قيل لم قال المصنف ولم يقل الظرف قلنا ليدخل الالفاتي
قوله مقدما عليه احترازا عن المبتدا نحو زيد ضرب فان قدم اسند اليه زيد وهو ليس بفاعل
بل مبتدا فان لم يكن الفاعل مظهرا وهو منصوب بانه خبر لكان فضمير وهو مرفوع لانه خبر
مبتدا محذوف وتقديره هو مضمر فان قيل لم دخل الفاء هاهنا قلنا يجوز لانها جواب جملة
شرطية بدخل الفاعل عليها بارز وهو بانه خبر مبتدا محذوف تقديره اما الفاعل بارز
كالتاء الكائن فيه بمعنى المتقدم مرفوع المحل بانه خبر مبتدا محذوف تقديره مثل مثل التاء
في فعلت وهو مجرور المحل والجار والمجرور متعلق بالمحذوف وهو الكائن مع متعلقه مجرور المحل
على انه صفة التاء تقديره كالتاء الكائنة في فعلت ويجوز ان يكون مرفوع المحل بانه
خبر مبتدا محذوف تقديره وهي كائنة في فعلت ويجوز ان يكون حالا من التاء تقديره
كائنا في فعلت او مستكن وهو معطوف على بارز كالمنوي في فعل واعراب هذا الكلام
ظاهر فان قلت ان العامل في الفاعل ... اسناد الفعل اليه واسناد الفعل الى الكلام معنى يلزم ان
عامل الفاعل معنوي لا لفظي وان العامل لفظي لا معنوي قلنا لا نسلم ان العامل في
الفاعل الاسناد بل رفع الفاعل بالفعل المسند اليه وهو لفظي لا معنوي فان قيل لم اختار
الرفع للفاعل دون غيره من قبل النصب قلنا فيه ثلثة اوجه احدها ان الفاعل اول والاسم المنقول
اليه الفعل والمنصوب اليه اصل المنسوب والضم اول لانه من الواو والواو من الشفتين وجعل الاول

الاول للاول مناسب والثاني ان الفاعل اقوى الكلمات اذا كان العامل فيه لفظا وهو معمدا
بجملة والمبتدا والخبر محمولا عليه والضم اقوى الحركات فجعل الاقوى للاقوى والثالث ان الفاعل
اقل من المفعول اذ لكل فعل ثلثة فاعل واحد والفاعل كثيرة والضم اثقل من الفتح فلما
اضطروا الى الفرق جعلوا الاثقل للاقل والاخف للاكثر وتعديلا فان قيل لم لا يجوز ان
يكون للفعل فاعلان كما يكون للفعل الواحد مفاعيل قلنا ان نسبة الفعل اليه
على وجه الاتحاد وهو الخلف للبس لكن ان نسند الفعل الى الفاعل واحدا في المحل
بقوله برفع لهما واحدا فان قيل ما تقول بقولهم اكلوني البراغيث وفيه فاعلان للفعل
الواحد هي المفرد الاخر المظهر قلنا ان فيه ثلثة اوجه احدها ان الواو حرف يدل على
الجميع وليست بفاعل والثاني انهم جعلوها اسما مفردا وابدلوا البراغيث عنها والثالث
انهم جعلوا البراغيث مبتدا مؤخرا واكلوني خبرا مقدما فان قيل ما تقول بقوله تعالى
واسروا النجوى الذين ظلموا قلنا ان فيه خمسة اوجه احدها ان الواو حرف يدل على
الجمع والذين ظلموا فاعل والثاني ان الذين بدل من الواو والثالث ان الكلام تام
عند قوله النجوى والذين ظلموا مبتدا وهل هذا في تقديره هل هذا والخبر محذوف و
الرابع ان يكون الذين في موضع نصب على اضمار اعني والخامس ان يكون في موضع
جر صفة للناس في قوله اقترب للناس فان قيل لم لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل
قلنا ان الفاعل كجزء من اجزاء الفعل فيمتنع ان يتقدم ما هو في حكم الجزء من الفعل
على الفعل فان قيل ان زيدا في قولك مات زيد كيف يكون فاعلا ولم يصدر منه الفعل بل هو
مفعول لان الموت علة وفوت حيوته وكذلك في قام زيد على يقوم زيد لم يصدر منهما
الفعل قلنا ان الفاعل عند النحويين هو الاسم الذي اسند الفعل قبله اليه سواء وجد منه

الفعل او لم يوجد فيه اشكال ثم ان الفعل على الضربين لا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها عطفية
على الجملة التي لا محل لها من الاعراب مستقبة يجوز فيه الرفع على انه خبر مبتدا محذوف والنصب
على اضمار اعني والجر على البدلية وهو اي المتعدي ما ينصب المفعول به بغير واسطة ولازم وهو
معطوف على متعد ويجوز هنا ما يجوز فيه وهو اي الفعل اللازم ما يختص بالفاعل ولا يتجاوز
عنه بغيره كذهبت ونمت وقعدت واعراب هذا التركيب ظاهر والمتعدي الى مفعولين ثانيهما
غير الاول كاعطيت زيدا درهما او هو عين الاول طيب زيد عاقلا ومتعدي الى ثلثة
مفعولين ثالثها كاعطيت زيدا درهما او هو عين الاول طيب فيه زيد عاقلا ومتعدي
عمرا فاضلا وهذا الكلام مستغن عن الشرح وقد يقام المفعول مقام الفاعل ولا محل
لهذه الجملة من الاعراب اذا وهو ظرف العامل فيه يقام مبني له اي كذلك المفعول وهذه
الجملة مجرورة المحل لاضافة اذا اليها الفعل فيه يقع ذلك المفعول الذي اقيم مقام
الفاعل بانفراده اي بانفراد الفعل اليه اي الى ذلك المفعول مثال كقولك ضرب زيد واعطي
زيد درهما واعراب هذا الكلام ظاهر ويجوز الاسناد اي اسناد الفعل الى المفعول الثاني في
اعطي او درهم زيد الا في باب حسبت هو الاسناد من قوله ويجوز الاسناد الى المفعول الثاني
اي يجوز اسناد الفعل الى المفعول الثاني الا باب حسبت فان الاسناد حسبت الى المفعول الثاني
غير جائز لان المفعول الثاني في هذا الباب خبر في الحقيقة فلو اسند اليه يلزم ان يكون
مخبرا عنه فان قيل هل يجوز ان يقام المفعول له مقام الفاعل ام لا قلنا لا يجوز لان فيه
العلية وذلك لانه في المعنى كانه جواب سائل سائل عن العلة فلو اقيم مقام الفاعل لذهب
هذا المعنى لان علة الشيء انما يكون بعد تمام ذلك الشيء والفعل لا يتم الا بالفاعل وما قام
مقامه فان قيل هل يجوز ان يقام المفعول معه مقام الفاعل ام لا قلنا لا يجوز وذلك

لانه لا ان حذف الواو منه ويقام مقام الفاعل خرج عن كونه مفعولا معه اذ لا يوجد المفعول معه
بغير الواو وان لم يحذف الواو وبعد المصاحبة وهو الفاعل المحذوف فان الواو لكونه
في الاصل للعطف يستدعي مصاحبا متقدما عليه فان قيل هل يجوز ان يقام المفعول
فيه مقام الفاعل ام لا قلنا لا يجوز ان كانت الظرفية لازمة لانه لو اقيم مقام الفاعل
يلزم ان يكون منصوبا ومرفوعا فان قيل هل يجوز ان يقام المفعول المطلق الذي للتاكيد
وهو المصدر الذي يدل على مجرد مدلول الفعل ام لا يجوز ضرب ضرب زيد قلنا لا يجوز
ذلك لعدم الفائدة لدلالة الفعل عليه فقد نقل عن سيبويه جوازه كذا في شرح اللب
فان قيل ان العرب لم يحذف الفاعل ويقيم المفعول مقامه قلنا لاغراض احدها ان يكون
المخبر لا يعرف الفاعل فيتركه للجهل به والثاني ان يكون الفاعل عظيما يجله عن الذكر و
الثالث ان يكون حقيرا يرتفع عن ذكره والرابع ان يخاف عن ذكره يخاف ضربه
والخامس ان يكون الغرض ذكر المفعول دون الفاعل والسادس ان يكون المخاطب قد عرفه
فان قيل لم ضم اوله وكسر ثانيه في الثلاثي قيل فيه وجهان اصحهما انهم ارادوا ان يجعلوا
هذا المثال خالصا للمفعول ولم يجز نحوهما بما بين الحركتين كما كان لهما نظير في الحمل في
الافعال والثاني انهم جعلوا الضمة في اوله بدلا من رفع الفاعل المحذوف وهو الوجه
ضعيف لان المفعول قد رفع بدلا عن الفاعل ومنصوب الفعل على نوعين في محل لهذه
الجملة من الاعراب لانها مستانفة الاول خاصة والثاني عام ولا محل ايضا لقوله فالخاص
ثلثة احدها المفعول به لانه اي المفعول به انما يكون للمتعدي اي مع اسمه وجزؤه مجرور
المحل باللام والجار والمجرور متعلق بعند ركانه سال سائل لم كان المفعول به من الخاص
فقال لانه الاخر واعراب قوله كما ذكرنا وثانيها التمييز اعلم ان التمييز مصدر وهو قولك

مثلا اذا خلص شيئا من شيء وفرق بين المشتبهين ويقال مانه وعيزه وهو معنى
قولهم التمييز يحصل تخليص الاجناس بعضها من بعض وقولهم في الاسم المميز تجوز
مجاز وهو من باب وضع المصدر موضع اسم الفاعل وهو جائز كالطبع والنجم بمعنى
الطالع والناجم واعلم ان التمييز في الاصل يجوز حذف احد المثلين فصار عين اولها
كان التمييز من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال لانه اي التمييز انما يكون اي انما يكون
الا المبهم اي لا يجيء الا لاجل الابهام مثلا نحو طاب زيد نفسا ونصب العزيز عرقا
والجار والمجرور في قوله وفي التمييز التنزيل مرفوع على انه خبر مبتدإ محذوف تقديره و
نظيره كاين في التنزيل وهو واشتعل الرأس شيبا فان قيل لم كان التمييز اسما والجواب
عنه ان من مقتضاه حواجه معه وانما كان كذلك لان التمييز جواب نحو قال اي شيء عندي
الشيء فيقال في جوابه من وكذا ثم محذوف من الاختصار فيبقى الايجز على الكلام فان
قيل لم يسند جعل التمييز عن دون غيره من الحروف والجواب عنه ان لفظ التمييز
اسم جنس والموضوع لبيان الجنس من الحروف من اذا كانت للتبعيض في الاصل
والجنس هو الذي يتبعض ولهذا قدر من دون غيره فان قيل لم كان التمييز نكرة
والجواب عنه ان الغرض تعيين الجنس وذلك يحصل بالنكرة فلا حاجة الى زيادة اداة
التعريف فان قيل لم كان التمييز يؤتى به بعد الكلام التام الجواب عنه ان الغرض ازالة
اللبس في النسبة الكلام الذي لم يتم والثالث من المنصوبات الخاصة الجزء المنصوب
لانه انما يكون في افعال معدودة على ما سيجيء وهذه الافعال الناقصة فان قيل كيف
جعل الجزء المنصوب من معمول العوامل اللفظية القياسية مع ان كان سماعي والجواب
عنه ان جعل الخبر المنصوب من معمول الفعل الناصب مطلقا لا من معمول الفعل القياسي

القياسي حتى يرد ما ذكرتم والعام في المصدر والمفعول فيه والمفعول له والمفعول
معه والحال واعراب هذا الكلام ظاهر اما الاول اي المصدر ولكل فعل متعديا كان او لازما نصب
منصوبة وقوله سواء مرفوع بانه خبر مبتدإ محذوف كان ان ذلك المصدر سيما كان او مجرورا
او معرفة او نكرة والمراد من المبهم ان لا يدل على اكثر مما دل عليه الفعل ومن المحدود ما يدل
على اكثر مما دل عليه الفعل مثال المبهم نحو ضربته ضربا ومثال المحدود ضربته ضربة ومثال المعرفة
نحو ضربته الضرب الذي تعلم وانما لم يذكر مثال المصدر النكرة اكتفاء بمثال المبهم وما
كان بمعنى المصدر والموصول مع صلته مرفوع محلا على انه مبتدأ وخبره محذوف وهو
الظرف تقديره وكذا ينصب الفعل ما كان بمعنى المصدر ايضا اي كما ينصب الفعل مصدره و
هو منصوب على انه مفعول مطلق وفعله محذوف تقديره آخر ايضا اي حمله في الجملة على
تطبيق مثاله نحو ضربته سوطا فان ضربته ينصب سوطا وهو ليس بمصدر بل اقيم مقام
المصدر لانه لما كان الضرب بسببه والمفعول فيه وهو مرفوع بانه مبتدأ وقوله
وهو مبتدأ ثان وهو قوله ظرف الزمان والمكان وهو مع خبره مرفوع المحل على
الخبر المبتدأ الاول فان قيل كيف جعل المبتدأ مفردا وخبره مثنى في قوله وهو ظرف
الزمان والمكان مع ان مثل هذا غير جائز لعدم التطابق بينهما والجواب عنه ان هو
عائد الى الموصول وهو الالف واللام ويجوز الاخبار عنه بالمفرد والمثنى والجمع فان قيل
لم سمي المفعول فيه ظرفا قلنا تشبيها بالاواني لتحل فيها الاشياء والكوفيون يسمونها
محال الافعال فان قيل اشتقاق المكان مصدر من مكان يكون لم لا قلنا ان المكان فعال
من مكن يمكن ومنه مكن اذا ثبت في المكان وليس مفعلا من كان يكون الميم اذا اصل
وكذلك تعالى في جميع امكنة ما الزمان كله ينصب بالظرف مبهما كان او محدودا لان الفعل

ظ بالاواني ليحل

يدل على الزمان بصيغته كالدال على المصدر بمادته وكما ينتصب ضرب المصادر كذلك ينتصب
جميع ضروب الزمان فالمبهم من الزمان كالحين والوقت والمحدود في الزمان كاليوم و
الشهر والحول تقول في الزمان المبهم سرت حينا ودهرا وفي الزمان المحدود خرجت يوم الجمعة
والمكان المبهم وهو مرفوع بانه مبتدأ نحو اي فقط وان علم انه حسب بعده نحو الجهات الست
في حرف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكونوا من الظروف ويشبه حسب بغير لان غير لا يتعرف
بالاضافة كذلك حسب لا يتعرف بالاضافة تقول افعل هذا فحسب اي فحسبك والفاء فيه لتحسين
اللفظ وقيل هو جواب شرط محذوف كالجهات الست والجار والمجرور فيهما مرفوع المحل على انه
خبر المبتدأ او عند وهو معطوف على الجهات الست وهو ايضا من المكان المبهم وقد يستعار
للزمان نحو عند الليل وعند النهار ولا يدخل عليه من الحروف الجارة غير من نحو قولك من
عنده فلا يجوز الى عنده وقد يجيء للحكم كقولك عند ابي حنيفة كذا وكذلك قولهم عند
الشافعي وعند الفقهاء ووسط الدار وهو ايضا من المكان المبهم لانه اسم المبهم لداخل الدائرة
وينتصب بالظرفية بالسكون والجار والمجرور فيه منصوب محلا على انه حال من وسط والدار
واحترز به من الوسط بالتحريك لانه من المكان المحدود لانه اسم معين واما المحدود وهو مرفوع
بانه مبتدأ فلا بد له من في لان قوله لا بد لفظ الجنسية من البدل وهو التعريف و
المفارقة معناه لا مفارقة ولا تفريع مما في وما الفارسية جار ليست بتة مبني على الفتح
مرفوع محلا بانه مبتدأ خبر الجار والمجرور الذي متعلقه محذوف والجار والمجرور في قوله من
متعلقه بعد تقدير الكلام اما المحدود فلا مفارقة كاين لاي المحدود من في فجملة فلا بد
في محل الرفع بانها خبر المبتدأ في قوله من في تقول في المكان المبهم صليت امام المسجد بالنصب
والاثار وخلفه وفوقه وتحته ويمينه وشماله وعنده ووسط بالنصب كافة ولا تقول في المكان

كالحين و

في المكان المحدود صليت المسجد بالنصب ولا تقول انفا صليت وسط المسجد بالتحريك
وانما تقول مثل صليت في المسجد وفي وسط بالتحريك واعراب هذا الكلام ظاهر قوله ولما
دخلت الدار مرفوع المحل بانه مبتدأ وخبره قوله فتوسع ولا محل لهذه الجملة من الاعراب
لانها مستانفة فكان قائلا قال ما تقول بنحو دخلت الدار بنصب الدار مع ان غيره
انه من المكان المحدود واجاب بقوله واما دخلت الدار الى اخره فان قيل ما تقول
بنحو ذهبت الشام قلنا وجوابه ما ذكره المصنف وتقول ايضا فان قيل لم لا يتعدى
الفعل الى المكان المحدود بنفسه كما يتعدى الى الزمان بنفسه قلنا ان لفظ الفعل لا
يدل على المكان المحدود لا بحروفه ولا بحركاته وانما المكان من ضرورات المعنوية
العقلية اذ يستحيل الفعل من المخلوقات مع من غير مكان فلزم من ضرورات الفعل
مطلق المكان لا مكان مخصوص بخلاف الزمان فان الفعل يدل عليه بلفظه فان قيل
لم يتعدى الى المكان المبهم مع انه لا دلالة للفعل عليه لا بحركاته ولا بحروفه ولا اعتبار
بدلالته التزاما والجواب عنه ان المكان المبهم شبيه للزمان من حيث التغير والتبدل
والاستغراق الابدي ان هذا الظرف لا ينفرد على وجه واحد اذا الفوق يصير تحتا
واليمين يتحول شمالا كما ان الزمان يصير حاضرا والحاضر ماضيا فحمل المكان المبهم
على الزمان والمفعول له وهو مرفوع بانه مبتدأ له وهو قوله علة الاقدام على
الفعل مثاله نحو ضربته تاديبا وخرجت مخافة الشر تاعدة وامتحان هذا المفعول
بان تقديره في جواب لم فان صلح فهو مفعول له وبيانه ان قائلا اذا قال ضربت زيدا
تاديبا وكذلك في اشباهه ومن خاصية هذا المفعول ان لا يقع الا مصدرا
والمفعول وهو مبتدأ وخبره محذوف معه منصوب على الظرفية وعامله محذوف

والهاء ضمير مجرور لكونه مضافا اليه يعود راجع الى المفعول الحاصل معه الفعل وهو
المنصوب بعد الواو التي بمعنى مع مثاله نحو استوى الماء والخشبة وهذه الجملة
مجرورة المحل بالاضافة لحواليه ويذكر وهو فعل مجهول والقائم مقامه فاعله مستتر فيه
راجع الى المفعول معه بعده وهو مبني على الضم لانه حذف منه المضاف اليه تقديره ويذكر
المفعول معه عقيب السابع يعني يذكر في باب الثالث فان قيل ان المفعول معه من السماعية
لان العامل فيه الواو فكيف عدها من المنصوبات العامة قلت انما عدها نظرا الى
مذهب الاخفش لان الباب قياسي عنده وعند سيبويه مقصور على السماع فان قيل
ما العامل في المفعول معه قلنا فيه خلاف وعند الاكثرين ان العامل فيه الفعل المتقدم
بواسطة الواو وعند الحجاج والعامل فيه الفعل المحذوف والاخفش قائل على انه انتصب
ما بعد الواو على انتصاب مع وقد ضعفوا قوله بان مع منصوب على الظرفية وحكمه(?)
ليس بظرف الا انه لان نقول انهم اذا اقاموا الواو مقام مع وكان الواو حرفا لا
يتصور فيه الاعراب اعربوا ما بعده اعراب مع كما انهم وضعوا الا موضع غير اعربوا
ما بعده اعرابه فان قيل لم اختاروا الواو للنيابة عن مع دون غيرها قلنا الواو
للجمع ومع للمصاحبة والجمع والمصاحبة متقاربان فان قيل لم يرفعوا ما
بعد الواو ههنا عطفا على الفاعل والجواب عنه ان الفاعل قد يكون مضمرا غير مؤكد
وما هذا السبيل الا ان يعطف عليه انفصل(?) لو رفعت لبطلت معنى المصاحبة لان
العطف على الفاعل بغير الواو ولمطلق الجمع كقولك قام زيد وعمرو ولا يدل على اجتماعهما
في الزمان واذا نصبت دل على ذلك فائدة ومن المفعول معه قولهم ما صنعت
واباك اي مع ابيك وقولهم انكر ماضيا في زاوية الكرم مع ضيق(?) وقالوا ما انت وزيدا

زيدا نصب على مع الواو وليس في اللفظ وانما هو مقدر تقديره ما صنعت و
زيدا ومنه قولهم كيف انت والحرث اي كيف يكون مع الحرث والخامس من المنصوبات
العاشر(?) الحال واعلم ان الحال مؤنثة ولفها منقلبة عن الواو كقولك في جمعها احوال
وفي تصغيرها حويلة واشتقاقها من التحويل وهو التنقل ومن الاصل في الحال ان
يكون منتقلة وهي اي الحال بيان هيئة الفاعل والمفعول الهيئة الحالة التي
عليها من ركوب ومشي وعلم وجهل وغير ذلك وهي جواب كيف كما ان المفعول له
جواب لم واعراب هذا الكلام ظاهر مثال الحال التي تبين هيئة الفاعل نحو رايته
جالسا وحقها اي حق الحال ان يكون نكرة كما ان من حق ذي الحال ان يكون معرفة
واعراب هذا الكلام ظاهر فان اردت الحال عن النكرة اي عن ذي الحال النكرة
فقدمها عليه وهذه الجملة مجزومة المحل لكونها جوابان وانما دخل الفاء فيه
لانه اذا كان الجزاء امرا يجيء بالفاء مثاله نحو جاءني راكبا رجل وانما لزم تقديمها
لانه لو لم يقدم لجعل النكرة صفة لما قبلها وعليه قوله والجار والمجرور متعلقة
المتعلق مرفوع المحل بانه خبر مقدم للمبتدأ المؤخر وهو لغة ظرف مستقر موحشا
وهو حال من فاعل الظرف وهو طلل قديم والمراد المصنف هذا من تنكير ذي الحال وتقديم
الحال عليه اي هو على مذهب الكوفيين والاخفش لا على مذهب سيبويه فان موحشا
عنده حال من المستكن في الظرف ح لا يكون من هذا القبيل عنده كما اشتهر
مستديم واعراب هذا ظاهر قاعدة واعلم ان الاسم لا يكون حالا الا باجتماع ستة
اشياء احدها ان يكون نكرة لانها خبر من وجه واصل الخبر ان يكون نكرة والثاني
ان يكون مشتقا وفي معنى المشتق لانها خبر ومن حق الخبر ان يكون من المشتقات

شتم

فان قيل ان اية في قوله تعالى هذه ناقة الله لكم اية حال مع انها ليست من المشتق قلنا
انها في معنى العلامة والثالث ان يصلح جوابا لكيف كما تقول جاءني زيد فيقول
كيف فتقول راكبا او ماشيا وانما جعلت جوابا لكيف لان كيف يسئل بها عن الحال
والرابع ان تاتي الحال بعد كلام تام لانها تشبه الظرف والمفعول به والتمييز
والخامس انه يحسن تقديرها بفي حال كذا لان في يدل على الظرف والحال مشبه به
والسادس ان يكون صاحبها معرفة او قريبا منها قاعدة والعامل في الحال فعل
او معنى فعل فاذا كان العامل فعلا جاز تقديم الحال وتوسطها وتاخرها نحو اقبل
زيد مسرعا واقبل مسرعا زيد ومسرعا اقبل زيد كل ذلك جائز وان كان العامل
معنى فعل جاز تاخيرها وتوسطها ولم يجز تقديمها على عاملها لضعفه مثاله
نحو كل هذا زيد قايما وهذا قايما زيد وقايما زيد كل ذلك جايز ويعمل في قايما
معنى التشبيه ومعنى الاشارة ولا يجوز قايما هذا زيد لان اللفظ غير عامل والمعنى
ضعيف فان قيل اذا كان عامل الحال ظرفا نحو زيد في الدار قايما هل يجوز
تقديم الحال عليه ام لا قلنا لا يجوز تقديم الحال عليه عند اكثر البصريين لضعف
عامله لانه في الحقيقة نايب عن العامل المحذوف وقال ابو الحسن يجوز تقديمها
عليه فان قيل هل يقع الحال من الجار والمجرور نحو مررت برجل جالسا ام لا
قلنا لا اختلاف في جوازها وحسنها لان حرف الجر يتعلق بفعل مذكور او مقدر
محذوف والعامل في الحال اذا هو الفعل بواسطة الحرف فان قيل هل يجوز تقديم
الحال على حرف الجر في نحو مررت بزيد جالسا ام لا قلنا لا يجوز لان حرف الجر من تتمة العامل
فلا يجوز ادخال الحال بين بعض العامل فان قيل ان كافة حال مقدمة على الجار

حرف الجر في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس قلنا ليس بحال من
الناس والهاء فيه للمبالغة فان قلت هل يجوز وقوع الحال من المضاف اليه نحو
رايت غلام هند جالسة ام لا والجواب عنه ان الحال من المضاف اليه ضعيفة قليلة
لفقد العامل لان العامل في الغلام فعل وفي هند عمرو بالاضافة وليس في الغلام معنى
فعل حتى يعمل في الحال ولا يمكن ان يعمل فيها عامل الغلام لانه يلزم الاختلاف في
العامل وهو لا يجوز فان قيل حنيفا في قوله تعالى قل بل ملة ابراهيم حنيفا حال
من مضاف اليه وهو ابراهيم وانتم قلتم لا يجوز والجواب عنه ان حنيفا منصوب
بفعل محذوف تقديره واتبعوا حنيفا وقيل هو حال من الملة فايدة و
اعلم ان الحال على اربعة اقسام احدها الحال المنتقلة وهو الاصل كقولك جاءني
زيد ساكنا ومعنى المنتقلة ان يكون بحيث لا يصح ان يجعل مكانها حالا اخرى الا ترى
لو جعلت مكان راكبا ماشيا والثاني الحال الثانية المؤكدة وهي الصفة التي لا يصح
تبديلها بخلافها كقوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معكم لان التصديق لما معهم من التوراة
صفة لازمة للقران فلو لم يذكر مصدقا لفهم من قوله الحق والحال الثالثة المقدرة
وهي التي لا يكون واقعة في الحال منتظرة كقولك مررت برجل معه صقر صايدا به غدا
فصايدا حال مقدرة لانه لم يكن متشغلا بالصيد وقت مروره بل مقدر له وانما صاحب
الحال فيها فانها ذي معلا نها معرفة ولو جعلت صاحب الحال رجلا جاز لانكره
فقد وصفته واي اذا وصفته صلاس الى آخره لكان العامل فيه معنى الاستقرار وان جعلته
حالا من رجل لكان العامل فيه مررت والحال الرابع الموطئة وهي الاسم الذي
يقع بعد الصفة وجاء بعد تمام الكلام كقولك مررت بزيد رجلا صالحا فرضا

والحال

وحال لازمة

حال هو طيبة فانه يقول لقيته فردين فتثنى الصفة وهو حال من الفاعل والمفعول
وتقول لقيته مصعدا منحدرا فتجعل احدى الصفتين حالا من المفعول والاخرى من الفاعل
وتقول اخذته بدرهم فصاعدا او التقدير فزاد الثمن صاعدا ولا يجوز فيه غير الفاء من حروف
العطف ومنها كلمات جاءت منصوبة على الحال فمنها قولهم بعته يدا بيد اي نقدا كاينة
وكذلك قولهم هو ابن عمي دنيا اي لصاقا من نحية عنه اذا التصقت وكذلك قولهم هو عربي
محضا فالصاد منها قولهم بيت حسابه بابا اي مفصلا فان كل جزء موضع الطائر اسم الفاعل
وهو مرفوع بانه مبتدا لكل اسم وهو مرفوع بانه خبر مبتدا اشتق ومن الجملة الفعلية
مجرورة المحل لكونها صفة الاسم ذات وهو مصطلح يشتق من فعل والموصول مع صلته
مجرور المحل لكونه مضاف اليه لذات ويجري على يفعل من فعله وهذه الجملة مرفوعة
المحل بانه خبر مبتدا محذوف تقديره وهو يجري على يفعل من فعله اي هو حرف من
حروف التفسير بوازنه في حركاته وسكناته وهذه الجملة مرفوعة المحل لكونها
تفسير اليجري فانه يجعل لا محل لهذه الجملة من الاعراب عمل وهو منصوب بانه مفعول
مطلق ومضاف اليه قوله ما يجري عليه وقوله اذا عامله الفعل المقدم اي يدل به
الحال او الاستقبال وهذه الجملة مجرورة المحل لاضافة اذا اليها مثاله نحو زيد ضارب
غلامه عمروا وهذه الجملة مجرورة المحل لاضافة خبر اليه فيرفع اي يرفع الفاعل وينصب
المفعول كما واعرابه ان وهي حرف من حروف المشبهة بالفعل وهو منصوب محلا
بانه اسم ان كذلك الكاف فيه من حروف الجارة ذلك مجرور المحل والجار والمجرور
متعلق بكاين مرفوع محلا على انه خبره تقديره كما يعمل يجري كاين كذلك والجار والمجرور
وكما متعلق بخبر مبتدا محذوف اي هو اعني اسم الفاعل كاين كيجري في النصب والرفع

اسم الفاعل تحت

والرفع والكاف في كذلك بمعنى في كما يجيء بمعنى اللام وزيد قايم غلامه وهذه الجملة مجرورة
المحل بالعطفية فيرفع اي يرفع الفاعل فقط الفاء جزائية فقط اسم من اسماء الافعال مبني
لوقوعه موقع المبني وكونه بمعناه تقديره اذا نصبت الفاعل بقايم فقط اي انته
عن نصب المفعول فعل لازم لا ينصب المفعول به كيقوم والجار والمجرور مع متعلقه المحذوف
مرفوع المحل على انه خبر مبتدا تقديره هو كاين كيقوم اسم المفعول كل اسم اشتق لذات
من وقع عليه الفعل وهو يجري على يفعل من فعله نحو زيد مكرم اصحابه كما تقول
زيد يكرم اصحابه واعرابه ظاهر وذلك وهو مرفوع المحل على انه مبتدا وخبره الجار
والمجرور في قوله في التنزيل تقديره وذلك كاين في التنزيل ذلك وهو مرفوع
محلا بانه مبتدا يوم وهو مرفوع على الخبرية مجموع وهو مرفوع بانه صفة
اليوم له وهو متعلق بمجموع الناس وهو مرفوع بانه قايم مقام الفاعل لمجموع
اي يجمع له الناس وهذه الجملة مرفوعة المحل لكونها تفسير لمجموع الصفة المشبهة
ما لا يجري على يفعل من فعلها نحو كريم وحسن وشبهت باسم الفاعل في انها تثنى
وتجمع وتؤنث وتذكر والجار والمجرور في قوله متعلق بقوله تعمل عمل فعلها
وهو منصوب بنزع الخافض تقول زيد كريم اباه وشريف وحسن وجهه كما تقول
زيد كرم اباه وشرف حسنه وحسن وجهه واعراب هذا الكلام يعلم بادنى فكر
المصدر وهو الاسم الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه ويعمل عمل فعله وقوله اذا فرق
وعامله الفعل المقدم كان منونا وهو مع اسمه وخبره مجرور المحل لاضافة اذا اليه مثاله
نحو عجبت من ضرب زيد عمروا كما تقول عجبت من ان ضرب زيد عمروا واعلم ان المصدر
يقع على ثلثة اوجه منونا ومضافا وبالالف واللام واقوى اعماله في العمل المنون

لانه يوجد نكرة كما ان الفعل كذلك بخلاف المضاف والمعرف باللام لان الفعل لا
يدخله الاضافة والالف واللام فان قيل فالتنوين ايضا لا يدخل الفعل فكيف
يعمل المصدر مع التنوين قيل هو وان لم يدخله الا انه دال على معنى يحصل الفعل
وهو التنكير فان قيل هل يجوز ان يقال عجبت من ضرب عمروا زيد بتقديم المفعول
على الفاعل ام لا قيل يجوز ذلك كما في الفعل وقد يضاف الى الفاعل ويترك المفعول
منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب والى المفعول فيترك الفاعل مرفوعا نحو
عجبت من تقصيها اللص الجلاد ويترك ذكرهما جميعا كما في قوله تعالى او اطعام
في يوم ذي مسغبة يتيما وقوله اطعام مصدر منون ويتيما منصوب به وفاعله محذوف
للعلم به فان قيل لم لا يجوز ان يكون فاعله مضمرا في تحته ولم يكن محذوفا قيل قد ذهب
بعض الناس الى ذلك وقدر فيه ضمير فاعل لا يظهر كما لم يظهر في الفعل الواحد كقولك زيد
قام واحتج لذلك بان المصدر قد نصب المفعول وله فاعل مما مظهر فيجب ان يكون
مضمرا في تحته لان المفعول بلا فاعل محال وقال الجزولي لا ضمير فيه لانه اسم جنس ولا شيء
من الاسماء الاجناس يحتمل الضمير وقوله وهو مرفوع بانه مبتدأ تعالى فعل ماض
فاعله مستتر فيه راجع الى الله تقديره هو تعالى عن النداء والمنذر ولا محل لهذه الجملة
من الاعراب لانها معترضة بين المبتدا والخبر وبين القول ومقوله وفائدته التنزيه
فان قيل لم لا يجوز ان يكون مجرورة على انه صفة الضمير في قوله قيل لان الضمير لا يوصف
اللهم الا ان يكون الضمير في تفسير المظهر واي حسن ان يكون جملة تعالى اعتراضا فيه
في هذا المقام وغيرها قرأ وهم من بعد غلبهم سيغلبون قوله هم مرفوع بانه
خبر مبتدأ وهو قوله على اختلاف القراءتين متعلق بعنوحر فهي قراءة سيغلبون

بالبناء

بالبناء للفاعل فالمصدر مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل اي من بعد ان
غلبوا سيغلبون ومن البناء للمفعول فالمصدر مضاف الى الفاعل فحذف المفعول
متروك وعلى هذا الوجه ان نقرأ الم غلبت الروم بالبناء للفاعل وقد خرجه
ويجعل الضمير المضاف اليه المصدر للفارسي لا للروم قاعدة واعلم ان معمول
المصدر لا يتقدم عليه لانه صلة وتقديم الصلة على الموصول فاسد واسا علم
المضاف كل اسم اضيف الى اسم اخر فان الاول يجر الثاني ويسمى الجار مضافا والمجرور
مضافا اليه واعراب هذا الكلام ظاهر لا يحتاج الى البيان واعلم ان اشتقاق المضاف
من قولك اضفت الشيء الى الشيء اذا اسندته اليه ومنه قول امرئ القيس فلما دخلناه
اضفنا ظهورنا الى كل حاذي جديد مشطب والاضافة وهي مرفوع بانه مبتدأ وخبره
على ضربين معنوية يجوز فيها الرفع والنصب والجر اي مقدرة يجوز فيه الرفع والنصب
والجر ايضا على اعتبار المقدر معنى وهو منصوب تقديرا بانه مفعول مفيدة
في المضاف تعريفا او تخصيصا واعلم ان المضاف قد يكتسب من احكام المضاف اليه
معنى الكل يعني حكم المضاف اليه دخول في حكم فمن تلك الاحكام التعريف كقولك
رايت غلام زيد فغلام ههنا معرفة باضافته الى المعرفة ونحو راكب فرس لانك اذا
قلت راكب كان شايعا في اجناس ما يركب فاذا قلت راكب فرس خصصته ومنها
التنكير الاترى انك اذا اضفت زيدا مثلا الى معرفة نكرته قبل الاضافة ثم اضفته
ليكون حاليا بالاضافة ولولا ذلك لما صحت اضافته اذ لا يتصرف في الاسم من وجهين
ومن هذا قول الشاعر علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم ومنها الاستفهام كقولك
غلام من عندك فمن للاستفهام لو اقتصرت عليها كنت مستغنيا بها عن الهمزة وكان

هو المسؤول عنها واذا قلت غلام من رايت صار الغلام هو المسؤول عنه ومنها
الجزاء كقولك من تضرب اضرب فمن منصوبة بتضرب فلو قلت غلام من تضرب اضرب صار
الشرط ضرب الغلام وكان فيه ذكر الشرط ضرب من ومنها العموم لقولك اكرم كل عالم
فهذا عام في العلماء فاذا قلت اكرم غلام كل عالم العموم في غلمان العلماء مع
ان لفظ غلام في نفسه ليست عامة وانما اكتسب العموم من كل ومنها البناء
يعني اذا اضيف اسم معرب الى كلمة مبنية فقد حكم البناء منها اليه ثم بني على الفتح
الذي هو اخف الحركات وهذه القاعدة عند البعض كقوله تعالى ومن خزي يو
مئذ بفتح الميم وكسره وكقوله تعالى انه لحق مثل قرأ بالفتح والضم وقوله يوم
لا تملك نفس قرئ بالفتح والضم وكذلك اذا اضيف اسم الزمان الى الفعل الماضي والمستقبل
كانت مبنية على الفتح معربة ايضا على الوجهين كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين قرئ
بالرفع والفتح قال النبي عليه السلام كيوم ولدته امه نقل بفتح الميم وخفضه وكذا اذا اضيف
مثل وغير الى شيء على طريق المثال كما تقول النحاة الكلمة ثلثة اسم نحو زيد وفعل نحو
ضرب ويضرب وحرف نحو من وفوائد الاضافة هنا غير منحصرة كذا قيل الاعراب وهو اي
للاضافة المعنوية في الغالب والجار والمجرور فيه متعلق بخبر المبتدا وهو قوله بمعنى
من مثال الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد مثال الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة
فان قيل لما اذا يفرق بين الاضافة بمعنى اللام وبمعنى من قيل بالمعنى واللفظ اما
المعنى فهو ان الاضافة غير المضاف اليه بالكلية اذا كانت الاضافة بمعنى اللام واذا كانت
بمعنى من كان الاول بعض الثاني الا ترى ان قولك غلام زيد واذا قلت خاتم فضة
كان الخاتم بعض الفضة واما اللفظ فهو انه يصح ان تجعل الثاني صفة للاول

ثوبه
الاول او خبرا عنه او مميزا له كما في الاضافة بمعنى من لقولك هذا جزء يصح ان يقول
الثوب جزء ولا يصح مثل ذلك فيما هو بمعنى اللام فان قولنا يد زيد من اي الاضافتين
هي بمعنى اللام لان ما ذكرنا في التي بمعنى لا يصح فيها فان قلت فاليد بعض زيد قيل
هو بعض الجثة لا على معنى انها تقوم بنفسها بخلاف الثوب فان قيل كاليوم من
ايهما قيل بمعنى اللام لان كلام المحيط بالشيء كالسوار جامعة لاجزائه والجزئي
غير الاجزاء ولهذا لا يصح فيها ما ذكرنا في التي بمعنى من وكذلك اضافة الظروف نحو
خلف زيد وكذلك فادس جوف وهو صحيح فان قلت فقد قالوا هو جاري
بيت بيت اي بيتا البيت وليس مضافا فان قيل لم تقصد هنا كل الاضافة التي
بمعنى اللام ذكروه هنا واستغنا عن تقدير الكلام ليصير حالا في معنى المعرفة كانك
قلت هو جاري ملاصقا فان قيل ان المضاف اليه هل هو مجرور بالمضاف اليه بتقدير حرف
الجر قلنا ان المضاف اليه مجرور بالمضاف لا بتقدير حرف الجر لوجهين احدهما ان حرف الجر
لا يعمل مضمرا والثاني انه لو عملت حروف الجر لصار في حكم المنطوق به وذلك يبطل معنى الاضافة
فان قيل لو كانت اللام مرادة لبني الاسم لتضمنه معنى الحرف قيل انما يبنى الاسم اذا تضمن معنى
الحرف تضمنا لا يسايغ اظهاره معه واظهار اللام هنا ممكن جائز بخلاف اين وكيف فان
قيل ان المتضمن بمعنى الحرف هل هو مضاف او مضاف اليه قيل ان الاصح ان المتضمن
بمعنى الحرف هو المضاف دون المضاف اليه لانه الذي يعمل بتقويته فلولا انه يتضمن
معناه لما قوي على العمل في المضاف اليه الاضافة دون المضاف قيل لمعنى انما عمل
في المبتدا لشبهه بالفاعل والمضاف هنا هو الذي قام مقام حرف الجر فكان العامل فان
قيل ان الغرض من الاضافة تعريف المضاف او التخصيص فما يحصل بالاول فما حاجة

الاضافة قبل الالف واللام تعريف بالعهد وذلك لا يحصل منه تعريف مثل الاضافة و
هذا هو الغرض من تعدد المعارف لان لكل واحد منها له غير الاخر لفظية يجوز فيه
الرفع والنصب والجر على حسب المعطوف عليه والاضافة اللفظية هي التي اذا فككت
المضاف من المضاف اليه عمل الاول في الثاني نصبا او رفعا وهي اضافة اسم الفاعل الى
المفعول والصفة المشبهة الى فاعلها نحو ضارب زيد واعراب هذا الكلام مستغنى
عن الشرح وحسن الوجه وفيه تسعة اوجه احدها وهو الاصل قولك مررت برجل
وجهه حسن فالجملة في موضع جر والثاني مررت برجل وجهه وهو كالاول الا انك قدمت
الخبر والثالث ان تجر حسنا على الصفة رجل وترفع الوجه به والرابع ان تضيف
حسنا الى الوجه وتسقط منه الهاء وفي حسن ضمير يرجع الى الرجل ولهذا تؤنث
حسنا وتثنيه وتجمعه على حسب الموصوف والاضافة هنا غير محضة لتقدير كونها فيها
التنوين والخامس مررت برجل حسن وجهه على انا نجعل الوجه نكرة وانما ساغ
ذلك لانه قد علم انه لا يريد الا وجهه والسادس مررت برجل حسن وجها بتنوين الصفة
وتنصب وجها على التمييز والسابع مثله الا ان في الوجه الالف واللام وينصب على
التشبيه بالمفعول لا على التمييز لان التمييز لا يكون معرفة والثامن كذلك الا انك
ترفع الوجه كقولك مررت برجل حسن الوجه وفي هذا ثلاثة مذاهب احدها ان في حسن
ضميرا يعود على رجل والوجه بدل منه وهو قول ابي علي والثاني والوجه مرفوع بحسن
والعائد محذوف اي الوجه منه وهو قول الزجاج والثالث ان الالف واللام بدل
من الهاء وهو قول الكوفيين والوجه التاسع مررت برجل حسن وجهه بالاضافة
الى الا انه قبيح وان كان الموصوف معرفة كقولك مررت بالرجل الحسن الوجه

الوجه جاز فيه وانما جاز الجمع بين الالف واللام والاضافة لان الاضافة هنا لا تفيد
تعريفا فاذا احتجت الى التعريف اتيت بالالف واللام ويجوز نصب الوجه على التشبيه
بالمفعول والرفع على ما تقدم في النكرة ويجوز الحسن وجها ولا يجوز الحسن وجه
بالاضافة ولا الحسن وجهه فايدة واعلم ان اضافة اسم المفعول الى مفعول ما لم
يسم فاعله نحو هو منصوب الرب ومسرور القلب اي بنصره الرب ويسر قلبه واضافة
افعل التفضيل الى ما يكون من جنسه وفي لامه نحو زيد افضل القوم ولا يقال افضل
الحمير اضافة لفظية ولم يذكر المص هذين القسمين والاضافة تعاقب التنوين
فان قيل لم حذف التنوين من الاسم المضاف قلنا حذف التنوين منه لوجهين احدهما
ان التنوين يدل على ان الاسم نكرة ولانه على خفة واذا اضفته نقل لاحتياجه الى الاسم
المضاف اليه وهو معنى قولهم يؤذن بالانفصال اي بتمام الاسم الاول والاضافة
يؤذن بالاتصال اي بتمام الاسم الثاني كتمام الاول في تعريفه او تخصيصه ولهذا قال سيبويه
المضاف اليه معاقب للتنوين داخل في المضاف وكما ان الاضافة تحدث التعريف
او التخصيص فهي كالالف واللام وكما لا يجمع التنوين مع الالف واللام كذلك مع
الاضافة ونون التثنية والجمع لانها بمنزلة التنوين ولا بد في المعنوية من تجريد
المضاف من حرف التعريف وانما منع ذلك لئلا يتعرف من وجهين وتقول في اللفظية
الحسن الوجه والضارب زيد والضاربو زيد والضارب الرجل وانما جاز الجمع بين
الالف واللام والاضافة فيها لان الاضافة لا تفيد التعريف هنا فلما احتجت الى التعريف
اتيت بالالف واللام ولا يجوز الضارب زيد لعدم الفايدة فان قيل هل يجوز اضافة الشيء
الى نفسه قلنا ان اضافة الشيء الى نفسه غير جايزة لان الغرض من الاضافة التخصيص

نفسه لا

والثاني يختص بنفسه فان قيل ان اضافة الشيء الى نفسه وقعت في التنزيل فكيف يقال انها
لا تجوز نحو قوله تعالى ولدار الآخرة والدار هي الآخرة بدليل قوله تعالى والدار الآخرة و
كذلك قوله تعالى حبل الوريد وحب الحصيد والحب هو الحصيد وبقولهم صلوة الاولى
ومسجد الجامع والتقدير الصلوة الاولى والمسجد الجامع والجواب عن هذا النوع
عنهم قالوا انه على تقدير حذف المضاف تقديره والدار الساعة الآخرة وحبل الشيء
الوريد الوارد وحب النبت الحصيد وصلوة الساعة الاولى والمكان الجامع وهل لا
يكون اضافة الشيء الى نفسه فان قيل هل يجوز وقوع الفاصلة بين المضاف والمضاف اليه
ام لا قلنا يجوز ان يقع الفاصلة بكلمة واحدة بين المضاف والمضاف اليه كما قرئ ابن عامر
قوله تعالى قتل اولادهم شركائهم بنصب اولادهم وجر شركائهم فاولادهم كلمة وقعت
فاصلة بين المضاف والمضاف اليه فان قيل هل يجوز اضافة الموصوف الى الصفة
ام لا والجواب ان اضافة الموصوف الى الصفة يجوز عند الكوفيين ولا يجوز عند
البصريين الاسم التام هو الذي ينصب لانه تم بالتنوين فاستغنى عن الاضافة وهو
يقتضي تمييز الابهام وتماهيه باحد اربعة اشياء واعراب هذا الكلام مستغن عن البيان
بالتنوين والجار والمجرور فيه متعلق بالمحذوف مرفوع المحل على انه خبر مبتدأ محذوف
تقديره الاول بالتنوين مثاله نحو ما في السماء قدر راحة سحابا فان قيل فما
الناصب لقوله سحابا قيل وجهان احدهما ان قولك قدر راحة سحابا عشرين
لان المضاف اليه بمنزلة التنوين في عشرين اذا كان يعاقبها والثاني ان تقدير الكلام
ما في السماء سحابا قدر راحة فلما اخر وجعل قدر راحة مبتدأ وما قبله خبرا وتم
الكلام بذكره جرى سحابا مجرى التفضيل وبنون التثنية نحو منوان سمنا وقفيزان

برا وهما قفيزان بنون التثنية وهما متحملان من الاجناس الموزونات والمكيلات
فانتصبا بان فصلهما ما بعدهما كما ينتصب ضاربان وبنون الجمع نحو عشرين
درهما وهو مختار من الاجناس المعدودات فانتصبه بضاربين وبالاضافة نحو ملؤه
عسلا ومثله رجلا فانهما قد تما بالاضافة ويقال الثلثة الاول مقادير وهي
المساحة والوزن والكيل والعدد وللاخير مقاس وقوله والتمييز مرفوع بانه مبتدأ
خبره رفع الابهام وقوله عن المفرد متعلق بالابهام كهذا كالمثال المذكور والجار والمجرور
فيه مرفوع المحل على انه خبر مبتدأ محذوف او عن الجملة وهي معطوفة على المفرد نحو طاب
زيد نفسا وهذه الجملة مجرورة المحل بالاضافة خواليه وقد تبين وهو فعل فاعل
محذوف تقدير الكلام بغير سبحانه الكلام التمييز الذي يرفع الابهام عن الجملة في غير
المنصوب ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها مستانفة **الباب الثالث في العوامل
اللفظية السماعية** وهي اي العوامل ثلثة اصناف احدها حروف وثانيها افعال
وثالثها اسماء فان قيل لم قدم المص الحروف على الاسماء قيل لان الحروف اصل فيها
لقدم وجود الاطراد فيها بخلاف الافعال والاسماء فان قيل لم قدم الافعال على الاسماء
والجواب عنه ان الاسماء يعمل بمشابهة الافعال كاسم الفاعل وغيره والجر كالاسماء
الجازمة نحو من وجملتها لصدق تسعون على ما ذكره الامام المحقق رحمة الله عليه
في العامة والحروف انواع منها ما يعمل في الاسماء وما يعمل في الفعل فان قيل لم قدم
المص الحروف العاملة في الاسم على الحروف العاملة في الفعل قيل لما قدم لكثرة
الاول وقلة الثاني وما يعمل في الاسم نوعان احدها عامل في المفرد وثانيهما عامل
في الجملة اي جزئي الجملة فان قيل لم قدم من الحروف العاملة في الاسماء ما هو الجار

ولحد على ما هو العامل عليه فان قيل ان الواحد مقدم من الحروف العاملة على الاثنين
وما هو في المفرد نوعان الاول جار والثاني ناصب فان قيل لم قدم من الحروف العاملة
عملا واحدا الجار على الناصب فالجواب عنه ان الجار عامل بلا ريب ولا شبهة بخلاف
الناصب لانهم اختلفوا في ان الناصب بعد هذه الحروف ام الفعل كقولهم استوى الماء
والخشبة اما الحروف الجارة فسبعة عشر فان قيل لم عملت هذه الحروف والجواب عنه انما
عملت هذه الحروف لانها اختصت بالاسماء فان قيل لم عملت هذه الحروف الجر والجواب عنه
انما عملت الجر لوجهين احدهما انها لما اختصت بالاسماء عملت العمل المختص بالاسماء وهو
الجر والثاني ان هذه الحروف تقع وسطا بين الاسم والفعل والجر يقع وسطا بين الرفع
والنصب فاعطي الاوسط للاوسط من وهي من حروف الجر على انه خبر مبتداء محذوف
كان قيل لم بدءها دون سائر حروف الجر قيل لوجهين احدهما انها اكثر حروف
الجر وتصرف في معانيها والثاني ان من الحروف الجر ما تتعاقب عليها كما في قالك
تقول سرت من الكوفة الى بغداد لابتداء الغاية والجار والمجرور فيه متعلق بمحذوف
مرفوع المحل على انه خبر مبتدإ محذوف في المكان نحو خرجت من البصرة ولابتداء
الغاية في الزمان عند البصريين واجازه الكوفيون محتجا بقوله تعالى لمسجد
اسس على التقوى من اول يوم وللتبعيض نحو اخذت من المال ويعرف التبعيض
بان يصلح ان يقام في موضعها وضع بعض فان قيل في الحرف اقامته من مقام
بعض وقد يمكن ان يقال اخذت بعض المال او شربت بعض النهر قيل الغرض
فيها كثير التصرف في الكلام والاختصار الا ترى انك لو قلت شربت بعض الماء كان فكه
الظاهري [illegible] والثاني اقل من الاسم للبيان في عشرة من الدراهم ومثاله قوله فاجتنبوا

فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الرجس الذي هو الاوثان وللزيادة والجار والمجرور
فيه متعلقه المحذوف مرفوع المحل لكونه معطوفا على قوله للبيان وعلامته ان من
تزاد في النفي كقولك في ما جاءني احد وما جاءني من رجل الا انها في رجل تفيد زيادة
تفيد معنى ذلك اذا قلت ما جاءني رجل يجوز ان يكون جاءك اثنان او اكثر واذا
قلت ما جاءني من رجل عم النفي بخلاف ما جاءني من احد فان من زايد مخصص زيدت
لتوكيد معنى النفي اذ لا فرق بين ما جاءني احد الا فانهما معا معنى الاستغراق فان
قيل هل يجوز زيادتها في الواجب ام لا والجواب عنه ان الاخفش اجازه ومنع
غيره واحتج بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم ونحوه وسيبويه في مثل ذلك مفعولا محذوفا
تقديره شيئا من ذنوبكم واما قوله تعالى وينزل من السماء من جبال فيها من
برد فمن الاول لابتداء الغاية واما الثانية فعلى قول الاخفش زائدة
والجملة صفة لجبال وعلى قول سيبويه هي لبيان الجنس فايدة واعلم ان من يجيء
بمعنى البدل كقوله تعالى ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة اي بدلا منكم وقوله تعالى
ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة اي بدلا من الاخرة والثاني الى وهي وضعت
لانتهاء الغاية اما في المكان نحو سرت الى الكوفة واما في الزمان نحو قوله تعالى
من انصاري الى الله فايدة واعلم ان الى يكون اسما وحرفا واما كونه حرفا فقد
ذكرنا واما الاسم فواحد الالاء وهي النعم وتعالى في الواحد الى والى اي والثالث
حتى وهي في معناها اي معنى الى الا ان مجرورها اي مجرور حتى اما شيء ينتهي المذكور
قبلها اي حتى به ذلك الشيء مثاله نحو اكلت السمكة حتى راسها ويجوز فيه الرفع
والنصب والجر وشيء ينتهي المذكور عنده اي عند ذلك الشيء مثاله نحو نمت البارحة

وما جاءني من احد

حتى الصباح فالراس ينتهي اي بالراس السمكة والصباح حده ينتهي الليلة ومن
ثم لو قلت نمت الليلة حتى نصفها او ثلثها لم تجز وانما لا يجوز وحدها ان يدخل
بعدها فيما قبلها ان ما قبلها حتى وكلتا ان تدخل على المظهر نحو انا زيد والمضمر
وحتى لا تدخل الا على المظهر فيقال السر في ذلك ان الضمير كناية عن السابق فهو
يجي وحتى آخر جزء من السابق او ما يلاقي آخر جزء منه لا هو كذا قيل في الجارية فايدة
واعلم ان حتى تكون عاطفة كقولك قام القوم حتى زيد فان قيل ما الفرق بين
الواو والجواب عنه لا بد وان يكون ما بعد حتى من جنس ما قبلها فلو قلت جاءني القوم
حتى الحمار لم يجز وذلك في الواو ونقول ان فيها معنى الغاية والواو ليست كذلك
ومعنى الغاية حتى انها ذكر لتعظيم او تحقير كقولك مات الناس حتى الانبياء
في التحقير وقدم الحجاج حتى المشاة فان قيل ان في قولهم مررت بالقوم حتى زيد هل
هي للعطف ام حرف جر قلنا ان حتى فيه جاز ان يكون حرف جر بمعنى الى وان يكون
حرف عطف بمعنى الواو فان قيل ان حتى في قولهم مررت بهم حتى زيد هل يجوز
ان يكون عاطفة ام لا قلنا ان حتى هنا لا يجوز ان يكون عاطفة لم لا قلنا ان حتى
هنا لا يجوز ان يكون للعطف اذ عطف الظاهر على الضمير المجرور بغير اعادة الجار
غير جائزة فان قيل ان حتى في قولهم مررت بهم حتى بزيد هل يجوز ان يكون
حرف جر بمعنى الى ام لا قيل ان حتى في قولهم لا يجوز ان يكون حرف جر لان حرف الجر
لا يدخل على حرف الجر والحاصل ان حتى يكون بمعنى كي كقولك اعطيته حتى يدخلك
الجنة الفعل ينصب بعدها بان مضمرة فان قيل ما الفرق بين حتى التي بمعنى كي والتي
بمعنى الى يمكن ان يجاب عنه من وجهين احدهما انها اذا كانت بمعنى كي كانت ما قبلها

قبلها سببا موقوفا بالنسبة ما بعدها كالطاعة فانها موقوفة لدخول الجنة واذا كانت
بمعنى الى فليس كذلك الا ترى ان قولك لا انتظر حتى تقوم ليس انتظارك سببا قدم
والثاني انها اذا كانت بمعنى كي لم يلزم اتصال ما بعدها بما قبلها الا ترى ان دخول
الجنة لا يتصل بالطاعة ويلزم ذلك فيها اذا كانت بمعنى الى كاتصال القدوم بالا
نتظار فاعرفه وقد يقع الفعل بعد حتى مرفوعا في موضعين احدهما ان يكون
ما قبلها وما بعدها ماضيين لانها هنا بمنزلة الفاء والواو كقولك سرت حتى ادخلها
اي فدخلتها ووضعت او هو دخلتها المضارع موضع الماضي ليمكنها الحال والثاني
ان يكون السير قد مضى والدخول حاضر لم ينقطع كقولك والتسعة حال الدخول سرت
حتى ادخلها الى الان ادخلها للامتناع ومثاله مرض فلان حتى لا يرجونه اي
هم الان لا يرجون وانما لم ينصب الفعل هنا لئلا يتغير المعنى ولا بد في كون الفعل بعدها
مرفوعا من ان يكون ما بعدها سببا لما قبلها كما ذكرنا في المثال فلو قلت سرت
حتى تطلع الشمس حتى يؤذن مؤذن لم يجز الرفع لان السير ليس سببا في الطلوع
والاذان والرابع في وهي موضوعة للظرف اي انها تصير ما بعدها وعاء لما قبلها
من الفعل مثاله نحو المال في الكيس وهو ظرف حقيقي وقوله نظرت في الكتاب
ظرف مجازي وقد تستعمل بمعنى السببية كقوله صلى الله عليه وسلم المسلم في النفس
المؤمنة مائة من الابل اي في قتل النفس اي بسببه والخامس الباء وهي موضوعة
للالصاق مثاله نحو به داء اي التصق به داء وخالطه فان قلت ما تقول في مررت
بزيد فان الباء لا يمكن ان يفيد الالصاق وهو ظاهر ولنا ان يجاب بقوله ومررت
بزيد تقع التوسع ابوا رد على الاتساع والمجاز ومنه والجار والمجرور فيه متعلقة

الجر وهو مرفوع المحل على انه خبر مقدم للمبتدا المؤخر وهو قولنا اقسمت بالله وهذا
اللفظ خبر في الصيغة حقيقة ان لفظه لفظ الخبر وهو انشاء ومعنى هذا ان حقيقة قولك
اقسم خبر عن امر ماض ولفظ صيغة المضارع وليس المراد هنا امرين الا الحالي والمستقبل
وانما هو نطق منشا في الحال كما ان قول القائل بعتك هذه السلعة لفظه خبر وحقيقته
انشاء وكذلك انت طالق وانت حر ونحو ذلك وفي السادس الواو اي واو القسم وهو بدل
منها اي من الباء في والله لافعلن فان قيل لم ابدل الواو من الباء قيل لتقاربهما في
المخرج لانهما شفويتان وفي المعنى لان معنى الجمع والالصاق متقاربان وفي السابع التاء
في تالله اي تاء القسم وهو بدل من الواو وهو تالله لاكيدن فان قيل لم ابدلت التاء
من الواو قلنا لثبوت المشابهة بينهما في المخرج والباء لاصالتها تدخل على المظهر
والمضمر والواو لا تدخل الا المظهر لينحط درجة الفرع عن درجة الاصل والتاء
لا تدخل الا على مظهر واحد لكونها بدلا عن بدل وهو اسم الله تعالى فان قيل لم اختص
باسم الله تعالى دون غيره والجواب عنه ان اكثر ما يقسم اسم الله تعالى وهذه الجملة
الفعلية مجرورة المحل لكونها صفة لاسم الله فايدة فان قيل ما الغرض من القسم قلنا
وحقيقة القسم انه توكيد لشيء اعراب احدها ان يقصده الانسان حلف نفسه على الفعل
المحلوف عليه كقولك ان يقصد به اثبات صرفه عن السامع كقولك والله قد كان كذا
ويكون كذا واذا كان الغرض ما ذكرنا وجب ان يكون عظيما عند الحالف والسامع
حتى يحصل به هذه الاغراض فايدة قد حذفت العرب حرف الجر في القسم وبقوا
عمله تارة وعوضوا اخرى فمن لم يعوض اراد الاختصار فيما كثر استعماله واذا لم
يعوضوه ابقوا الاسم بجر بمحذوف فقالوا الله لافعلن والتقدير التقدم يمين الله ثم

ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وان شئت قلت التقدير اقسم بالله اي بالله
فلما حذف الحرف وصل الفعل بنفسه ومن العرب من يجر في الاسم الله تعالى خاصة لكثرة
استعماله ولا يجوز ذلك في غيره واما من عوض فانما عوض من حرف الجر ثلاثة
اشياء احدها همزة الاستفهام نحو الله لافعلن والثاني ها في قولهم ها الله ذا وها
في التنبيه فعوضوها من حرف الجر تاكيدا للمعنى وقال قوم اصل هذا الكلام
هذا هو والله ثم ادخل اليمين بين ها وذا فصار ذلك عوضا من الحرف الجر
والثالث من العوض قطع همزة الله في مكان مخصوص وهو قولهم افالله
جعلوا قطع الهمزة مع ما قبلها عوضا من الجر فايدة وفي قولهم من ربي
من ربي قولان احدهما من الجار وقعت موقع الباء اي بربي لافعلن وهي من
ضمها فقد غيرها التبديل بذلك على انها موضع غيرها والقول الثاني ان اصلها ايمن ثم
ضعفت همزتها تخفيفا اذا كانت تسقط في الوصل
الابتداية
ثم تنجحوزت ايضا فبقيت الميم والا
فان الغيها كن
من كالحميدا
فصلا
قال

وجوابه كما في جملة الجزائية وقد يحذف من الحروف حتى فيقال واه قد جاز زيد
اي القد جاز زيد فلا الضحى والشمس وضحيها الحرف قد افلح من ذكيها اي لقد افلح و
قد يحذف الجواب ايضا بالكلية كقوله تعالى ق والقرآن المجيد بل عجبوا ان جاءهم منذر
قد والقرآن المجيد لتبعثن وكذلك ص والقرآن ذي الذكر وكذلك والنازعات
غرقا والتعليلية في ذهبت به وللاستعانة في كتبت بالقلم وللمصاحبة في دخلت عليه
بثياب السفر والثامنة اللام وهي موضوعة للتمليك والاختصاص نحو المال لزيد
فان قيل ما الفرق بين الاختصاص والتمليك قيل ان الاختصاص اعم من التمليك
اذ في كل ملك اختصاص ولا ينعكس والجل للفرس وهو ابن له واخ له فان فيه اختصاص
دون الملك فان قيل لم كسر اللام الجارة في المال لزيد وفتح في قوله والجواب عنه اما
[illegible] مكسورة [illegible] لزيد فلو جب بين احدهما لانها تتعين [illegible] بجنسها [illegible]
[illegible] الابتدائية ولولا ذكر اللبس المعنى الابي [illegible]
[illegible] العبد هو زيد وانت تريد ان تجعل
الا [illegible] الوقف [illegible]
[illegible] عمل
[illegible]

ومن ثم في النكرة فان قيل لم اوجب دخولها على النكرة والجواب عنه ان رب لما
كانت للتقليل فيها والنكرة دالة على الشياع والكثرة وجب اختصاصها بالمبهم معنى
التقليل فيها والعاشر على وهي وضعت للاستعلاء مثل نحو زيد على السطح وعليه
دين والحادي عشر عن وهي للبعد والمجاوزة وذلك في مثل رميت السهم
عن القوس فان قيل ما الفرق بين عن ومن في مثل خرجت عن البلد اذا لم ترجع
اليه ومن البلد اذا رجعت اليه والثانية عشر الكاف وهي للتشبيه نحو الذي
كزيد في الدار والثالث عشر مذ والرابع عشر منذ وهما وضعتا لابتداء
الغاية في الزمان خاصة نحو ما رايته منذ يوم الجمعة ومذ يوم الجمعة تريد ان
مبتدا انتفاء الرؤية يوم الجمعة وترفع ما بعدهما اذا كانت للسمين سواء
اريد بهما اول المدة او جميعها مثال الاولة اول المدة نحو ما رايته مذ يوم
الجمعة ومنذ يوم الجمعة بالرفع فانك قلت اول انتفاء الرؤية يوم الجمعة
ومثال الاخرة جميع المدة ومذ يومان كانك قلت غاية انتفاء الرؤية اول
وقت ما نحو يومان وانما قال المصنف يجوز مذ يومين لانه قد تقدان الجر
بان يقتضي اول المدة فاذا كان كذلك فللمتوهم ان يتوهم امتناع الجر في قولهم
ما رايته مذ يومان فاذا قال المص بهذا التوهم في كلامه ان هنا غير ممتنع و
الخامس عشر حاشا للتنزيه نحو اساء القوم حاشا زيد والسادس عشر
خلا والسابع عشر عدا كلاهم بمعنى الا وتنصب ما بعدهما اذا كانت فعليين   فانهما
واذا قلت ما خلا وما عدا تنصب بهما البتة لتعين فعليتهما بدخول ما
واما ما ينصب المعرف فسبعة على ما ذكر والمانة احدها الواو بمعنى مع نحو

الستوى الماء والخشبة والتنصب يعني حتى يكون ما قبلها فعلا كاستوى او معنى فعل نحو ما شانك
وزيدا فلانا فيه معنى ما تصنع وما تلابس ذكر حروف النداء اعلم ان النداء مصدر ناديت
نداء ومناداة وهو بكسر النون وضمها تشبيها بالاصوات عند الفروع والنداء وهمزته
منقلبة عن الواو لانه من ندائية ومنه الندوة وهو الموضع الذي يجتمع فيه فينادي
بعضهم بعضا وهي خمسة احدها يا وهي يستعمل للبعيد والقريب وهي اكثرها دورا في
الكلام لان الصوت لسهولتها والثانية ايا والثالثة هيا وهو يستعمل للبعيد لكثرة حروفها
وهي في الاصل ايا ابدلت الهاء من الهمزة كما ابدلوها في هرقت اصلا ارقت والرابعة
اي وهي للتوسط بين البعيد والقريب وهي مقلوبة في اللفظ عن بابه والخامسة الهمزة المفتوحة
وهي للقريب لان الصوت فيها لا يمتد فتخصص بما لا يحتاج الى مد الصوت به بل لمجرد التنبيه
وينصب المنادى اذا كان مضافا نحو يا عبد الله فان قيل لم بني وهو واقع الضمير اذا
كان مقصودا بالنداء كالاسم المفرد قيل ان المضاف والمضاف اليه اسمان في الحقيقة
فلا يمكن ايقاعهما موقع الضمير لانه مفرد او مضافا للمضاف نحو يا خيرا من زيد
قوله وهو مرفوع بانه مبتدأ وخبره كل اسم متعلق به اي بذلك الاسم نحو وهو فاعل متعلق
وهذه الجملة يجوز ان يكون صفة للمضاف والمضاف اليه وهو من تمام معناه اي معنى
ذلك الاسم وهذه الجملة اسمية في محل الرفع على الوصفية لشيء ويحتمل ان يكون في محل
النصب على الحالية من شيء وقد وقع في بعض النسخ وهو من تمام معناه فيكون
جملة اسمية منصوبة المحل على الحالية من شيء لتعلق والجار والمجرور فيه متعلق بمن تنكير
وهو مجرور المحل بالاضافة تعلق اليه اضافة المصدر الى الفاعل ومفعوله قوله بخيرا
ونكرة معطوفة على مضافا مثاله كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي فان قيل ما نصب

ان المكسورة مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد والمفتوحة لا تفيد حتى يكون
ما قبلها فعل ليبلغ او اسم كقولك حق ان زيدا منطلق وتفتح بعد لو نحو لو انك
جئتني لاكرمتك انما فتحت بعد لو لان اذا كانت مختصة بالفعل اقتضى ذلك
فاعلا والفاعل لا يكون الا مفردا وتفتح ايضا اذا وقعت بعد لولا لان
ما بعد لولا مبتدأ محذوف لا يكون الا مفردا فاذا قلت لولا ان زيدا منطلق
لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد وايضا تفتح اذا كانت واقعة بعد
علمت وبعد اخواتها نحو ظننت وحسبت لانك اذا قلت علمت ان زيدا عالم
لانك قلت علمت علم زيد حاصلا الا انهم تركوا ثاني المفعولين مع ان طول
الكلام وصلته فلما حذف الثاني لم يبق الا ان الاول وهو مفرد فلزم الفتح بعد
علمت واخواتها وكذلك اذا كانت مضافة اليها نحو عجبت من وقت
انك جالس لوجوب كون المضاف اليه مفردا فان ادخلت اللام في خبرها
كسرت كقوله تعالى انك والله يعلم انك لرسوله لان علمت صار متعلقا اي كان
عمل بالله لفظا فتدخل ما الكافة على جميعها فتكفها اي يمنعها عن العمل
كقوله تعالى انما الله اله واحد وانما منع هذه الحروف عن العمل لزوال شبهها
الفعل بدخول ما قاعدة اعلم ان ما انما تسمى كافة فقط اذا دخلت على
الجمل الفعلية نحو انما يخشى الله من عباده العلماء وتسمى ايضا كافة
قاعدة اخرى وقد تخفف المشددة منها فيطلق عملها عند الجماهير كقوله تعالى
ولكن الشياطين كفروا قاعدة اخرى اسم تحلى اسم ان وان بعد الخبر جاز
فيه الرفع على الابتداء والنصب على اللفظ كقوله تعالى ان الله بريء من المشركين

ان لعنت الله على الظالمين وكقوله تعالى اذا عطف اسم على

عطف

ورسوله برئ بالوجهين وان قيل ان الصابئون لم لم يجيء الا النصب

كقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي فان قيل ان الصا

بئون في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى

معطوف على محل الاسم ان ولم يمض خبرها والجواب عندان النية بالصابئين

التاخير بعد الخبر عند سيبويه وهو قول الاوضح وقيل الصابئون مبتدا وخبره

محذوف مقدم قيل خبر انه وقيل الصابئون هو معطوف على الضمير في امنوا

تقديره وامنوا الصابئون فاعله قال ابن جني رحمه الله عليه يجيء ان بمعنى

نعم كقوله تعالى ان هذان لساحران فمن ذلك قوله ابن الزبير لشاعر قال لعن

الله ناقة حملتني اليك فقال ان وراكبها والاثنان اللذان وهو مرفوع المحل

على انه صفة اثنان كان مرفوعها وهو مبتدا وخبره قوله قبل المنصوب

وهذه الجملة مرفوع المحل على انه صفة اثنان وهما ما ولا وهما مرفوعان محلا

على انهما خبر اثنان المشبهتان بليس وهو صفة لما ولا نحو ما زيد منطلق

ولا رجل افضل منك وما تدخل على المعرفة والنكرة معا ولا لا تدخل الا على

النكرة لانها في الاغلب لنفي الجنس واذا انتقض النفي بالا او قدمت

الخبر على الاسم بطل عملها مثال انتقاض النفي بالا نحو ما زيد الا منطلق ومثال تقديم

الخبر على الاسم نحو ما منطلق زيد اما وجه بطلان عملها عند تقدم خبر فلكيلا يلزم

المساوات بينهما وبين ليس في العمل وللام الجار والمجرور وهو مرفوع على

انه خبر مقدم للمبتدا المؤخر وهو وجه اخر وهو نصب الاول ورفع

الثاني وذلك اذا كان الاسم مضافا الى نكرة او مضارعا له مثال الاول نحو لا غلام

لا غلام رجل في الدار فيقال لا لنفي الجنس قوله فان كررت

لا مع النكرة المفردة كان شرط وجوابه جاز الرفع والنصب

مثاله نحو لا حول ولا قوة جاز الرفع مع النكرة بريق قولك

لا رجل فيها ولا امرأة لانه مبني على السؤال نحو ان يقال

الرجل في الدار ام امرأة فتقول لا رجل في الدار ولا امرأة ولما بين

مثاله في لا حول ولا قوة خمسة اوجه الاول لا حول ولا قوة بالفتح

واعلم ان لا لنفي الجنس وقوله مبني معهما لا حول ومحله

من الاعراب رفع بانه مبتداء ويقدر لهما خبر واحد

عند سيبويه ويكون الكلام جملة واحدة في تقدير

لا حول ولا قوة الا بالله لان لا المفتوح اسمهما لا تعمل عمل

في الخبر عنده ويجوز ان يقدر لكل واحد منهما خبرا عنده

ايضا ويكون تقدير الكلام لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله

ويكون الجملة الثانية معطوفة بالواو وعلى الاول كما

تقول ان زيدا قائم وان عمرا منطلق والثاني لا حول

بالفتح محله من الاعراب رفع بانه مبتداء وخبره مقدر

وهو الا بالله ولا قوة بالنصب لا فيه زائدة للتاكيد النفي

وقوة عطف على لفظ لا حول فهو مثل لا حول ولا قوة

جملة واحدة والثالث لا حول بالفتح ومحله من الاعراب رفع

على انه مبتداء وخبره مقدر وهو الا بالله ولا قوة بالرفع

لان خبر زايدة لتاكيد النفي وقوة معطوف على محل حول لاحبير محذوف
ولا تكون للاعمل بعنا التكون مطابق وعلى هذا يكون جملة واحدة والخامس من
الاصول بالرفع بانه اسم لا وخبره محذوف وهو الا بالله ولا قوة في هذا الوجه
بمعنى ليس ولا قوة بالفتح ومحله من الاعراب رفع بانه مبتداء مقدم وهو
الا بالله وهي احملنا على الوجه بين قوله اما المعرفة المفردة مبتداء وخبره
جملة فلا تقع بعدها الامر فوعه وقوله وهو مبتداء وخبرها قوله مكررة
وهذه الجملة الاسمية منصوبة المحل على انه حال من لا امثالها نحو
لا زيد في الدار ولا عمرو واما سبب الرفع فلزوال المشابهة والحروف العاملة
في الفعل المضارع تسعة اربعة منها تنصبه اي الفعل المضارع وخمسة منها تجزمه
اي الفعل المضارع اما الناصبة فهي ان المصدرية فان قيل لم سميت هذه الحروف
مصدرية قيل لان الفعل بعدها يكون في تقدير المصدر فان قيل لم عملت
النصب قيل لانها تشبه ان الناصبة للاسماء ومشابهتها لها من
وجهين احدهما ان لفظهما متقارب وقد خففت ان الثقيلة وصارت كلفظ
ان الناصبة للفعل والثاني ان ان وما عملت فيه في معنى المصدر كما ان الناصبة
للفعل للاسم كذلك واعلم ان الاصل في نواصب الفعل ان لما ليل عليه من
اربعة اوجه احدها تقديمه على الفعل بتقدير الاسم والاسم اصل لغيره والثاني انها
تثبت الفعل ولن تنفيه والاثبات قبل النفي والثالث انها ان تستعمل
مع الماضي والمضارع والرابع ان تعمل مظهرا او مضمرا وهذا حكم الاصول فان
وقعت ان بعد افعال اليقين كقولك علمت ان يقوم فهي المخففة من الثقيلة والفعل بعدها

بعدها مرفوع لان فعل اليقين يقتضي التاكيد فيجب ان يكون الفعل الذي يليه ان الناصبة
للاسم لا ان الخفيفة ان يحول بينهما وبين الفعل في الاثبات بالسين او سوف وقد قوله تعالى علم ان
سيكون منكم مرضى وفي النفي بلا وحلم كقوله تعالى اولا يرون ان لا يرجع اليهم قولا وما قوله تعالى وان
ليس للانسان الا ما سعى فلم يحتج الى ان الفاعل لان ليس فيها معنى النفي ولان ليس لفظ الماضي
فقد خالفت بقية الافعال فاعلم ذلك فان كان الفعل الذي قبل ان من افعال الترجي و
الطمع كانت ان بعده الناصبة للفعل نحو رجوت ان تقوم وان كانت تستعمل بمعنى اليقين
تارة وبمعنى الشك اخرى جاز فيما بعدها الرفع والنصب كقوله تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنة
قرئ بالرفع والنصب ولن وهي موضوعة لتاكيد النفي في المستقبل واختلفوا فيها هل مركبة ام لا
فعند الخليل هي مركبة من لا وان الا ان الهمزة حذفت ثم التقت النون والالف وهما ساكنان
فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وعند سيبويه ليست بمركبة واحتج سيبويه على الخليل بمسالة
الزمها اياه وهو قولك زيدا لن اضرب فلو كانت اصلها لا ان لم يتقدم المعمول عليها واجيب
عن هذا بان الحروف يصير لها بعد التركيب حكم لم يكن قبله مثل لولا وهلا والصحيح قول سيبويه
لوجهين احدهما ان الاصل هو الافراد والثاني ان ان مع الفعل في تقدير المصدر ولا معنى للمصدر
هنا الا ان تقدير فعلا محذوفا كقولك لن اقوم تقديره لا افعل ان اقوم ومثل هذا لا يوجد في
المركبات فلا يثبت بمجرد الوهم كذا قال ابو البقاء في كتابه وكي وهي وضعت للتعليل وهي
تستعمل على وجهين احدهما ان يكون حرف جر فتنصب الفعل بعده باضمار ان والثاني ان يكون
بمنزلة ان فتنصب الفعل بنفسها فاورد المص مثالا بقوله احب ان تقوم اي قيامك واورد
مثال لن بقوله لن تفعل واورد مثال كي بقوله جئتك كي تعطيني حقي والرابع من الحروف
الناصبة للفعل المضارع اذن ونونه اصل فالحاصل ان يكتب في كل موضع نونا الا انهم
اصطلحوا على كتابتها بالالف وهي جواب باعتبار القول وجزاء باعتبار القول كقولك اذن اكرمك
لمن قال انا اتيك في الجار والمجرور فلمن متعلق بقولك انا تنصب هذه اذا كان الفعل

بعد ما معمولها غير معتمد على شيء قبلها فان اعتمد على شيء قبلها بطل العمل كقولك انا اذن

اكرمك وان تاتني اذن اكرمك بالرفع ولا يجوز النصب لانه يلزم وجود المبتدا بلا خبر

وكذا يبطل عمل اذن اذا اريد به الحال مثاله نحو اذن اظنك كاذبا اي حال الان كذلك وان مع

بنهاها نذخل على الماضي نحو عجبت من ان ضرب زيد والمضارع ومثاله مر وتنصب ان بعد ستة احرف

وهي حتى ولام كي ولام الجحود واو بمعنى الى والا وواو الصرف مثال حتى نحو سرت حتى ادخلها

تقديره حتى ان ادخلها ومثال كي نحو جئتك لكي تكرمني اي لان تكرمني ومثال لام الجحود نحو وما كان

الله ليعذبهم اي لان يعذبهم ومثال او التي بمعنى الى او الا نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان

تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني حقي ومثال واو الصرف نحو لا تاكل السمك

وتشرب اللبن اي وان تشرب اللبن والسادس من الحروف التي تنصب بعدها باضمار ان

تنصب بعدها الفاء في جواب الاشياء الستة وهي الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض

مثال الامر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني وكذلك فاحسن منك ومثال النفي نحو ما تاتينا

فتحدثنا اي فان تحدثنا تقديره لم يوجد منك اتيان فتسبب الحديث ومثال الاستفهام

نحو اين بيتك فازورك اي فان ازورك والمعنى ليكن منك تعريف بيتك فزيارة مني ومثال

التمني نحو ليت لي مالا فانفقه فان انفقه فالمعنى ليت لي مالا فانفاق ومثال العرض

نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي فان تصيب تقديره الا يكن منك نزول فاصابة خير مني قوله

وعلامة صحة الجواب بالفاء ابتداء وخبره قوله ان يكون المعنى ان فعلت فعلت لما فرغ من

نواصب الفعل المضارع شرع في جوازمه فقال في الجازمة لم ولما النفي الماضي وقوله ولما خبر مقدم

لمبتدا مؤخر وهو قوله نوقع وهو اشارة الى الفرق بين لم ولما وهو ان لما النفي قد فعل

فعل ولم النفي فعل واعلم ان اصل لما لم زيدت عليها ما وصارت بزيادتها ابلغ في النفي

وان لما يكون اسما تارة وحرفا اخرى وجاز الوقوف عليها اذا تقدم ما يدل عليه كقولك

قد قام فيقول المجيب لما اي لم يقم ومعنى حتى كذلك ولام الامر الغائب ولا في النهي وان في الشرط

والجزاء

والجزاء تقول في الفعل الذي دخل لم نحو لم يضرب وفي مثال لما يركب ومثال لام الامر

ليضرب زيد وفي مثال لا لا تفعل ومثال ان ان تخرج اخرج وهما اي الشرط والجزاء يجزمان

اذا كانا مضارعين نحو ان تضرب اضرب فان كانا ماضيين لم يظهر فيهما الجزم الا انهما يكونان

في محل الجزم نحو ان خرجت خرجت فان كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز في الجزاء

الرفع والجزم اما الجزم فظاهر واما الرفع فان ان لما لم يعمل في الاول الذي هو الشرط

لفظا وان لا تعمل في الثاني الذي هو الجزاء لكونه تابعا للشرط مثاله ان اكرمتني اكرمك بالجزم

واكرمك بالرفع وعكسه رفع الجزاء الذي وقع مضارعا والجار والمجرور فيه في محل الرفع بانه خبر

مقدم للمبتدا المؤخر وهو قوله وان اتاه خليل يوم مسغبة شرط وجزاء قوله يقول لا غائب

مالي ولا حرم فان الشائع الفصيح رفع الجزاء ولو لم يكن رفع الجزاء مختارا لما اختار الفصيح

لا يختار الا الفصيح ويجيء الجزاء بالفاء اذا كان جملة اسمية او امرا ونهيا ودعاء وماضيا

صريحا مثال الجملة الاسمية نحو ان تاتني فانت مكرم ومثال الامر نحو ان لقيته فاكرمه و

مثال النهي وان اتاك فلا تهنه ومثال الدعاء نحو ان فعلت كذا فجزاك الله خيرا ومثال الماضي

الصريح نحو ان احسنت الي اليوم فقد احسنت اليك امس واعلم ان امس مبني في محل النصب

لانه مفعول فيه لاحسنت فان قيل ما علة بناء امس والجواب عنه ان علة بنائه تضمنه معنى

لام التعريف وذلك انك تصف بما فيه الالف واللام كقولك لقيتك امس الاحدث ولولا انه

معرفة باللام لما وصفت بما فيه اللام لانه قد ثبت انه ليس بعلم ولا مبهم ولا مضاف فلم يبق

من المعارف الا ما فيه الالف واللام واذا لم يكن في لفظه كانت مقدرة فيه ولهذا الحسن نحو

الا نوع اللام عليه فلا تقول الامس فان قيل لم بني على الحركة قيل لئلا يلتقي ساكن فان قيل

لم بني على الكسر قيل ان الكسر اصل في البناء لاكن واعلم ان امس يبنى في كل موضع يكون

به امس اليوم الذي قبل يومك بلا فاصل واذا اريد غيره ذكرت اعتبره واذا دخلت عليه الالف

واللام كقولك كل الرغيف بالامس وقوله تعالى فاذا الذي استنصره بالامس ولا يضاف

(في الهامش: [illegible] ومثال الثاني نحو ان [illegible] ولما [illegible])

ولا يتبعو وهو بمنزلة اذ واذا في نصبهما معنى في ذلم يدخل عليهما في اللفظ وكل الظروف
تقدر بفي بنجزم بان مضمرة في جواب الاشياء التي تجاب بالفاء الا النفي مطلقا اي في المجموع
صورة النفي والنهي في بعض المواضع مثال الامر نحو زرني اكرمك بالجزم لانه جزاء شرط
محذوف لدلالة الامر عليه لان المعنى ان تزرني اكرمك ف ان تزرني لقيام الامر مقامه
ومثال الاستفهام نحو اين بيتك ادرك اي ان اعرف بيتك اي ان عرفتني بيتك ازرك ومثال النهي
نحو لا تفعل يكن خيرا لك ومثال التمني نحو ليت لي مالا انفقه والمعنى ان يكون لي مال انفقه
ومثال العرض الا تنزل تصب خيرا لك والمعنى ان تنزل تصب خيرا لك ولا يجوز ان يقال ما تاتنا
تحدثنا ولا تدن من الاسد يأكلك بالجزم الا ان النفي لا بد على الاثبات والجار والمجرور
في قوله من السماعية في محل الرفع على الخبرية لقوله اسماء قوله تجزم المضارع على معنى ان محل
اربعة الرفع على محل انه صفة اسماء وهي تسعة من وهما شعان وهي كلها مبنية احدها ان يكون بمعنى
الذي فان قيل ما علة بناء من اذا كان بمعنى الذي والجواب عنه ان علة بناؤه احتياجه الى الصلة
والثاني يكون استفهاما والثالث يكون شرطا فان قيل ما علة بناء من اذا كان للاستفهام والشرط
والجواب عنه ان علة بناؤه حينئذ تضمنه معنى الحرف والرابع يكون نكرة موصوفة وبنيت هنا
لاحتياجه الى الصفة كما يحتاج الموصول الى الصلة وما واي واين ومتى واني ومهما وحيثما
واذ ما نعوله مثال من من يكرمني اكرمه وفي ما ما تصنع اصنع وفي اي ايهم يكرمني اكرمه ويكون
اي اي ابدا اي جانا واحدا من اثنين او واحدا من جماعة ويدل على كونها اسما انك اسندت بكرم
الى ضميره وتدخل حرف الجر عليها وتنون بعضها وتضيفه بعضها التاء في الجمع مثال ما دخل حرف
الجر عليه نحو بمن تمرر امرر ومثال الاضافة نحو ايهما ومثال ما دخل التنوين عليه نحو ايا ما تدعو
ومثال الاضافة نحو ايهما ومثال ما دخل عليه متى نحو متى تخرج اخرج ولم يذكر مثال الاسناد اليه
لانه ذكره قبل فاستغنى عن ذكره قوله جميعا مبتداء وخبره قوله مثل ابن قوله واذ ما مثل حيثما
جملة اسمية معطوفة على الجملة الاولى وانما خرجا ان اذا كان معهما ما ومن السماعية اسما تسعة

تنصب
نحو

تنصب اسما نكرة على انه تمييز وهي اربعة اولها عشرة اذا ركبت مع احد الى تسعة نحو
احد عشر درهما وتسعة عشر رجلا والثاني كم في الاستفهام عن العدد والجار والمجرور
فيه متعلق بقوله في الاستفهام نحو كم رجلا وهو مبتداء مرفوع محلا ورجلا منصوب بانه تمييز
لكم عندك وهو مع متعلقه في محل الرفع بانه خبر المبتداء وكم وهو في محل النصب بانه مفعول الفعل
موخر نحو كم منصوب على التمييز سرت وهو فعل فاعل كانك قلت اعشرون رجلا عندك ام ثلثون
واعشرين يوما سرت ام ثلثين وعشرون في الاول مبتداء وفي الثاني مفعول واعلم ان كم
لا يكون فاعلا الا انه لا يتقدم عامله لفظي عليه الاحرف الجر مسئلة فيقال بكم ثوبك مصبوغ
فثوبك مبتداء ومصبوغ خبره والباء متعلق بمصبوغ والسوال هنا عن قيمة الثوب والتقدير
بكم صبغ ثوبك فانه قلت بكم ثوبك مصبوغا حالا وثوبك مبتداء وبكم خبره مقدم والباء متعلق
بمعنى الاستقرار تقديره كاين بكم مصبوغا والسوال هنا عن قيمة الثوب في حال الصبغ مسئلة
اذا كانت كم استفهاما ووقعت المرفوع بعدها فالكلام مبتداء وخبر كقولك كم مالك وتقديره
كم درهما مالك وجوابه الفان او ما اشبهه وهو خبر مبتداء محذوف اي هو الفان وكم الخبرية
تضاف الى المميز مفردا كان او جمعا وهي نقيضة رب لان رب للتقليل وكم الخبرية للتكثير
تقول كم رجلا لقيته وكم رجال لقيتهم ومميز الاول مفرد والثاني جمع فان قيل لم بنيت كم في
الاستفهام قيل لتضمنها معنى همزة الاستفهام فان قيل لم بنيت كم الخبرية والجواب عنه وجهين
احدهما انها مبهمة اذا لا يدل على عدد معين والثاني انها اشبهت رب في اختصاصها بالنكرات
ووجوب التصدر لها ولانها غاية في التكثير كما ان رب غاية في التقليل مسئلة وهو قوله الخامس
كم نالني منهم فضلا فيروي بالنصب لانه فصل بين المضاف والمضاف اليه بالرفع على انه فاعل
نالني ويجعل كم للزمان او المراد بالجر على انه لم يعتد بالفصل في عدم اذا فصلت بين كم وبين
النكرة في الخبر فالوجه نصبها الا انك فصلت بين الجار والمجرور فلم يبق له فنصبها على التمييز
بنصبها في الاستفهام ومن العرب من يجرها مع الفصل لان الفصل بالظرف والجار والمجرور ههنا

لا يمنع من العمل ومن هذا قول الشاعر بجود معرق نالي العلى وكريم بخله قد وضعه ليري معرق
بالجر على ما تقدم وبالنصب على انه لما فصل جملة على اصله اصله الباب وبالرفع على جعل مرة او
زمانا ومعرق مبتدا اي كم زمانا معرق نالي العلى بجود له وكم مرة والثالث من تلك الا ربعة التي
تنصب اسما نكرة على التمييز كاي والجار والمجرور في قوله يعني كم الخبرية في محل الرفع على انه خبر المبتدا
محذوف مثاله نحو كاين رجلا عندك فقوله وفيه خبر لقوله لغات والسماعي الرابع من انواع الاستعمال كم الخبرية
وكاين مرفوع بانه مبتدا وخبر كثير مثال الاستعمال كم مع من كقوله تعالى وكاين من ملك في السموات ومثال
استعمال كاي مع من وكاين من قرية والرابع من تلك الرابعة كذا اذا كني به عن العدد والحكاية
تقول عندي كذا درهما عندي خبر مقدم لكذا كما تقول عندي عشرون درهما مثلا وهو منصوب
بانه مفعول مطلق اي ملكت او مفعول به على تقدير اورد مثالا واعلم ان كذا مركبة من كاف
التشبيه وذا التي في هذا الا انهما لما ركبتا تغير حكم الكاف وخلع معنى التشبيه كما في كاين
وكذا تغير حكم ذا ولهذا استوى المذكر والمونث لا يقال كذه كذي ومن السماعية العاملة في الاسماء
كلمات تسمى اسماء الافعال نحو كما وبداه ونسلي اسماء الافعال صيغها ومن السماعية خبر
تقديم عليها اولها رويد وهو اسم للمهل وبله اسم للدع ويستوي فيهما الحذف رويد وبله
الواحد والجمع والمذكر والمونث وهذا نوع من اقتصار نقول في كون رويد للواحد يا رجل
رويد زيدا رويد اسم من اسماء الافعال بمعنى الامر زيدا منصوب بانه مفعول به ورويد وهو
مع ما عمل فيه جملة فعلية لا يقال ان تعريف الجملة الفعلية منصوص بهذا وهو ان يكون
الجزء الاول فعلا وهنا ليس بفعل بل اسم لانا نقول لا نعلم ان تعريف الجملة الفعلية هكذا بل التعريف
للجملة الفعلية هو لا يكون المسند مؤخرا وليس سلمنا ان تعريف الجملة الفعلية هذا فاقلنا يكون
لانم انه ليس بفعل لان رويد زيدا على تقدير امهل زيدا فصدق التعريف عليها لان المقدر كالملفوظ وتقول
في كون رويد للجمع يا رجال رويد زيدا واعلم ان ما اضمر فان قيل لم لم يذكر رويد للمذكر والجواب عنه انه لما
لم يذكر للجمع كرجل في رويد للواحد وتقول في رويد للواحد يا امرأة رويد زيدا واعلم ان زيدا منصوب او رد

في

فلا اصل لا انه تصغير الترخيم بان حذف منه الزوايد وسمي به الفعل وجعل من الظروف والتصغير
وقيلا على انه خلع معنى المصدر به عنه فان قيل بني رويد واخواته قيل لوقوعه موضع غير المتمكن
فان قيل لم بني على الحركة قيل لالتقاء الساكنين فان قيل لم بني على الفتح قيل للخفة فقد يستعمل
ايضا مصدرا مضافا الى المفعول رويد زيدا او منصوبا منونا على الوصفية للمصدر نحو سرت
سيرا رويدا او على الحال نحو سار رويدا مرة ورويدك ويلحق الكاف على الوجهين الاولين
فالكاف في رويدك في الوجه الاول ضمير مجرور لاضافة المصدر اليه كذا قيل في بعض الشروح وكذا
بله في التذكير والتانيث والواحد والجمع ودونك اسم خذ وعليك اسم لالزم وها الحذ وقوله و
فيها خبر مقدم لقوله لغات اصرحها بالهمزة والهمزة فيها وهو مبتداء قوله كالكاف في ذلك تصرف
تصريفها وهو منصوب على انه صفة مصدر محذوف تقدير الكلام تصرف همزتها تصريفا مثل تصريف كاف
ذلك تقول ها وهاوما وهاؤم كما تقول في ذاكما ذاكم وها يا امرأة ها ما يا امرأتان هاؤن
يا نساء ووضع الكاف موضع الهمزة فيقال هاك الى هاكن ويجمع بينهما اي بين الهمزة والكاف
فيقال هاءك الى هاءكن مثال ها على عكس ومنه حيهل الصلوة والثريد اي ايت ومنها هيهات الامر
اي بعد وشتان زيد وعمرو اي افترقا ومعنى كلمة شتان تقتضي شيئين للافتراق ولا افتراق
لا يكون الا بين الشيئين وسرعان ذا اهالة اي سرع فذا منا في محل الرفع بانه فاعل سرعان ونصب
اهالة على التمييز كقولك سرع ذا اهالة وكرم زيد رجلا وفي هذه الثلاثة اي في هيهات وشتان
وسرعان مبالغة ليست تلك المبالغة في مسمياتها اي في مسميات هذه الثلثة ومن السماعية
انواع اربعة من الافعال منها الناقصة وهي ثلثة عشر فعلا كان فان قيل لم قدم كان على غيرها
من اخواتها قيل لانها يعبر بها عن كل الزمان ولا تختص بعينه الا ترى تقول كان زيد قائما ولا يختص
به نهارا دون ليلا ولا صباحا دون مساء بخلاف اصبح وامسى وظل فان وقسم حلوم وصار
واصبح وامسى واضحى وظل وبات ومازال ومابرح ومافتئ ومانفك ومادام وليس فهذه
ترفع الاسم وتنصب الخبر ونقصانها لا يتم بالمرفوع والفرق بين كان وصار ان صار يدل

على وجود معنى الخبر في زمان ثان مترتب على زمان سابق ولم يوجد فيه ذلك
المعنى وقوله وكان مرفوع محلا بانه مبتدا وخبره قوله يدل على زمان الماضي من غير شرط
انتقال من حال الى حال الا ترى انك تقول وكان الله عليما حكيما ولم يصح ان يقال صار لانه
اى صار يدل على الانتقال من حال الى حال والله تعالى لا ينتقل من حال الى حال وكان يجي تامة بمعنى
حدث او وقع نحو قوله تعالى وان كان ذو عسرة فان كان يرفع ذو عسرة بانه فاعله وكذا
يرفع ما بعده اصبح واخواته اذا اريد بها اى اصبح واخواته الوقوع في الاوقات الخاصة
قوله وما مبتدا والجار والمجرور في ما زال واخواته في محل الرفع على انه صفة لما نافية وهي مع
بانها خبر لما ومعناها اى معنى ما زال واخواته استغراق الزمان ومع وما دام مصدرية ومعناها
التوقيت تقول ما زال زيد غنيا اى لم يات عليه زمان من الازمنة الا وهو غني فيه تقول اجلس
ما دام زيد جالسا اى مدة جلوسه وليس لنفي الحال اى لنفي مضمون الجملة في الحال تقول ليس زيد
قائما الآن ولا تقول غدا وذلك لاستعمال العرب كذلك وذهب بعضهم الى انها للنفي مطلقا اى حالا
كان او غيره قال النوع الثاني من الانواع الاربعة افعال المقاربة وهي اربعة عسى وكاد وكرب
واوشك قوله فعسى مبتدا وقوله يرفع الاسم خبره وخبره وهي مبتدا وخبره قوله ان مع الفعل
المضارع قوله في تقدير مصدر منصوب في محل الرفع بانه خبر المبتدا محذوف تقول عسى زيد ان يخرج
كانك قلت قارب زيد الخروج وله وجه اخر وهو لا ينصرف الصفة ووزن الفعل وهو ان ذلك
الوجه الاخر ان يقال عسى ان يخرج زيد كانك قلت قرب خروج زيد وكاد يرفع الاسم وخبره الفعل
المضارع في تقدير اسم فاعل منصوب فاذا قلت كاد زيد يخرج فزيد مرفوع بانه اسم كاد ويخرج
خبره الا انه في تقدير اسم فاعل منصوب لانك اذا قلت في ذلك كان التقدير كاد زيد خارجا الا انه
لم يستعمل ويجي كاد في معنى قرب الشبه نحو كاد العروس يكون اميرا وليس في عسى عند العرب
والطمع ورجاء وكرب يستعمل استعمال كاد وهو منصوب صفة مصدر محذوف اى يستعمل استعماله
مثل استعمال كاد في دخوله على المضارع مجردا الا ان الاول اكثر استعمالا من الثاني واوشك يستعمل

عسى

عسى في بعضها نحو اوشك زيد ان يجي واوشك ان يجي زيد وهو يستعمل استعمال كاد ايضا
نحو اوشك زيد يجي النوع الثالث من الانواع الاربعة فعلا المدح اصله فعلان سقطت النون للاضافة
٣٠ الى المدح والذم وهما اى فعلا المدح والذم نعم وبئس اى من فعل المدح نعم وفيه بعض لغات
ونعم بفتح النون وكسر العين ونعم باسكان العين وكسر النون وذلك انهم نقلوا كسرة العين الى النون ونعم بكسرهما
على الاتباع ونعم بفتح النون واسكان العين على التخفيف وهذا كل اسم وفعل عينه حرف
حلق نحو فخذ وشهد ويجوز فيها ما يجوز في نعم يقتضيان كل منهما معرفا باللام الجنس او مضافا
اليه ويجي بعده اى بعد الاسم المعرف باللام الجنس او المضاف اليه بذكر اسم اخر مرفوع تقول نعم
الرجل زيدا وغلام الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وغلام الرجل عمرو ويسمى المرفوع الاول
فاعلا والثاني المخصوص بالمدح والذم وفي ارتفاع المخصوص بالمدح او الذم وجهان احدهما
انه مبتدا مؤخر والجملة قبله خبره تقديره زيد نعم الرجل فان قيل حكم الجملة اذا وقعت
خبرا ان يكون فيها ضمير يعود على المبتدا وههنا قيل لما كان الرجل جنسا وزيد واحدا من
الجنس صار لفظ الجنس مشتملا عليه صار وهو مشتمل به فجرى مجرى قولك زيد ذاهب اخوه
في ان الهاء عاقبت الجملة بزيد والوجه الثاني ان يكون خبر مبتدا محذوف فكان قائلا قال من
الممدوح فقلت زيد اي هو زيد فالكل اعلم بوجه الاول جملة واحدة وعلى الثاني جملتين وبنصب الفاعل
وبعض نكرة منصوبة فيقال نعم رجلا زيد ففي نعم ضمير مبهم يفسره رجلا وهو نكرة منصوبة
على التمييز فان قيل كيف جاز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة والجواب عنه ان الاضمار على شريطة
التفسير وكذا بئس مثل نعم فيما ذكر مسئلة يقال نعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون
فتثنى وتجمع فان قيل قد زعمتم ان الرجل هنا جنس والجنس لا يثنى ولا يجمع قيل انما جاز ذلك
على المعنى والتقدير نعم اذا ميز رجلين او رجالا مسئلة في قول الشاعر تزود مثل زاد
ابيك فينا فاذا من الناس من نصب زادا فنعم الزاد زاد ابيك على التمييز وجمع بينه و
المميز كما تقول نعم الرجل رجلا زيد وقال اخرون لا يجوز ذلك الا هنا لانه فصل بين

المميز وهو المميز بقوله زادا ابيك هو المخصوص بالمدح وانما هو منصوب على الحال مسئلة يجوز حذف
فاعل نعم وبئس الظاهر ويبقى المضمر بتمييز كقوله تعالى بئس مثلا القوم والتقدير بئس المثل مثل القوم
فان قيل لم لا يجوز ان يكون مثل القوم فاعلا لبئس قيل لانه مخصوص وفاعلها يجب ان يكون جنسا
فلذا وقد يحذف المخصوص بالمدح ويبقى الفاعل كقوله نعم العبد اواب تقديره نعم العبد عبد اواب
وقد حذفا جميعا في قوله بئس للظالمين بدلا اي بئس بدلا فاعل المبتدا وقوله للظالمين وفيه
وجهان احدهما حال من بدل تقديره بئس البدل للظالمين فلما قدم صار حالا والثاني متعلق
ببئس كما يتعلق به الظرف كقوله نعم الرجل اليوم زيد ويلحق حبذا بنعم لافادة المدح وساوى
بئس لافادة الذم فيقال حبذا الرجل زيد ورجلا اعلم ان حبذا كلمتان لا ولهما فعل
واصلها حبب كالزم فاسكنت الاولى وادغمت في الثانية وذا اسم على سبيل اشارة وفي اعرابها
فيها على ثلثة اقوال الجد ان ذا فاعل حب وزيد مرفوع كما يرفع في نعم من الوجهين الا ان زيد لا يجوز
تقديمه على نعم ولا يصح تقديمه على حبذا الا ان جعل مبتدا كالمفسر ولا يجوز تقديم المفسر على المفسر
ولم يجز الفصل بين الفعل والفاعل هنا لانهما جريا مجرى المركب والثاني ان حبذا تركبا فجعلا
كاسم واحد في موضع رفع بالابتداء وزيد خبره والثالث ان حبذا تغلبت فيه حكم الفعل ويرفع
زيد بانه فاعل وهذا ضعيف لانه لا يلزم ان يكون لذا حكم الاسماء في حالة وهو موضع عن الاعراب
ووضع لا اسم غيره وساوى مثل هذا والتقدير المثل مثل هذا والنوع الرابع افعال الشك واليقين
وهي سبعة حسبت وخلت وظننت وعلمت ووجدت ورايت وزعمت اخواتها فكانت هذه
الاربعة الاخيرة بمعنى معرفة الشي بصفته يقتضي المفعولين فاذا كانت علمت بمعنى عرفت و
رايت بمعنى ابصرت ووجدت الضالة اي صادفتها وزعمت بمعنى قلت لم يقتضي الا مفعولا واحدا
لعوز فاذا كان تقول اذا كانت حسبت بمعنى معرفة الشي بصفته حسبت زيدا فاضلا وعلمت
زيدا فاضلا ومن خصائصها اي من خصائص افعال القلوب امتناع الاقتصار على احد المفعولين
الامتناع على الابتداء وخبر من خصائصها وسبب امتناع الاقتصار على احد المفعولين على الانفراد
بعضها

والخبر

وه الخبر انها المفعولان معا فيجوز حذفهما والغاء اي الغاء افعال القلوب اذا كانت
متوسطة ومتاخرة نحو زيد علمت منطلق او زيد منطلق علمت ومن خصائصها التعليق
بالاستفهام والجار والمجرور في محل النصب على انه حال تقدير الكلام تعلق افعال القلوب حال كونها
مقارنة بالاستفهام واللام مثال الاول نحو علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال الثاني نحو علمت لزيد منطلق
فان قيل ما الفرق بين التعليق والالغاء قيل الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال
العمل في اللفظ دون المعنى

الباب الرابع في العوامل المعنوية

قد مضى الان وهو
في محل النصب على انه مفعول فيه للمضي وهو زمان تقع فيه كلام المتكلم وفي علة بنائه اختلاف قال
ابو علي بني الان لتضمنه معنى لام التعريف واما لام الان مزيدة فليست للتعريف اذ شرط اللام ان
يدخل على النكرات فتعرفها والان لم تقع مجردا عنها وفيه نظر لو ان يكون التعريف بكونه على جنس
زمان الحاضر لا بانه متضمن بلام التعريف مع ان تضمن اسم معنى الحرف للاختصار نيابة زيادة وذلك
الحرف فيه وقال سيبويه والاخفش والمازني والزجاج بني الان لمشابهته اسم الاشارة لان معنى الان
في هذا الوقت وقال السيرافي بني لمشابهته الحروف لجموده في اصل الوضع على وتيرة واحدة
فانها لا تثنى ولا تجمع ولا تصغر ويكون في الاستعمال معنى لام التعريف فلما لم يتصرف فيه شابهت
الحروف قوله والنصر كاين مرفوع بانه فاعل لمضى ومضاف الى قوله العوامل اللفظية القياسية والسماعية
قوله وبقي الضرب المعنوي جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لانها معطوفة على الجملة التي لا محل لها
وهو شيئان عند سيبويه وثلثة عند ابي الحسن الاخفش الاول الابتداء وهو تعرية الاسم عن العوامل
اللفظية للاسناد نحو زيد منطلق وهذا المعنى عامل فيهما فان قيل تعرية الاسم من العوامل اللفظية عدم
والعدم لا يعمل قيل جوابان احدهما ان العامل ليس بعدم بل امر وجودي بيانه من وجهين احدهما
ان تجرد الاسم من العوامل كان يذكره اولا وذكر الشي امر وجودي والثاني المبتدا لا يتحقق تجرده
من العوامل اللفظية الاصطلاحية لانه يعمل العامل الاصطلاحية صفة قائمة بالاسم والجواب
الثاني بانه عدم لكن العامل امارة على العمل لا موجب له وانه والعدم يجوز ان يجعل امارة للشي

الا ترى انهم قالوا الفعل المضارع يرتفع بسلامته من النواصب والجوازم وهذا عدم فان قيل
لم جعل الابتداء الرفع قيل لان المبتدا بواسطة الابتداء اشبه الفاعل من وجهين احدهما ان الاول
كما ان الفاعل اول والثاني ان المبتدا مخبر عنه كما ان الفاعل مخبر عنه وانما افترقا في انه خبر المبتدا
والفاعل قبله خبر المبتدا بعده وسمي الاول مبتدا فان قيل لم جعل الاول مبتدا فالجواب عنه ان
المبتدا من قولك ابتدات الشي اذا فعلته اولا وذكرته اولا والاسم المبتدا هو الذي لا يعمل فيه عامل
فهو لذلك مبتدا وما بعده متعلق به ومسند اليه مخبر به ومحدث به عنه والثاني خبر ومسند وحق الاول
ان يكون معرفة وقد يجي نكرة مختصة كقوله تعالى ولعبد مومن خير من مشرك وحق الثاني ان يكون
نكرة وقد يجيان معرفتين نحو الله الهنا ومحمد نبينا فان قيل لم جاز وقوع المعرفة هنا خبرا
قلنا فيه وجهان احدهما ان الغرض من التعظيم الاقرار لا الاخبار ولكن صورته صورة
الاخبار كما ان الرجل يقول لزوجته انت طالق ولعبده انت حر لفظه لفظ الخبر ومعناه
الانشا فهو لا يحتمل ان يقال صدقت وكذبت والثاني ان من الناس من ينكر الوحدانية والنبوة
فيكون هذا القول يفيد السامع ان المتكلم مومن وليس كغيره من المنكرين والعامل الثاني رافع الفعل
المضارع وهو وقوعه موقعا يصلح له الاسم وذلك انك تقول في زيد ضارب زيد يضرب او يضرب
زيد فوقع الفعل موقع الاسم وهذا مذهب البصريين وقال الفراء العامل فيه تعريه من النواصب
والجوازم وقال الكسائي الرافع حروف المضارعة والاصح قول البصريين فان قيل فانتم ترفعون
خبر كاد ولا يقع موقع الاسم كقولك كاد زيد يضرب ولو قلت كاد زيد ضارب لم يجز قيل فيه جوابان
احدهما ان خبر كاد وقد جا في الشعر اسما والثاني ان خبر كاد وان لم يقع اسما فالاصل ان يقع
اسما ولكن منع منه شي وهو ان زيد دلالة الفعل على القرب من الحال وهذا لا يحصل من اسم الفاعل
ان يكون للحال فائدة فاعلم انه لا يعتبر موضع الاسم الذي يقع الفعل موقعه فان الفعل يقع سواء
كان الاسم الذي يقع مرفوعا او منصوبا او مجرورا الا ترى انك تقول مررت برجل يكتب مرفوعا ولو
وقع الاسم موقعه لكان مجرورا الا ان الموجب لرفعه وقوعه موقع الاسم لا موقع موضع الاسم قال المعنى

الثالث

الثالث عامل الصفة وهو انها ترفع لكونها صفة الفعل المرفوع وتنصب وتجر لكونها صفة
المنصوب والمجرور وهذا معنى ليس بلفظ وعند سيبويه العامل في الصفة هو العامل في الموصوف
واذا قلت مررت برجل كريم فالجار لكريم هو الجار لرجل وكذا الرافع والناصب ويحتج للاول
الى ابي الحسن الاخفش بقولهم هذا جحر ضب خرب بالجر لجواز لانه لو كان المؤثر فيهما واحدا لما اختلفوا حكمهما اي
حكم الصفة والموصوف وقد اختلف حكمهما يكون حركة الموصوف بنائية وحركة الصفة اعرابية

الباب الثامن في فصول من العربية

الفصل الاول في المعرفة والنكرة اعلم ان النكرة صفة الكلمة
تقول هذا الشي نكرة فذهب الى الكلمة وكذلك المعرفة وقد يقع المعرفة مصدرا تقول عرفته معرفة
الا انه لا يرى المصدر مثالا انك تقول زيد زيد معرفة اي معروف واشتقاق النكرة من نكرة الشي
اذا جهلته وهو ضد المعرفة المعرفة ما وضع ليدل على شي بعينه وهي في المعرفة خمسة احدها المضمر
وهو مشتق من اضمرت الشي اذا اسررته وكذلك المضمر نحو انت وهو لانه لا يعلم المراد به الا بان
يعرف المذكور الظاهر فهو خفي مستور يكشفه الظاهر مثال المضمر نحو انا وانت والكاف
في غلامك والهاء في ضربته المذكر والمجزء المؤنث والثاني من الاقسام الخمسة العلم الخاص نحو زيد وعمرو والثالث
من اقسام المعارف ما فيه لام التعريف للجنس نحو الرجل خير من المراة والفرس خير من الحمار والعسل
حلو والخل حامض واعلم انه لا يلزم من قولك الرجل خير من المراة والفرس خير من الحمار كل رجل
خير من كل امراة وكل فرس خير من كل حمار لان كثيرا من النسا خير من كثير من الرجال وكثير
من الحمار خير من كثير من الفرس وانما يريد جميع جنس الرجل خير اذا قوبل بجميع جنس النساء
وان جميع الفرس خير اذا قوبل بجميع جنس الحمار فان ذلك الجميع افضل من هذا الجمع او اللام
للعهد نحو فعل الرجل كذا واعلم ان الالف واللام يكون زايدة كقوله الان وبا علام العمرو ومن
التسمية الابواب على قصورها فدخول الالف واللام على عمرو ولام التعريف لا تدخل العلم واما قولهم
العباس والحارث ففيه لغتان فمن جعلهما صفات في الاصل دخلت للعهد كقولك جاء الرجل
العباس والرجل الحارث اما الذي تعرفه بذلك ثم نقلت الى الاسمية وحذف الالف واللام فلم يتغير ومنهم

من يحذفها استغناء عنها بتعريف العلمية وكذا زايدة كالعمرو والثالث تفخيما او تعظيما واعلم
ان النحويين اختلفوا في اداة التعريف فالخليل قال انها الالف واللام جميعا وانها حرف واحد
كهل وبل وقال سيبويه اللام وحدها للتعريف والهمزة همزة وصل الرابع من انواع المعارف المبهم
وهو شيئان احدهما اسماء الاشارة كهذا فان قيل لم سميت هذه اسماء الاشارة قيل لانها لا يعرف
المراد بها الا بانضمام الاشارة اليها الا ترى انه لو كان بحضرتك جماعة فقلت هذا من غير ان تقبل على
احد منهم لم يعلم من تعني فائدة واعلم ان الاسم في هذا هو ذا وقد حذفت لامه وهو ياء وكان
اصله ذي على فعل فحذفت لامه وقلبت الياء الاخرى الفا وقال الكوفيون الاسم هو الذال وحدها
الالف زايدة وهذا باطل واما الهاء في هذا فحرف للتنبيه مصاحبة لذا وهولاء وقيل هي جمع
هذا من غير لفظه ومعناه ليست منزل حرف للنسبه وقد يحذف قال الله تعالى ها انتم اولاء على اثري
وفيه ثلاث لغات المد والقصر وهولاء بفتح الهاء وواو ساكنة بينهما وبين والثاني الموصولات
كالذي والتي وما ومن فان قيل ما الفرق بين ما ومن فالجواب عنه انه من مخصوصة بمن يعقل
في اللغة الشايعة وقد جاءت فيما يعقل كقوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي
على اربع واما ما فهي لما لا يعقل وقد جاءت بمعنى من يعقل في قوله تعالى والسماء وما بناها فانها لا تتم
الا بصلة وهي احدى الجمل الاربع فان قيل لم لم تكن الصلة مفردا قيل لانها المقصود في نفسه بخبر لم
لا احتياجه الى التصير كلاما واذا كان ناقصا لم يجعل منها الناقص فاتدبر واعلم ان الصلة
لا يجوز تقديمها على الموصول ولا تقديم شيء منها لان الصلة كبعض حروف الموصول فلو قدمنا ما
على الموصول كان بمنزلة تقديم بعض حروف الاسم على بعض ولا يجوز ان يفصل بين الصلة
والموصول بالاجنبي ولا يصح ان يجعل الصلة امرا او نهيا او استفهاما يعني ان الصلة لا تكون
الا جملة خبرية ولا يجوز ان يعمل الصلة في الموصول ولا شيء قبله لانها كبعض الاسم لا يعمل فيما
قبله ولا يجوز اخلاء الصلة من العايد الى الموصول لان الصلة جملة مستقلة والجملة المستقلة
لا يتصل بما قبلها الا برابطة فائدة اخرى واعلم ان العايد يكون فاعلا بحذف صالح يكون

ضمير

ضمير مفعول منفصلا فيجوز حذفه والخامس من اقسام المعارف المضاف الى احد هذه
الاربعة اضافة معنوية منصوبة بانها مفعول مطلقة وتكون ما عداها والنكرة ما شاع
في امته اي جماعة كرجل وفرس فانه شايع في امتها الفصل السابع في التذكير والتانيث
المذكر ما ليس فيه تاء التانيث وهي الموقوف عليها هاء لا لفظا اي المذكر ما ليس فيه الف
التانيث المقصورة او الممدودة والمونث ما فيه شيء من ذلك اي ثابتا كغرفة وحبلى وصحراء
وهو على ضربين حقيقي وهو ما بازائه ذكر في الحيوان كالمراة والحبلى وغير حقيقي وهو بخلافه اللفظي كالظلمة
والبشرى والحقيقي اقوى ولذا امتنع جاء هند وجاز طلع الشمس مع انه غير حقيقي وتانيث
البهايم مبتدأ وخبره قوله دون تانيث الادميين اذ الادمي بحكم ذو مرتبة بخلاف
البهيمة ولذا اي ولاجل ان تانيث البهايم دون تانيث الادميين جاز سار الناقة
ولم يجز سار المراة والمونث اللفظي على ثلثة اضرب الاول ما فيه تاء التانيث ظاهرة
كالغرفة والظلمة او تقديرا كالشمس والنار والدار والثاني ما فيه الف التانيث ممدودة
او مقصورة كحمراء وصحراء وحبلى وبشرى والثالث من اقسام اللفظي الجمع الا ما فيه الواو
والنون حال كون ذلك المستثنى سالما من العقلاء سواء كان واحده مذكرا حقيقيا او مونثا
حقيقيا نحو جاءني الرجال وجاءني الرجال في التنزيل اذا جاءك المومنات ومثال ما كان واحده
مونثا حقيقيا وقال نسوة فان نسوة جمع المراة من غير لفظها وهو مونث حقيقي وانما
انث مثل هذا الجمع اي الجمع بغير الواو والنون لانه ناسب التاء فان الواحد كالتانيث
للتذكير ولم يونث نحو مسلمون لاختصاصه بذكور العقلاء ولانه لم يستانف له صيغة اخرى
هذا اي ترك العلامة في المونث الغير الحقيقي انما يجوز اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر
اما اذا اسند الى المضمر فالتانيث والضمير للجماعة واجب نحو الرجال جاءت او جاءوا
والنساء جاءت او جئن والجذوع انكسرت او انكسرن اما التانيث فباعتبار
اللفظي واما ضمير الجماعة فباعتبار المعنى والناس والانام والرهط والنفر مذكر والقوم

يذكر ويؤنث قال الله تعالى كذبت قوم نوح وكذب به قومك ونحو النخل والتمر مما
بينه وبين واحده التاء ونحو النخل يذكر ويؤنث كما في التنزيل اعجاز نخل منقعر واعجاز
نخل خاوية والنخل باسقات لها قاعدة كل عضو في الاعضاء فرد فهو مذكر الا الكبد والطحال
وكل ما كان اثنان من الاعضاء فهو مؤنث نحو اليد والرجل والكف والاذن والعين
واليمين والشمال والعجز والقدم والساق والعقب ونحو الحاجب والخد والجنب
وتانيث العدد من الثلثة الى العشرة عكس تانيث جمع الاشياء تقول ثلث نسوة وثلثة غلمة
وفي التنزيل سبع ليال وثمانية ايام وهذا من لغتهم لان التاء من علامات التانيث وقد جعلت
هنا علما للتذكير واختلفوا في تعليله فقال الاكثرون ان العدد جماعة والجماعة مؤنثة
والاصل ان تثبت التاء في جميعها العدد فجاء مع المذكر على الاصل لان المذكر اصل
واثبات التاء في الجماعة اصل فلما احتاجوا الى الفرق بين المذكر والمؤنث فرقوا بحذف
التاء لانه على الاصل والحذف يكون بعد الثبوت وقال الاخرون ان العدد وهو
المعدود في المعنى فتانيث المضاف اليه يغني عن تاء التانيث للمضاف لئلا يجتمع بين
علامتي التانيث وقال بعضهم ان العدد جمع تارة يحمل على اللفظ وتارة يحمل على المعنى كقولك
قام الرجال وقامت الرجال فجاءت العدد مع المذكر على اللفظ ومع المؤنث على المعنى وقال
بعضهم ان الهاء في العدد للمبالغة لا للتانيث كرواية ونسابة وكان ذلك البناء يكون
في المذكر لانه العدد واذا جاوز العشرة اسقطت التاء عن العشرة مع المذكر لئلا يلزم
اجتماع علامتي التذكير في العدد واثبتها مع المؤنث لئلا يلزم اجتماع علامتي التانيث
نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرءة بكسر الشين وسكونها واحد عشر واحدى عشرة
واثنا عشر واثنتا عشرة والاسمان مبنيان على الفتح الا اثني عشر فانك تعرب اعراب مسلمان
وكلام القياس ان يمتنع جميعها لوجود التركيب كما في اخواتها الا انه اعرب الاول لوجهين احدهما
انه لو بني لسقط الالف والياء الدالتان على التثنية فلهذا العارض امتنع بناؤه وبني عشر
على

على الاصل والثاني ان التثنية بمنزلة كلمتين عطفت احديهما على الاخرى وعشر كلمة ثالثة
فلو بنيا لجعلت ثلثة اشياء بمنزلة شيء واحد ولم يفعل العرب ذلك

الفصل الثالث في التوابع

وهي خمسة اضرب تاكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بحرف واما
التاكيد اعلم ان التاكيد مصدر وكدت ومثل وحدت توحيدا ويقال اكدت تاكيدا و
بالواو جاء القران في قوله تعالى ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها فهو مختصة بالمعرفة ويكون
بالتكرير وهذا يكون في الاسماء نحو جاءني زيد زيد ويكون الجملة كقولك خرج زيد وزيد
قايم ومن الفعل الفعل كقوله تعالى فباي آلاء ربكما تكذبان كرر هي في الرحمن احدى وثلثين
مرة ومن المبتدا والخبر كقوله تعالى ويل يومئذ للمكذبين كرر في المرسلات عشر مرات ومما
كررت فيه الحروف كقوله تعالى فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق واما الذين
سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ففيها مكرر ويكون التاكيد بغيره اي بغير التاكيد نحو جاءني
زيد نفسه والرجلان كلاهما والقوم وامرءتان كلتاهما فلهما احكام كثيرة منها انهما لا يؤكد بهما
الا المثنى ومنها انهما يليان العوامل كقولك رايت كلا الرجلين ومنها انهما لا يستعملان الا مضافين
ومنها انهما لا يضافان الى نكرة ومنها انهما يضافان الى المظهر والمضمر ومنها انهما مفردان في اللفظ
وان افادا معنى التثنية ومن احكام كلا وكلتا انهما اذا اضيفا الى المظهر جعلا بالالف في
كل حال لان الفهما كالالف في عصا واما الف كلتا فمثل الف حبلى والتاء فيها بدل من لامها وليست
للتانيث وقال الجرمي هي للتانيث وهذا خطا لان تاء التانيث لا تقع حشوا وقال بعضهم
التاء في كلتا بدل من ياء وقال بعضهم هي بدل من واو كما ابدلت في تراث وتجاه وبنت
وعند وقال الكوفيون هما مثنيان والدليل على فساده قولهم ظاهر وتقول جاءني القوم كلهم
اجمعون واكتعون وابتعون وابصعون في الصفة اعلم ان الوصف في الاصل مصدر
وصفت مثل الوعد والوزن واما الصفة فيستعمل على وجهين احدهما انه يراد بها الوصف
ثم يجعل فيها هاء على عدة وزنة والثاني ان يكون الصفة من المعنى القايم بذات الموصوف

نحو العالم والجاهل واعلم ان الوصف والنعت بمعنى واحد وعند الاكثرين هي الاسم الدال
على بعض احوال الذات وهي اما فعل والمراد بالفعل ههنا ما يكون صادرا من احوال الجوارح كالقائم
والقاعد او حلية وهي الصفة الظاهرة على الشيء مدركة بالبصر كالطويل والاسود او غريزة
وهي كل صفة لا تدرك بالبصر كالفهيم والكريم والعاقل او نسب كالهاشمي والبصري فلما الوصف
بالجامد فانما يتاتى بوسيلة ذو وهو يثنى ويجمع ويذكر ويونث فيقال ذو مال ورجال
ذو مال في الرفع وذوي مال في النصب والجر ورجال ذوو مال في الرفع ورجلين ذوي مال في
النصب والجر وامرأة ذات مال في الرفع وامرأتان ذواتا مال في الرفع وذواتي مال بالكسر في الجر
والنصب ونسوة ذوات مال بالكسر في الجر والنصب كمسلمات وكل صفة تتبع موصوفها في
تذكيرا وتانيثا وتنكيرا وتعريفا وافرادا وتثنية وجمعا واعرابا اذا كانت فعلا له اي للموصوف
فاما اذا كانت الصفة فعلا لسببه نحو مررت برجل حسن غلامه فانها اي الصفة تتبع الموصوف
في التعريف والتنكير والاعراب فحسب ومنها اي من عدم المطابقة قوله تعالى ربنا اخرجنا من هذه
القرية الظالم اهلها فان الظالم صفة القرية لفظا مع انه مذكر لا يونث والبدل اعلم ان
البدل يجيء المبدل كالقبض بمعنى المقبوض واللفظ بمعنى الملفوظ وهو على اربعة اوجه بدل الكل من
الكل نحو جاءني زيد اخوك وبدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه قال الشيخ قولهم الكل
والبعض بالالف واللام خطا عند محققيهم لان هذين الاسمين لا يفارقان الاضافة فلا يعرفان
بها وبدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه وفي التنزيل يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه واعجبني زيد
ضربه او علمه وبدل الغلط نحو مررت برجل حمار وعطف البيان وهو اسم غير صفة يجري مجرى التفسير
نحو جاءني ابو عبد الله زيد اذا كان مشهورا بالعلم فان قيل لم سمي هذا عطفا قيل لانه بعد اسم مشترك
تابع له كما تتبع المعطوف عليه في حروف النسق فان قيل لم سمي بيانا قيل لانه يفصل بين اسمين
مشتركين في الاسم مثلا ان يكون معك رجلان كل منهما يعرف بالكنية كابي عبد الله وابي محمد فتذكر
الكنية المشتركة بينهما بالاسم المخصوص لاحدهما كقولك مررت بابي عبد الله زيد وتقول جاءني
ابو

ابو عبد الله اذا كان مشهورا بالكنية فان قيل ما الفرق بين الصفة وعطف البيان اجيب عنه
من ثلاثة اوجه احدها ان الصفة مشتقة وعطف البيان غير مشتق والثاني ان في الصفة تكون ضميرا
يرجع الى الموصوف وليس كذلك عطف البيان والثالث ان الصفة تعمل في الاسم الظاهر بعدها
وليس كذلك عطف البيان فان قيل ما الفرق بين البدل وعطف البيان اجيب عنه بثلاثة اوجه
احدها ان البدل في تقدير العامل وليس عطف البيان كذلك وتبين هذا بالتثنية في النداء وهو قولك
يا اخانا زيدا ان جعلت زيدا عطف بيان لم يجز فيه الا النصب كالصفة وان جعلته بدلا
لم يجز الا الضم لان تقديره يا اخانا يا زيد والثاني انك تبدل المعرفة من النكرة والنكرة من
المعرفة وعطف البيان لا بد ان يكون كالموصوف في التعريف الثالث انك
تبدل المضمر من المضمر وعطف البيان لا يكون بالمبهمات ولا المضمرات حروف العطف
عطف الشيء اذا ثنيته حروف العطف تسعة احدها الواو للجمع المطلق نحو جاءني زيد وعمرو
فائدة قال السيرافي رحمه الله في شرح كتاب سيبويه بالواو وتجيء بمعنى مع فلا بد وان يكون اي
من ان يكون والثاني الفاء للترتيب مع التعقيب نحو جاءني زيد فعمرو والثالث ثم وهي
موضوعة للترتيب مع التراخي مثاله نحو رايت زيدا ثم عمرا والرابع او وهي موضوعة لاحد
الشيئين والاشياء نحو جاءني زيد او عمرو ويقال انها اي ان او وضعت للشك في الخبر ويقال
ويقال للتخيير والاباحة في الامر نحو خذ هذا او ذاك وجالس الحسن او ابن سيرين والخامس
ام التي للاستفهام سواء كانت متصلة نحو ازيد عندك ام عمرو واي انهما او منقطعة نحو
ازيد عندك ام عمرو ومن هذه الحكاية من العرب انها لابل ام شاة بمعنى بل هي شاة و
ذلك انه رأى من بعيد شخصا فظنها ابلا فقال انها لابل فلما تاملها شك فرجع عن ذلك
ثم استانف السؤال والسادس لا التي للنفي بعد الاثبات نحو زيد لا عمرو والسابع بل وهي
موضوعة للاضراب عن الاول والاثبات للثاني منفيا كان او مثبتا نحو جاءني زيد بل عمرو و
ما جاءني زيد بل عمرو والثامن لكن للاستدراك بعد النفي نحو ما جاءني زيد لكن عمرو [illegible]

والفرق بينهما انك تبطل بالاضراب الحكم السابق وبالاستدراك لا تبطله وان الناسخ حتى بمعنى
الغاية نحو ضربت القوم حتى زيدا وينبغي ان يكون ما بعدها مما يصح دخوله فيما قبلها فلا يجوز ان
يقال جاءني القوم حتى الحمار كما لا يجوز جاءني حمار حتى القوم لان الحمار لا يكون من جنس القوم
الفصل الرابع والجار والمجرور في قوله في الاعراب الاصلي وغير الاصلي في محل الرفع على انه خبر المبتدا
الكلام وهو مبتدا وخبر المبتدا الثاني مع خبره وهو قوله مداره على ثلثة معان في قوله الى علمية
والمفعولية والاضافة يجوز الرفع على انه خبر مبتدا محذوف والنصب على انه مفعول الفعل المحذوف
والجر وهو الاولى لانه بدل تلك المحذوف فالرفع للفاعل الا محل الجزء للجملة من الاعراب وكذا الا محل قوله
والنصب للمفعول والا للمضاف اليه وما موصوله وصلة الظرف مع متعلقه المحذوف
في قوله سوى ذلك مع صلته في محل الرفع بانه مبتدا وخبره قوله ملحق بها اعلم ان في سوى
ثلث لغات كسر السين وضمها مع القصر ومع المد وعند البصريين اعرابه في كل مكان نصب
على الظرفية لا يجوز التصرف فيه واما عند الكوفيين يكون اسما غير ظرف فمنه قوله تع فاطلع فراه
في سواء الجحيم فدخل عليها في واخرجها من حكم الظرف الى الاسماء وقد جاءت فاعلة كقوله تع
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا او جاءت وصفا كقولك مررت برجل سواك
قوله ملحق بالفاعل مبتدا وخبره قوله خمسة احدها المبتدا وخبره وخبر ان واسم كان واسم ما ولا
بمعنى ليس وخبر لا التي لنفي الجنس قوله المفعول مبتدا وخبره خمسة احدها المفعول المطلق
والثاني المفعول به والثالث المفعول فيه والرابع المفعول له والخامس المفعول معه فان قيل ان
المضمر الذي في مفعول به والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه يعود الى الموصول المحذوف
معناه الاسم المفعول به والاكل البواقي والملحق به اي بالمفعول سبعة الحال والتمييز والمستثنى
المنصوب وخبر كان واسم ان واسم لا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا عند الحجازيين والجر الاصلي المضاف
اليه اما بالحروف او الاضافة المعنوية غير الاصلي اما بزيادة حرف الجر في المرفوع نحو بحسبك
درهم وكفى بالله شهيدا والجار والمجرور فيهما غير متعلق بشيء لان حرف الجر فيه زائد ومحله
الرفع